الأربعاء 12 نيسان 2023
العدد 4893 السنة السابعة عشرة
Mercredi 12 Avril 2023 nº 4893 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

اليمن

موسم الهجرة إلى صنعاء
الرياض تريد نهايةً... على «ذوقها»

12

مروان خير الدين متهم بتسهيل جرائم الحاكم [4]

الحكومة هربت والمجلس مسؤول عن «إخراج» قرار تطيير الانتخابات
المختلفون يتفقون ضد البلديات [2]

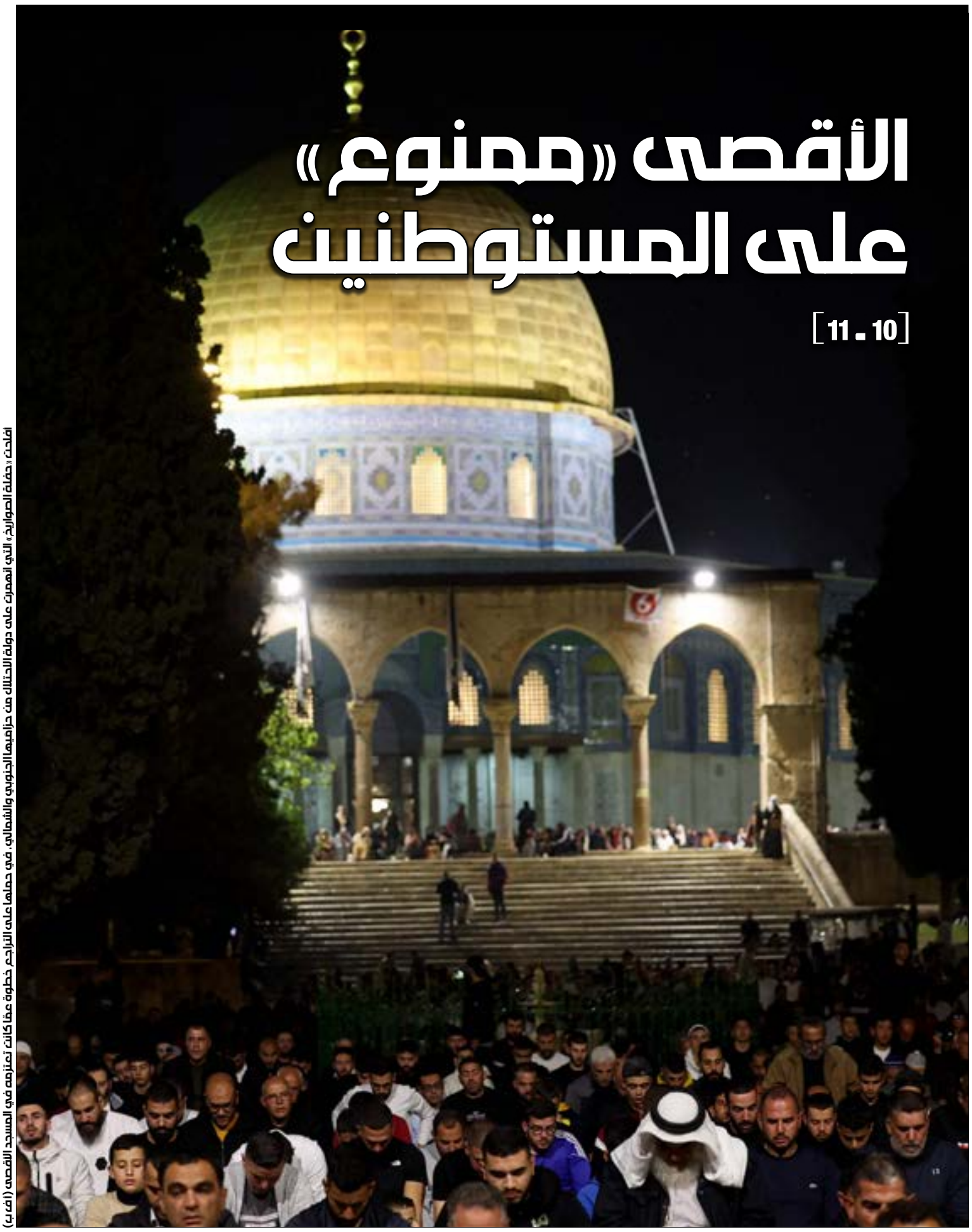

الأقصى «ممنوع» على المستوطنين
[10 ـ 11]

افتتاح «حفلة الصواريخ» التي انهمرت على دولة الاحتلال من حزامها الجنوبي والشمالي، في حملها على التراجع خطوة عما كانت تعتزمه في المسجد الأقصى (أ ف ب)

05
تقرير

«العسكرية» تستبدل الحبس بالغرامات

13
تقرير

السعودية أسيرة جدل فقهي حول «المذهب الجديد»

14
الحدث

موسكو ـ كييف
سباق استعدادات لـ«معركة الربيع»

المشهد السياسي

تأجيل الانتخابات البلدية: كيف يكون المخرج؟

وسط انطباع قوي بأن غالبية القوى السياسية تريد التمديد للمجالس البلدية والاختيارية، تشهد ساحة النجمة، اليوم، جولة ثانية من البحث في اقتراح القانون المتعلّق بتمويل الانتخابات البلدية والاختيارية، على أن تكون جلسة اللجان المحطة الأخيرة قبلَ حسم مصير الاستحقاق، بناءً على ما سيقوله وزير الداخلية بسام المولوي لجهة جاهزية الوزارة. وبحسب زوار عين التينة، فإن القرار

اقتراح نيابي بالتمديد للمجالس الحالية في جلسة عامة في حال احجمت الحكومة عن تأكيد قدرتها على التمويل

يتوقف على مدى استعداد الحكومة لتوفير التمويل اللازم لإجرائها. علماً أن رئيس المجلس نبيه بري اطلع من المديرة العامة للشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية فاتن يونس على صعوبات أخرى، إلى جانب التمويل، تعترض إجراء الانتخابات، خصوصاً الوسائل الإجرائية المرتبطة بحصولها، كالقضاة والموظفين والمعلمين والمدارس.

ويقول متصلون بعين التينة إن العقبة الأولى تبقى في التمويل، وإن توفير المال اللازم للانتخابات من شأنه تقليل وطأة العقبات الأخرى عبر الاستعانة، مثلاً، بالجيش لإدارة الانتخابات. إلا أن من غير المستبعد في ضوء ما ينتظر أن يرافق مناقشات جلسة اللجان أن يطرح اقتراح نيابي بتأجيل إجرائها والتمديد للمجالس الحالية في جلسة عامة للمجلس، في حال أحجمت الحكومة عن تأكيد قدرتها على التمويل.

ولا يحتاج المراقب إلى دليل على رغبة الغالبية الساحقة من القوى السياسية في عدم حصول الانتخابات البلدية. وتظهر المداولات أن ما يمكن اعتباره توافقاً عاماً، هو الذي سيسمح بانعقاد جلسة اللجان اليوم. إذ بعد تطيير جلسة اللجان السابقة بسبب الخلاف السياسي، تهيّب رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي الموقف، وحاول تأجيل الدعوة إلى جلسة وزارية للنقاش في مصادر تمويل الانتخابات، إلى حين البتّ بها في المجلس، لأن التمويل قد لا يبقى عقبة في ضوء ما أعلنه وزير الداخلية القاضي بسام المولوي في مؤتمره الصحافي الأخير، من أن الأموال موجودة من خلال حقوق السحب الخاصة، أو من المال الذي أتى من الـUNDP. وأن الوفر لا يزال موجوداً في حقوق السحب الخاصة ويقدر بحوالى 400 مليون دولار من أصل مليار و100 مليون دولار حصل عليها لبنان لمواجهة أزمة كورونا. لكن من سيأخذ قرار السحب منها؟ قانونياً تستطيع الحكومة أن تفعل ذلك من دون العودة إلى مجلس النواب، ويستطيع مجلس الوزراء أن يقرر صرف الاعتمادات اللازمة كما حصل مرات عدة بحجة الأمور الملحة، لكن ميقاتي قرر التملص من هذه المسؤولية لاعتبارات عدة. فضلاً عن أن الوزير نفسه تحدث عن تأمين التمويل من دول في الاتحاد الأوروبي.

مع ذلك، تقول مصادر وزير الداخلية إن مولوي «سيعلن جاهزية الوزارة لإجراء الاستحقاق في حال تأمنت الأموال»، لكنه حتماً لا يستطيع أن يجزم ذلك، في معرض رده عن الأسئلة التي سيطرحها النواب للاستفسار عن النقاط الأخرى. ومع ذلك يبدو أن مجلس النواب سيجد نفسه ملزماً بأخذ المسؤولية على عاتقه. وعلمت «الأخبار» أن «القرار السياسي بتأجيل الانتخابات اتخذ وباقي البحث عن المخرج الذي يتولاه رئيس المجلس». وبينما أكدت مصادر مطلعة أن «المعلومات التي وردت عن قيام النائب الان عون بزيارات إلى ثنائي أمل وحزب الله غير صحيحة، لكن الاتصالات بين التيار والثنائي لم تتوقف»، مشيرة إلى أن «الحزب تبلغ من التيار عدم وجود مانع لديه بتأجيل الانتخابات وحضور جلسة تشريعية للتمديد للمجالس الحالية». علماً أن التيار سيكون محرجاً إزاء لعبة المزايدات المسيحية لذا «سينتظر ما سيقوله وزير الداخلية اليوم، ليبني على الشيء مقتضاه، فلا يُمكن السير في قرار التأجيل من دون وجود سبب مقنع» بحسب ما تقول مصادره. وبعيداً من المواقف المعلنة، تغيب الحماسة في القرى. وتبين أن الأطراف الأخرى، من حزب القوات اللبنانية إلى حزب الكتائب إلى الحزب التقدمي الاشتراكي، تفضل إبعاد هذه الكأس عنها لكسب المزيد من الوقت، إنما لا تريد أن تكون شريكة في تحمل مسؤولية قرار التأجيل الذي تتحدث معلومات عن أنه «سيكون لمدة عام». (الأخبار)

(أرشيف ـ مروان طحطح)

الشمال وعكار: صفر ترشيحات

رغم مرور أسبوع على إعلان وزارة الداخليّة والبلديات بدء مهلة تقديم تصاريح الترشيح في دوائر محافظتي لبنان الشمالي وعكّار، إلا أنّ لا طلبات سُجّلت بشكلٍ رسمي حتى الآن، علماً أنّ بعض المرشحين تمكّنوا من الحصول على كل المستندات المطلوبة. أمّا السبب فيعود إلى إضراب الموظفين في الدوائر الرسمية، وتحديداً عدم وجود محاسبين ماليين لاستيفاء رسوم الترشح.

ويشكو من ينوون الترشّح من أنّ إضراب الموظفين سيستمر حتّى 21 نيسان الجاري حينما تبدأ عطلة عيد الفطر التي تمتد حتى 24 نيسان، فيما حدّدت وزارة الداخلية انتهاء مهلة تقديم تصاريح الترشيح في 26 نيسان، ما يعني عملياً أن باب الترشيح سيُفتح ليومين فقط!

إلى ذلك، هناك نقص فادح في التحضيرات اللوجستية داخل الدوائر الرسمية، خصوصاً في سرايا طرابلس ومراكز القائمقاميات. إذ أوضح موظفون في بعض أقلام النفوس لـ«الأخبار» أنّ وزارة الداخلية والبلديات «لم ترسل حتى الآن لوائح الشطب إلى البلديات والمخاتير للاطلاع عليها والتدقيق فيها، واكتفت بإرسال أقراص مدمجة، ما جعل كلّ مرشح يريد الحصول على صورة عن لوائح القيد يواجه مشكلة فعلية. ولدى مراجعة مسؤولين في الداخلية عن كيفية حلّ المشكلة في ظل عدم توافر أوراق ومحابر للمطابع لسحب ونسخ الأوراق المطلوبة، كان الردّ: دبروا حالكم!».

أضف إلى ذلك أنّ حصول أيّ مرشح على إخراج قيد جديد بات مشكلة لعدم توافر أعداد كافية، كما أنّ غياب الموظفين عن مراكز عملهم في الإدارات الرسمية بسبب الإضراب المفتوح أو اتّباع مبدأ المداورة يشكل عائقاً إضافياً. إذ إن معظم أقلام النفوس يقتصر عملها على موظف واحد فقط في أغلب الأحيان، وهو ما تسبّب في حصول إشكالات في عدد منها.

مولوي يقول نصف الحقيقة... لا أحد جاهزاً!

بسبلٍ شتّى، يجهدُ وزير الداخلية والبلديات بسّام مولوي لإثبات جاهزية جهازه الإداري ومعه كلّ الكادر البشري المعني بإنجاز استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية. لكن، خارج جدران وزارة الداخلية، الجميع غير جاهز، من أساتذة وموظّفين وقضاة ممن يتصرّف مولوي وكأنهم «مضمونون». ويُضافُ إليهم المحافظون «غير المستعدّين» لإجراء الانتخابات ربطاً بالمعوقات اللوجيستية التي تنتظر تمويلاً لا يزال مجهول المصدر. كما سقط من حسابات مولوي الإضراب المستمر لموظفي الإدارة العامة ما يصعّب إتمام المعاملات اللازمة للترشّح

ندى أيوب

حوّلت القوى السياسية البلديات كواحدةٍ من أذرع النظام وكرّستها مراكز نفوذ محلّية لن يكون من السهل خسارة بعضها. لكن بعيداً من غياب الإرادة السياسية لخوض الانتخابات، وعن هموجة المزايدات المُنتظرة في التصريحات بدءاً من المشتركة، فإنّ كلّ ذلك لا يُلغي حقيقة أنّ انهيار القطاع العام ينعكس ضعفاً في قدرة الدولة على إنجاز استحقاقٍ دستوري كالانتخابات البلدية، ويضعُها أمام تحدٍ جدي ازداد صعوبةً مقارنةً بما كان عليه خلال انتخابات 2022 النيابية.

بعد أقلّ من شهر تنطلقُ المرحلة الأولى من الانتخابات، وفي البحث عن الاستعدادات يظهر أنّ وحدها قوائم الناخبين جاهزة بعد تنقيحها من الداخلية. فتقنياً تحتاج الوزارة إلى أكثر من 10 آلاف موظف لهيئات القلم، و159 لجنة قيد ابتدائية و30 لجنة قيد عليا مؤلفة من 800 قاضٍ. وكان يُفترض بمولوي مُخاطبة الإدارات المعنية بالعملية الانتخابية لتعدّ جداول بموظفيها الراغبين بالمشاركة في الانتخابات. إلا أنّ روابط الأساتذة وكذلك موظفي الإدارة العامة كما القضاة، جميعهم يجزمون لـ«الأخبار»، عدم إثارة الملف معهم.

وعلى ما يبدو، ستلجأ الداخلية بترجيح مصادر، إلى إرسال إشعارات إلى الموظفين أنفسهم الذين شاركوا في الانتخابات النيابية، كسبا للوقت وتحايلاً على إضراب الموظفين. الرهان غير مضمون النتائج، خصوصاً أنّ أجواء الأساتذة والموظفين شديدة السلبية، وكثر منهم يفكرون بـ«عدم التبلّغ بذريعة الإضراب» للتهرب من المشاركة. ففي قتالهم لانتزاع حقوقهم برواتب وتقديمات معقولة يعطّل هؤلاء العام الدراسي ويشلّون وزارات ومؤسسات الدولة، ولن يكون من السهل عليهم مهادنة السلطة والذهاب إلى الانتخابات. فضلاً عن أنّه لم يغب عن ذاكرتهم كيف خدعتهم السلطة، وأخلفت بوعدها دفع مستحقاتهم

المحافظون غير جاهزين لوجستياً والأساتذة والموظفون والقضاة متوجّسون من غدر السلطة

لحظة تسليم صناديق الاقتراع في الانتخابات النيابية في أيار (كان سعر الصرف 27 ألفاً)، والتي تقاضوها في أيلول على سعر صرف 37 ألفاً. ليبقى السؤال الأبرز لديهم حول قيمة البدلات نفسها المنوي دفعها، بما أن تكاليف التنقّل والمنامة والمأكل وغيرها تُحتسَبُ ضمنها. وترد مصادر برفض ما أشيع عن بدلاتٍ تتراوح قيمتها بين ثمانية وعشرة ملايين ليرة.

ومثلهم أيضاً، يتحفّظ القضاة على النقاط عينها، فهُم أيضاً قُضِمَت بدلات اتعابهم «الزهيدة» يومها. لكنّهم من حيث المبدأ يؤكّدون حرصهم على الاستحقاقات الدستورية، و«لا يعارضون» المشاركة. وفي هذا السياق علمت «الأخبار» أنّ وزارة العدل أرسلت إلى وزارة الداخلية أسماء القضاة المُراد انتدابهم، معتمدةً لائحة الأسماء التي شاركت في الانتخابات النيابية، ويبقى للقضاة الرافضين الانخراط في العملية الانتخابية تقديم اعتذارهم إلى وزارة العدل لتقوم بتأمين بدلاء عنهم.

يلعب مولوي «solo»، يمضي في دعوة الهيئات الناخبة وتأكيد الاستعداد لإتمام انتخاب نحو 1100 مجلس بلدي، عدد المقاعد فيها يفوق 12700 مقعد، يضاف إليها قرابة 3000 مجلس اختياري، وتحتاج العملية إلى تأمين الآف أقلام الاقتراع في كلّ جولة من الجولات الانتخابية الأربع، تقع مسؤولية تجهيزها على المحافظين «المتعضين» من وزير الداخلية الذي «لم يجتمع معهم ولا مع القائمقامين للوقوف على وجهة نظرهم حول إمكانية إجراء الانتخابات، ومعرفة تحدياتهم ومدى استعدادهم»، وفق مصادرهم التي تستهجن «تبلّغهم من الإعلام بدعوة الهيئات الناخبة»، خصوصاً أنهم «عاجزون عن تأمين التجهيزات اللازمة للمراكز من مولدات كهرباء ومازوت وأقلام وحبر وأوراق، علماً أن وزارة الداخلية لم تبلغهم بتأمينها»، مستعيدين ما واجههم من مصاعب في الانتخابات النيابية لجهة اللوجيستيات.

ينسحب هذا الوضع على عملية الترشّح نفسها التي باتت متاحة منذ 4 نيسان الجاري شمالاً. وبمعزل عن أن لا مرشحين حتى الآن، إلا أنّ المرشّح من حيث المبدأ بحاجة إلى الاستحصال على وثائق قيد وسجل عدلي، من الصعب تأمينها وسط إضراب الموظفين واقتصار الأعمال في مؤسسات الدولة ودوائر النفوس والمحافظات والقائمقاميات على يوم واحد في الأسبوع. ولاحقاً من الصعب تسجيل الترشيح ودفع رسومه التي لم تتعدّل بسبب عدم انعقاد جلسات تشريع نيابية كان يُمكن استغلالها لتعديل القانون، وبالتالي لا يزال الرسم 500 ألف ليرة.

ابراهيم الأمين

الغرب يرهن العدالة والتنمية بالوصاية

لم يرتدع أهل الحكم رغم كل مظاهر الانهيار ونتائجه القاسية. يرفض هؤلاء التفكير ولو بإصلاح الحد الأدنى. وهم يفعلون ذلك بوعي المتآمر الذي يفتح الباب واسعاً أمام مستوى جديد من التدخل الخارجي.

عندما يصبح التهليل للقضاء الأوروبي مشروعاً، يتحمّل المسؤولية من ترك القضاء المحلي ينازع ومنعه من القيام بدوره في ملف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وشركائه. إلا أن ذلك لا يمنع الخوف المبرّر من رغبة غربية في فرض وصاية على العدالة في لبنان، وهو ما نسمعه في قضية تفجير المرفأ مثلاً. لذلك، لم يعد الجمهور يعرف كيف يقيس موقفه. فمن يريد استقلالية القرار اللبناني، يعتبر أن لبنان لم يعد بلد العدالة المحققة، وأن إدانة أي فاسد تحتاج إلى عون من القضاء الخارجي.

لم تهتم أميركا وأوروبا ولا كل توابعهما بمحاربة الفساد الحقيقي في لبنان، مع ذلك، نرى من يرحب، بل يطلب، أن يتولى القضاء الأجنبي ملف الفاسدين. وهذا

فاسدو لبنان تركوا اوروبا تصادر ملف معاقبة الحاكم ويتركون للخارج مصادرة السلطة من خلال مؤسسات محلية على هواهم السياسي

النوع من اللبنانيين لا يهتم، أو لا يدرك، أن هذا يفتح الباب أمام مقايضة هي الأخطر في حياة الأمم: مقايضة العدالة بالتبعية والوصاية.

لذلك، لم يعد النقاش مجدياً إن توقف عند شعارات فضفاضة ضد المنظومة والعصابة وحزب المصرف وخلافه. المعركة تصبح مشروعة عندما يُرفع إصبع الاتهام بوجه الخارج من جهة، وبوجه من يستدعي هذا الخارج من اللبنانيين من جهة ثانية. ومن حقنا رفع الصوت ضد هذه الوصاية الجديدة التي يمررها الغرب بصفاقة تطبع سلوك الفرنسيين والألمان على وجه الخصوص. والرفض لهذا التدخل، يجب أن يظل مقروناً بخوض معركة الدفاع عن جزء من القضاء الذي عمل ويعمل بأمانة وحرفية ليصل إلى الحقيقة في ملفات الفساد. وحتى لا يغرق كثيرون في الأسئلة الكيدية، فإن تفاصيل التحقيقات التي أجراها القاضي جان طنوس في ملف شركة «فوري» وعلاقة حاكم مصرف لبنان وشركائه المباشرين وغير المباشرين، من أفراد عائلته إلى موظفين في المصرف المركزي إلى مصرفيين في لبنان وأوروبا، كل هذه التحقيقات، تمثل الأساس الذي يبني القضاء الأوروبي عليه وجهته وقراراته.

وليس هذا غريباً. إذ إن ملف المحكمة الخاصة باغتيال رفيق الحريري، التي استهلكت مالنا وأعصابنا ودماء شعبنا، عاد إلينا بتقرير أعدّه محققون من لبنان. ولم يعد كافياً تحميل الحكام المسؤولية عن التدهور الحاصل، بل صار ضرورياً البحث عن شركاء. هؤلاء في الجريمة، سواء كانوا موظفين برتب عالية في مؤسسات الدولة، أو حتى وسطاء، يعملون على استدعاء الوصايات، وهي الجريمة التي لا تقتصر على عدم معاقبة فاسد أو منع محاكمته في لبنان، بل تصل إلى حد هدر الأموال التي سرقت ويفترض إعادتها إلى جيوب الناس من مودعين وموظفين ومواطنين، وها نحن اليوم أمام تواطؤ سيؤدي إلى ترك الملف بيد العواصم الأوروبية التي لن تلاحق المرتكبين من مواطنيها ومؤسساتها، بل سترمي بالوسخ كله علينا، ثم تعمد إلى مصادرة كل الأموال والأصول وتضعها في خزائنها التي يخرج منها تمويل عمليات التخريب والتدمير لبلادنا ومؤسساتها.

وفي السياق نفسه الهادف إلى فرض النفوذ، يخوض الغرب اليوم معركة إجراء الانتخابات البلدية في لبنان. وتمارس العواصم نفسها، في أوروبا وأميركا، الضغط لإقرار الخطوات الإجرائية، وتبدي حرصها على العملية الديموقراطية، واستعدادها لتوفير التمويل المطلوب. لكن لا حاجة للبحث عن غاية هؤلاء.

فرغم أن اتجاهات التصويت السياسي كرستها الانتخابات النيابية الأخيرة، إلا أن غالبية كبيرة من القوى السياسية لا تريد الانتخابات البلدية. ومع أن عدم حصول هذه الانتخابات يمثل خطوة جديدة في مسار انهيار الدولة، لكن لا يمكن تجاوز موقف اللامبالاة الظاهر اليوم، ومرده أن الواقع المالي للدولة والناس، سيمنع هذه المؤسسات من القيام بأي دور خاص. لكن، عند هذه النقطة بالتحديد، يقفز الطرف الخارجي ليجلس في حضننا، وما يريده من السلطات المحلية غير ما نريده نحن. الغرب وبعض العرب يريدون القضاء على الدولة المركزية، ويشجعون بعض المجانين على السير في مشروع يستهدف التقسيم سياسياً ومالياً على أساس طائفي ومذهبي. والغرب يفتش عن حيلة جديدة، بعد الفشل الذي منيت به المنظمات غير الحكومية، ويعتقد أنه بمقدوره استخدام البلديات والسلطات المحلية كبديل لإدارة شؤون مدن وقرى وأقضية. وإذا كان المجلس النيابي أو الحكومة يفرضان على المانحين استراتيجية واضحة ومسارات دقيقة، فإن اللجوء إلى السلطات المحلية يتيح لهذا الوصي الخارجي اختيار من يرغب من هذه البلديات، ويتعامل معها وفق ما يراه مناسباً. وعندها نكون قد فتحنا الأبواب كافة، أمام غول الغرب الذي يريد نهش ما تبقى من عناصر قوة فينا، حتى نسجد له صاغرين!

حكايتنا مع القضاء الخارجي، كما حكايتنا مع حرص الغرب على مستقبل الديموقراطية المحلية، لا يمكن تركها رهينة المعادلة القذرة التي تقول إن الوصاية هي مصدر الرخاء والعدالة معاً!

قضية اليوم

خير الدين متهم بتسهيل جرائم الحاكم

(هيلم الموسوي)

رلى إبراهيم

يقترب القضاء الفرنسي من القبض على كل خيوط عملية اختلاس الأموال وتبييضها التي نفّذها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بواسطة أقرباء ومصرفيين ومقربين منه. توجيه القاضية الفرنسية أود بوروزي الاتهام إلى رئيس مجلس إدارة مصرف بنك الموارد مروان خير الدين، في باريس، بجرائم تنظيم عصابة إجرامية لاختلاس أموال عامة من قبل موظف عمومي على حساب الدولة اللبنانية وخيانة الأمانة وإفساد موظف عمومي، ليس سوى بداية تساقط أحجار الدومينو التي استخدمها سلامة على مرّ السنين.

خير الدين الذي استجوبه قضاة أوروبيون في بيروت في كانون الثاني الماضي، تبلّغ، في 24 آذار الماضي، بالتهم الموجهة إليه من دون احتجازه، وسُحب منه جواز سفره لمنعه من السفر. وهو يُساءل بشكل أساسي حول دوره في التغطية على جرائم الشقيقين سلامة والحويك على تهريب الأموال، خصوصاً أنه كانت لرجا سلامة ثلاثة حسابات مصرفية في بنك الموارد «نمت» ودائعها من 15 مليون دولار عام 1993 إلى 150 مليوناً عام 2019. ويبدو أن لا أفق أمام خير الدين العالق في باريس سوى التعاون مع القضاء. وأوضحت مصادر فرنسية مطلعة أن تزويده القاضية بأسماء وتفاصيل عن كل ما كان يجري، ستُقابله بتخفيف التدابير القضائية عنه كرفع منع السفر باعتباره متعاوناً ويمكن استدعاؤه متى احتاجت إليه. أما وصول الملف إلى المحكمة لمحاكمته بالتهم الموجهة إليه، فستكون كلفته نحو 10 سنوات سجناً، إضافة إلى الحجز على أمواله الخاصة وعقاراته.

وفي كل الأحوال تشير مصادر إلى أن وضع خير الدين على لائحة الاتهام بات يستوجب اجتماع مجلس إدارة

> **تزويد خير الدين القضاء الفرنسي بأسماء وتفاصيل عن كل ما كان يجري سيقابل بتخفيف التدابير القضائية عنه باعتباره متعاوناً**

المصرف لاستبعاده، فيما ساد الهلع في أوساط مصرفيين لبنانيين آخرين.

اصل ملف خير الدين يتعلق بشكوك حول تزويده الأخوين سلامة بمستندات مزورة عن الحسابات المصرفية المفترضة في بنك الموارد باسم رجا سلامة. إذ لم يحصل القضاة من أوروبا على أي مستند يظهر مكان إيداع الأموال بعد سحبها نقداً من المصرف. وسبق أن سألت المدعية العامة السويسرية الحاكم عن هذه الحسابات، فشرح وكيلاه في سويسرا، في رسالة اطلعت عليها «الأخبار»، تفاصيل حركة هذه الحسابات. وجاء في الرسالة أنه بتاريخ 5 كانون الثاني 1993، كلّف رياض سلامة شقيقه رجا إدارة جزء من إرثه عقب تسميته حاكماً لمصرف لبنان وتركه منصبه في «ميريل لينش». وحوّل لهذا الغرض 15 مليون دولار إلى حسابات باسم رجا في بنك الموارد، تمت تغذيتها بالطريقة التالية: 7 ملايين و200 ألف دولار جرى استثمارها في المنتجات المالية من خلال حساب إيداع باللبرة اللبنانية، 4 ملايين و800 ألف دولار جرى استثمارها في المنتجات المالية من خلال حساب إيداع بالدولار، و3 ملايين دولار جرى استثمارها في حساب مخصص للاستثمار العقاري. وارتفعت أرباح الأسهم والفوائد المحققة من كانون الثاني 1993 إلى 2019، أي تاريخ إقفال الحسابات، من 15 مليوناً إلى 150 مليوناً و696 ألف دولار. وبحسب الرسالة، فإن هذه المبالغ كان يحوّلها رجا إلى رياض بناء على طلب الأخير. وقد استخدم رجا حسابات تتضمن سيولة كافية، لا سيما تلك التي يمتلكها في بنك HSBC في سويسرا.

وسبق لبوروزي أن ادعت بطريقة مماثلة على صديقة سلامة، أنا كوزاكوفا، في تموز 2022 بجرائم غسل الأموال والتهرب الضريبي المشدّد، ومنعتها من السفر بالتزامن مع الحجز على ممتلكات تتخطى قيمتها الـ 14 مليون يورو. وهذا المبلغ جزء من 130 مليون دولار محتجزة في أوروبا في إطار تحقيقات تقوم بها 7 بلدان أوروبية حول جرائم مرتبطة مباشرة بحاكم مصرف لبنان.

الاتهام الفرنسي لسلامة في 16 أيار

ترجح معلومات قضائية أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، على خطى مروان خير الدين وآنا كوزاكوفا، سيوضع على لائحة الاتهام في 16 أيار المقبل، وهو موعد الجلسة التي حدّدتها القاضية الفرنسية أود بوروزي في باريس للاستماع عليه، تمهيداً لملاحقته قضائياً نتيجة توافر أدلة حول ارتكابه أفعالاً جرمية.

وكيل الدفاع عن سلامة المحامي بيار أوليفييه سور أبلغ وكالة «فرانس برس» أنّ موكّله يدرس جدوى تلبية هذا الطلب، مؤكداً أنه سيطعن بقانونية الإجراءات المتخذة في حقّ سلامة لناحية أن المحققين الفرنسيين استمعوا إليه في آذار الماضي في لبنان بصفة «شاهد»، فيما هم اليوم في صدد توجيه اتهامات إليه. إذ إن القانون الفرنسي يحظر الاستماع إلى شخص كشاهد إذا توافرت مؤشرات تثبت مشاركته في الجرم المحقق به، مشيراً إلى أن هناك على أي حال قراراً للقاضية غادة عون بمنع سلامة من السفر. إلا أن عون أكدت لـ«الأخبار» أنها تتجه إلى رفع منع السفر عن سلامة، مشيرة إلى أن القرار ساقط بحكم مرور أكثر من عام ونصف عام على صدوره فيما لا تتجاوز مدته ستة أشهر. على رغم ذلك، ستزيل عون كل الذرائع من أمام سلامة بعد استعادتها الملف من الهيئة الاتهامية بتعميم رفع منع السفر على الأجهزة الأمنية.

تقرير

جندي مسرَّح يحضّر عبوات ناسفة في الضاحية!

رضوان مرتضى

قبل أسابيع، وقع انفجار داخل شقّة في منطقة صفير في الضاحية الجنوبية لبيروت، تقع مقابل أحد مكاتب حزب الله. بداية، كان الاعتقاد أن التفجير إرهابي، قبل أن يتبيّن أنّ الشاب م. الغول الذي أصيب في الانفجار كان يُعدّ عبوة منزلية تعلّم إعدادها من خلال فيديوهات شاهدها على موقع «يوتيوب»، وانفجرت عن طريق الخطأ. وعثرت استخبارات الجيش في الشقة على عدد كبير من العبوات المحلية الصنع، شبيهة بتلك التي يستعملها المقاومون الفلسطينيون في الضفة الغربية.

نُقل الغول الذي سُرّح من الجيش قبل سنوات إلى المستشفى، وأوقفته استخبارات الجيش التي استمع محققوها إلى والدته، فأفادت بأنّ ابنها تعلّم تصنيع العبوات على الإنترنت، وإنّه كان يمنعها من دخول غرفته ويقدم على ضربها أحياناً.

في التحقيقات الأولية، لمس المحققون أنّ الحالة العقلية للموقوف غير سوية، بعدما تحدث في التحقيق معه عن «أضواء» وأمور أخرى «غير منطقية». وبيّنت التحقيقات أن الموقوف «غريب الأطوار»، إذ نادراً ما كان يغادر المنزل، وكان صديق له يقيم في عرمون، يدعى محمد م.، يتولى شراء المواد الأولية التي تدخل في تصنيع المتفجرات. وقد تم إحضار الأخير، فاعترف بأنه كان يقوم بشراء هذه المواد لمصلحة الغول. علماً أن عناصر أمن المقاومة الذين

> **بيان ملتبس للجيش تحدث عن عمليات «إجرامية» لا إرهابية**

حققوا مع الغول بداية لاحظوا أيضاً عدم اتزانه، وقال أمامهم بأنه كان يعدّ العبوات بناء على طلب من شخص «روسي»!

بالتوسع في التحقيق مع الموقوفين، ادّعى الغول أنه كان يحضّر لاستهداف خمس مناطق. وكان لافتاً أنّ بيان الجيش أمس، على رغم مرور أكثر من عشرة أيام على عملية التوقيف، جاء ملتبساً وغامضاً، إذ أشار إلى أن الموقوف كان يخطط لتنفيذ «أعمال إجرامية» (وليس إرهابية) في أماكن مختلفة بتكليف من «مشغّلين خارجيين»، علماً أنه في التوقيفات المماثلة ترد الإشارة إلى أن المشغل إسرائيلي أو من الجماعات التكفيرية، ما يثير عدداً من الأسئلة: هل الشاب مضطرب فعلاً وهناك من كان يستغله؟ وفي حال كانت هناك جهة تنوي تنفيذ أعمال إجرامية، ألم يكن أكثر سهولة لها تزويده بقنابل يدوية يمكنها إحداث أضرار أكبر بكثير من تلك التي قد يُحدثها كوع قسطل محشو بطريقة بدائية؟ وأخيراً، لماذا هذا الالتباس في بيان الجيش؟

تقرير

«العسكريّة» تستبدل الحبس بالغرامات: 34 مليون عقوبة إطلاق النّار

لينا فخر الدين

نجحت المحكمة العسكريّة الدائمة في إدخال تعديلات جوهريّة على أحكامها مع تعيين العميد خليل جابر رئيساً لها وعلى رأس هيئة جديدة من الضبّاط. أهم التعديلات تشديد الأحكام بما خص عقوبة إطلاق النّار، إذ أصرّت الهيئة على رفع الغرامات الماليّة على مرتكبي هذا الجرم في مُحاولة منها لقمعها تحت عنوان أن دفع المال قد يكون أكثر إيلاماً من الحبس. وبدأ العمل بهذه الأحكام منذ أسبوع تقريباً ليُطاول نحو 60 مدّعى عليه. وصارت عقوبة إطلاق النّار للمدّعى عليهم وجاهياً الحبس شهراً وأربعة ملايين ليرة غرامة، إضافة إلى 30 مليون ليرة كبدل بندقيّة حربيّة، بعدما كانت الحبس شهراً ومليوني ليرة غرامة و4 ملايين ليرة بدل بندقيّة. ورُفع الحكم على المدّعى عليهم غيابياً إلى الحبس شهرين و6,5 مليون ليرة غرامة وبدل بندقية بـ30 مليون ليرة.

وأصدرت النيابة العامة العسكريّة تعميماً إلى الأجهزة الأمنية يقضي بتسليم أي شخص يتم التحقّق من وثيقة الاتصال الصادرة بحقّه أفادة لإبرازها في حال أوقف مرّة ثانية، خصوصاً أن هذه الحالات تتكرّر مع كثيرين لدى مغادرتهم لبنان أو الوصول إليه بسبب غياب المكنة لدى الأجهزة الأمنية.

وقررت المحكمة إلغاء عقوبة الحبس التي تصل إلى 6 أشهر عن كلّ الجنح

> **مشروع قانون للعفو عن العسكريين الفارين لمرّة واحدة فقط**

البسيطة (كحيازة أو نقل أسلحة، معاملة الأجهزة الأمنية بالشدّة)، والاستعاضة عنها برفع الغرامات الماليّة إلى 5 ملايين و400 ألف ليرة بدلاً من 300 ألف ليرة و6 أشهر حبس، وذلك للتخفيف من زحمة القضايا الاعتراضيّة في المحكمة العسكرية (الاعتراض على أحكام صادرة على مدّعى عليهم بشكل غيابي) والتي تُشكّل عائقاً لكثيرين من المدّعى عليهم الذين يتم توقيفهم أثناء سفرهم من لبنان أو عودتهم إليه أو حتّى لدى دخولهم إلى أي مركز أمني مع عدم علم غالبيّتهم بصدور أحكام غيابيّة بحقّهم ما يُعرّضهم للتوقيف إلى حين إحالتهم إلى المحكمة العسكريّة.

كذلك تركّز المحكمة العسكريّة حالياً على القضايا المتعلقة بفرار عسكريين من مؤسساتهم، خصوصاً أنّ هناك أكثر من 4 آلاف حالة فرار واردة إلى المحكمة من كل الأجهزة الأمنية إضافة إلى حالات أخرى لم تتم إحالتها بعد إلى الهيئة الدائمة، مع إمكانية ارتفاع الرقم بعد انتهاء الإجراءات داخل المؤسسات العسكرية (إحالتها إلى اللجان المسلكيّة) وتفاقم الأزمة الماليّة، إذ إنّ المحكمة تنظر يومياً في أكثر من 30 قضيّة مماثلة. لذلك، باشرت ابتداء من هذا الأسبوع تخصيص يوم للنظر في هذه الحالات ليكون باستطاعة العسكريين السابقين العودة إلى ممارسة حياتهم بشكلٍ طبيعي أو السفر خارج البلاد.

وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار» أنّ جابر عمل أخيراً على مشروع قانون مخصص للعفو عن العسكريين الفارين لمرّة واحدة فقط، وقدّمه إلى قيادة الجيش للإطلاع عليه والخروج بقرار عمّا إذا كان سيُحال إلى مجلس النواب. وفي إطار متّصل، فاتح جابر أثناء زيارة وفد من نقابة المحامين في بيروت له ضم النقيب ناضر كسبار، وفي حضور ممثلي النقابة في المحكمة: صليبا الحاج، وفاديا شديد، وجوسلين الراعي وسهى الأسعد، في آزمة تأجيل عدد من الجلسات بسبب تغيّب المحامين الذين تكلّفهم النقابة بمتابعة قضايا مدّعى عليهم غير قادرين على تغطية نفقات المحاكمة (معونة قضائيّة)، خصوصاً أنّ هؤلاء يتقاضون أقل من 600 ألف ليرة عن كلّ قضيّة. ووعد كسبار بمتابعة الملف لإيجاد حلول.

(الأرشيف ـ مروان طحطح)

محضر التحقيق... والعلاقة مع الأخوين سلامة

تكشف التحقيقات التي أجراها المحامي العام المالي السابق القاضي جان طنوس، في 24 آذار 2022، مع رئيس مجلس إدارة بنك الموارد مروان خير الدين (في بنك الموارد) تم فتحه عام 1993، وفي حينه لم تكن هناك إجراءات معتمدة للتأكد من هوية صاحب الحق الاقتصادي للحساب، ولم تكن استمارة «اعرف عميلك» موجودة في حينه، وكان يُكتفى بالتأكد سوى من هوية الشخص الراغب في فتح الحساب». علماً أنه يفترض بالمصارف أن تحدّث ملفات العملاء بشكل دوري، خصوصاً حين باتت استمارة «اعرف عميلك» ضرورية منذ أكثر من 20 عاماً ومطلوبة دولياً، وقد طلب مصرف لبنان نفسه من المصارف تعبئتها. بالتالي، كان لزاماً على بنك الموارد تحديث المعلومات الخاصة المتعلقة بتفاصيل حسابات رجا سلامة وحركتها ومصدرها وكل ما يتعلق بها؛ فيما بعد غياب الاستمارة دليلاً إضافياً على عملية التزوير المشتركة وعلى عدم وجود حسابات من الأساس، وهو ما خلص إليه القضاة الأوروبيون.

خلال التحقيق، أكد خير الدين أنه كان على معرفة برجا سلامة باعتبار أنه كان يعمل في القطاع المصرفي في أحد المصارف الأميركية، وأنه تعرف إلى رياض سلامة بعد ذلك بسنوات. ولدى سؤاله عن الحساب الاستثمار العقاري الخاص برجا، تحدث عن «خدمة خاصة» يقدمها بنك الموارد لبعض زبائنه، وهي فتح حسابات مخصصة للاستثمار العقاري. إذ يقوم المصرف بتأسيس شركات عقارية عبر موظفيه لبناء عقارات ومن ثم بيعها كأقسام خاصة. وأوضح أن «فكرة هذا الاستثمار بدأت عندما كان المصرف يتملك عقارات من مدينين متوقفين عن الدفع وبيجز بأمر بيع هذه العقارات فيتم تأسيس شركة يعطيها المصرف العقار؛ وزبائن المصرف المستثمرون في المجال العقاري لديهم الأموال اللازمة لبناء هذا العقار. ثم ينجز توزيع عائدات الأشخاص بفعلون أصحاب حسابات الاستثمار وفق عملية محاسبية». وأضاف أن عدد حسابات الاستثمار «لم يكن كبيراً، وهو لحوالي 20 من الزبائن المميزين للمصرف مع قدرات مالية كبيرة ممن يرغبون باستثمار أموالهم في هذا المجال». وكان رجا سلامة واحداً من هؤلاء الزبائن المميزين.

ولدى سؤال طنوس عن طريقة سحب يعان المصرف من مشكلة سيولة على الإطلاق وكان يمكن الطلب من مصرف لبنان الاستحصال على سيولة نقدية بالليرة اللبنانية ونتسلمها في اليوم عينه، إذا لم يتم تسجيل الطلب بصورة متأخرة». أما عن طريقة تسليم الأموال إلى شقيق الحاكم، فأجاب خير الدين بأنها «كانت تُسلّم إليه في كراتين غالباً ما تكون من مصرف لبنان نظراً لأن حجمها يتساوى مع حجم النقد الوطني». أما الدولارات، بحسب خير الدين، فكانت تُسلّم في «شنطة أو ظرف إذا كان المبلغ بسيطاً». وقال إنه لم يكن يسأل رجا عن سبب قيامه بالسحوبات المالية نقداً علمه بمصدر هذه الأموال، وأن هناك العديد من الأشخاص يفعلون الأمر عينه من دون أن يسألهم أيضاً، مؤكداً أن رجا حضر بنفسه في أيلول 2019 وطلب سحب رصيده، فتمت الاستجابة لطلبه فوراً وأعطي المبلغ المطلوب وأقفلت الحسابات. ونفى أن يكون على معرفة بأن الأموال

> **في أيلول 2019 طلب رجا سحب رصيده فتمت الاستجابة لطلبه فوراً وأُقفلت الحسابات**

المبلغ النقدي الذي كان متوافراً في الفرع الرئيسي. فقبل عام 2019 لم يكن المصرف من مشكلة سيولة على الإطلاق وكان يمكن الطلب من مصرف لبنان الاستحصال على سيولة نقدية بالليرة اللبنانية ونتسلمها في اليوم عينه، إذا لم يتم تسجيل الطلب بصورة متأخرة».

أما عن طريقة تسليم الأموال إلى شقيق الحاكم، فأجاب خير الدين بأنها «كانت تُسلّم إليه في كراتين غالباً ما تكون من مصرف لبنان نظراً لأن حجمها يتساوى مع حجم النقد الوطني». أما الدولارات، بحسب خير الدين، فكانت تُسلّم في «شنطة أو ظرف إذا كان المبلغ بسيطاً». وقال إنه لم يكن يسأل رجا عن سبب قيامه بالسحوبات المالية نقداً علمه بمصدر هذه الأموال، وأن هناك العديد من الأشخاص يفعلون الأمر عينه من دون أن يسألهم أيضاً، مؤكداً أن رجا حضر بنفسه في أيلول 2019 وطلب سحب رصيده، فتمت الاستجابة لطلبه فوراً وأعطي المبلغ المطلوب وأقفلت الحسابات. ونفى أن يكون على معرفة بأن الأموال الموجودة في حساب رجا تعود لشقيقه رياض، أقله حتى تاريخ إقفال الحساب في 2019. وهنا، ناقض خير الدين نفسه مرة بقوله إن «الكراتين» التي استخدمها رجا لسحب المبالغ نقداً كانت موسومة بوسم مصرف لبنان، ومرة أخرى تسجيل الطلب بصورة متأخرة».

أما عن طريقة تسليم الأموال إلى شقيق الحاكم، فأجاب خير الدين بأنها «كانت تُسلّم إليه في كراتين غالباً ما تكون من مصرف لبنان نظراً لأن حجمها يتساوى مع حجم النقد الوطني». أما الدولارات، بحسب خير الدين، فكانت تُسلّم في «شنطة أو ظرف إذا كان المبلغ بسيطاً». وقال إنه لم يكن يسأل رجا عن سبب قيامه بالسحوبات المالية نقداً علمه بمصدر هذه الأموال، وأن هناك العديد من الأشخاص يفعلون الأمر عينه من دون أن يسألهم أيضاً، مؤكداً أن رجا حضر بنفسه في أيلول 2019 وطلب سحب رصيده، فتمت الاستجابة لطلبه فوراً وأعطي المبلغ المطلوب وأقفلت الحسابات. ونفى أن يكون على معرفة بأن الأموال طبيعية وعادية».

في سياق آخر، أشار خير الدين إلى أن حاكم مصرف لبنان طلب منه تأمين 3 أشخاص ليصبحوا مدراء لشركة «إما في ليشتنشتاين أو في لوكسمبورغ». وبما أن هذه «الخدمة» يؤمنها المصرف لزبائنه، استجاب لهذا الطلب وأمّن له 3 موظفين من المصرف، بعد أن أعلمه سلامة أن هناك مدراء استقالوا بعد قضايا قضائية في أوروبا. وأشار إلى أنه لم يسأل سلامة عن أي تقارير تتعلق بعمل هذه الشركة، ولكن بحسب ما يذكر، اتخذ المدراء قرارين: تعيين مدقق حسابات وقرار نقل مركز الشركة من مكتب إلى آخر في المدينة عينها. وعند استدعاء هؤلاء المدراء أمام القضاء اللبناني، طلب خير الدين من سلامة تأمين مدراء آخرين لهذه الشركة لأن الموظفين لا علم لهم بماهية هذه الشركة ولا يتقاضون أي مبلغ مالي لقاء هذه الوظيفة، وأن المصرف أصلاً لم يتقاض أي مبلغ لقاء ذلك. وقد وعده سلامة بتأمين أشخاص يحلون مكانهم.

رلى...

تقرير

تلامذة الرّسمي أمام وزارتهم: أيّ امتحان بـ20% من المنهاج؟

الهمّ الوحيد لوزارة التربية هو إجراء الامتحان الرسمي (هروات بو حيدر)

فؤاد بزي

أربع سنوات دراسية عجاف مرّت على القطاع التربوي في لبنان، كان وقعها أقسى على تلامذة المدارس الرّسمية من زملائهم في المدارس الخاصة، إذ لم يستكمل هؤلاء منذ عام 2019 عاماً دراسياً واحداً بشكل طبيعي. تلامذة الصفوف النهائية للعام الحالي، لم يحصلوا على شهادة البريفيه بل على إفادة، ولم يمرّوا على الصف الثامن الأساسي بشكل طبيعي بسبب جائحة كورونا وقتها. منذ ذلك الحين، والأزمات تتلاحق إلى حدّ تناهز معه عدد الأيام التعليميّة المفقودة بين عامي 2022 و2023 الـ100 يوم، أي ما يقارب عاماً دراسياً كاملاً!

أمّا وزارة التربية، فـ«إجراء الامتحان الرّسمي» همّها الوحيد، من دون ممارسة أي ضغط على الحكومة لتحقيق انفراجات في الإضرابات عبر التسريع بإقرار التعديلات المقترحة على الرواتب، ووضع آلية لصرف بدل النقل الجديد، وتعديل موازنة تعاونية الموظفين، كما لم تجب على كيفية إقامة امتحان واحد للقطاعين الخاص والرّسمي، ولا سيّما مع التفاوت الكبير في الفاقد التعليمي بينهما، فالأول لم يقفل يوماً، والثاني مضطرب إلى حدّ الانفجار!

التلامذة يتظاهرون

هذا الامتحان الرّسمي دفع أمس، ولأول مرّة منذ بداية الإضرابات والتحرّكات مطلع العام الجاري، تلامذة المدارس الرّسمية للتوجّه نحو وزارة التربية للاعتصام مطالبين بـ«تأمين الحدّ الأدنى لحقوق الأساتذة كي يتمكنوا من تمرير العام الدراسي، والوصول إلى استحقاق الامتحانات الرّسمية»، على الرغم من التضييق الممارَس من قبل بعض إدارات الثانويات الرّسمية لمنع التلامذة من الاعتصام، الذي «وصل إلى حدّ إقفال مديرة ثانوية في بيروت باب المدرسة، وتهديد التلامذة بالطّرد في حال الخروج للمشاركة» وفق إحدى التلميذات. وهذه الأخبار تؤكّدها ناظرة مشاركة في الاعتصام، «قامت بنفسها بإيقاف الدّروس والسماح للتلامذة الراغبين بالمشاركة في التظاهرة».

«أكلناها» تقول تلميذة من ثانوية كفرشيما، «نصف الأساتذة لا يعلّمون، ومن عاد لا يدرّس من قلبه». وعند سؤالها عن الحلّ، تشير إلى مبنى الوزارة. زملاؤها يعبّرون عن خوف كبير من الامتحان الرّسمي، «نحن جيل أخذنا إفادة في البريفيه بسبب جائحة كورونا، فنحنا لا نعرف شيئاً عن الامتحان الرّسمي»، تقول تلميذة من ثانوية حوض الولاية في بيروت، وتسأل «كيف نذهب إلى امتحان باقل من 20% من المنهج، وتعليم غير منتظم، وبرنامج دراسي يومي، قد يحتوي على 3 حصص جغرافيا لصف علوم الحياة؟».

> لم ينجز قطاع التعليم الرّسمي أكثر من 20% من المنهاج المطلوب

تخفيف المنهاج

يتكلّم التلامذة عن الامتحان الرّسمي كأنّه «أمر واقع»، يغضّ النظر عن وضع ثانوياتهم التعليمي، التي لم ينتظم التعليم فيها، رغم الجو الإعلامي الذي يحاول الإيحاء بالعكس. التعليم متفاوت بين المناطق بشكل غير مسبوق، في الجنوب والبقاع والشمال شبه إقفال تام للثانويات، وفي بيروت وجبل لبنان عدد قليل من الثانويات مفتوح بشكل منتظم، بينما الأكثرية تدرّس بشكل جزئي الصفوف النهائية فقط، وأخرى مقفلة منذ نهاية العام الماضي، بحسب إفادات الأساتذة لـ«الأخبار»، ما يؤدّي إلى حالة إحباط وتخبّط لدى التلامذة تضاف إلى مشاعر الحزن والغضب على «وزارة لا تهتم إلّا بالقطاع الخاص»، الذي أنهت مدارسه تقريباً كلّ المنهاج المطلوب، فيما ينتظر القطاع الرّسمي اجتماعات إعادة النظر في المنهاج هذه السّنة لمعرفة الدروس الملغاة. وبحسب مصادر «الأخبار» في لجان المواد في المركز التربوي، فهناك توجه لـ«إعادة العمل بالمنهج الذي اعتُمد العام الماضي، بالإضافة إلى المواد الاختيارية، لاستحالة إنهاء المطلوب ولو مُدّد العام الدراسي لشهرين إضافيين».

المواجهة بالقانون

ولكنْ يوجد في الدولة اللبنانية شتاء وصيف تحت سقف واحد، موظفو الإدارة في إضراب منذ أكثر من ثلاثة أشهر، إنّما من دون تهديدات بالاستبدال والنقل أو الملاحقات الإدارية، بينما أساتذة الثانوي المستمرون في إضرابهم يجدون أنفسهم «تحت سيف الملاحقات غير القانونية من قبل أجهزة الوزارة الإدارية، من دون أيّ تدخل للتفتيش حتى اللحظة» يقول أستاذ نقابي من بيروت. وتصل الأمور في ملاحقة الأساتذة المتنعّين عن التعليم إلى حدّ «اعتبار وجودهم وحضورهم إلى الثانويات كأنّهما لم يكونا، إذ تطلب مديرية الثانوي اعتبارهم غائبين في برامج الدوام المكتفئة، رغم توقيع الأساتذة على السّجلّ الرّسمي للحضور». في المقابل تتحرّك لجنة الأساتذة المنتفضين على الخط القانوني لمعالجة الأزمة المستجدّة، فطلبت من الأساتذة المتنعّين عن التعليم «تصوير دفاتر الحضور الموقّعة، وتحصيل إمضاء مدير الثانوية على السّجلّات الإلكترونية التي تثبت حضور الأستاذ، وإخطاره بالحضور خطياً وذلك لتجنّب أيّ تدابير عقابية قد تحضّر لها وزارة التربية في القادم من الأيام»، بالإضافة إلى توكيل مكتب محاماة قانوني لتقديم الاستشارات للجنة والأساتذة عند الحاجة.

دعوة لحضور جلسة الجمعية العمومية غير العادية
لشركة الامان تراست انشورنس ش م ل

يشرف مجلس ادارة شركة الامان تراست انشورنس ش م ل بدعوة السادة مساهمي الشركة الى حضور جلسة الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين التي ستعقد عند الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الواقع في ٢٠٢٣/٠٤/٢٨ في مركز الشركة الكائن في بيروت – فردان – شارع رشيد كرامي – بناية صعب – الطابق الثالث وذلك للتداول في جدول الاعمال التالي:

١- الاطلاع والمصادقة على الميزانية العمومية للشركة عن السنوات المالية ٢٠١٨/٢٠١٩/٢٠٢٠/٢٠٢١.
٢- ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمال الادارة عن السنوات المذكورة اعلاه.
٣- رفع وزيادة رأس مال الشركة وبالتالي تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للشركة المتعلقة بمقدار رأسمالها.
٤- انتخاب مجلس ادارة جديد.
٥- تعيين مفوض مراقبة أساسي لأعمال سنة ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وتحديد مخصصاته والتأكد من قبوله المهمة.
٦- اتخاذ القرارات في ما يتعلق بالعقود الخاضعة للمادة ١٥٨ تجارة.
٧- موضوعات متفرقة طارئة.

رئيس مجلس الادارة– المدير العام – المهندس وسام عاشور

(هروات بو حيدر)

تقرير

«اللبنانيّة» محاصرة: مجمع الحدث بلا صيانة مجدّداً

فاتن الحاج

تمعن الدولة اللبنانية في خنق جامعتها، فتصادر استقلاليتها ولا تسمح لها بالتوظيف، ولا تعطيها أموالاً لتسيّر أمورها. وفيما الجامعة تمضي عطلة الأعياد، سلّم، أمس، موظفو الصيانة والتشغيل في مجمع الحدث الجامعي المفاتيح وأخلوا مكان عملهم، معلنين الامتناع عن إسداء الخدمات لحين إيجاد حلّ لوضع الموظفين. وحمّلت لجنة موظفي المجمع المسؤولين المعنيين مسؤولية أي ضرر قد يحصل، أو عطل قد يحدث أو فقدان أي شيء.

وبحسب مسؤول العمال بشير زعيتر، باءت كلّ محاولات إيجاد الحلول بالفشل، ولم يعد بمقدور أي منّا متابعة العمل وسط الظروف القائمة، فالوعد الذي قطعه رئيس الحكومة بحلحلة الموضوع وتمنيه علينا بتأمين استمرار المرفق العام لم يغيّرا في الواقع شيئاً، فالموظفون لا يزالون بلا رواتب منذ ثلاثة أشهر، والشركة المتلزمة بالصيانة والتشغيل (شركة دنش للمقاولات والتجارة) أوقفت كل الأعمال، بتاريخ 31 كانون الثاني 2023، ورفضت تمديد العقد، ولم يجر تسليمها إلى أي مقاول أو جهة أخرى، رغم أن المناقصة العمومية طُرحت أكثر من مرة، وفق قانون الشراء العام. وأشار زعيتر إلى «أننا غير معنيين بالنزاع بين الدولة والشركة الخاصة، واللجنة أمهلت المعنيين حتى الرابعة من بعد ظهر اليوم (أمس) لإقفال المكاتب وتسليم المفاتيح، وهي في صدد إعداد كتاب رسمي بالموقف إلى كلّ من وزير التربية عباس الحلبي ورئيس الجامعة بسام بدران تشرح فيه الموقف، علماً أننا أبقينا المولدات شغالة حتى تنطفئ بشكل تحويل 6 مليارات من الـ45 مليار ليرة التي أقر مجلس الوزراء، في جلسة 6 شباط، إعطاءها للشركة الملتزمة كي تستمر في تسيير المرفق العام، بهدف دعم انتقال الموظفين، إلا أن الطلب قوبل بالرفض.

> يتجه الموظفون إلى رفع دعاوى جماعية أمام وزارة العمل لتحصيل حقوقهم

أوتوماتيكي، كي لا تضطر الجامعة لاستقدام شركة فرنسية لإدارتها من جديد. وإذا حدث أي طارئ له علاقة بمضخات المياه وما شابه فليتحمل المسؤولون النتيجة».

ويتجه الموظفون إلى رفع دعاوى جماعية أمام وزارة العمل لتحصيل حقوقهم المهدورة وتأمين ديمومة عملهم. وقال زعيتر إن اللجنة طلبت مصادر رئاسة الجامعة قالت إن الحلول ليست بيد الجامعة، فالكرة في ملعب رئاسة الحكومة، وخصوصاً أن مجلس الإنماء والإعمار (ممثل الدولة اللبنانية في العقد مع الشركة الخاصة) نفض يده من كلّ الملف، والشركة المتلزمة غادرت ولا يتقدم أي عارض للمناقصات العمومية للتشغيل والصيانة، بما فيها المناقصة الأخيرة التي أُطلقت قبل 5 أيام.

ونفت المصادر أن تكون الجامعة جاهزة لتسلّم المرفق وتشغيل الكهرباء والمياه فيه، «لتتحمّل الدولة مسؤوليتها في هذا الصدد، وخصوصاً أن المجمع يضم مختبرات وبرادات تضمّ موادّ مخبرية تحتاج إلى حرارة (– 80 درجة مئوية) ومركزاً صحياً». وجدّدت المصادر التأكيد على رفض الرئاسة إجراء اتفاق بالتراضي مع أي مقاول، رغم كلّ الضغوط، مشيرة إلى أن رئيس الجامعة سيتواصل مع وزير التربية ليتواصل بدوره مع رئيس الحكومة بغية إيجاد مخرج لهذا المأزق.

شارك النّعم
نستقبل في لجنة إمداد الإمام الخميني قدس سره تبرعاتكم خلال شهر رمضان المبارك
إفطارات
زكاة الفطرة
حقوق شرعية
تبرعات عينية
كفالات ايتام
في كافة مراكزها المنتشرة على الأراضي اللبنانية
بيروت
صور
النبطية
بعلبك
الهرمل
البقاع الغربي
مراكز ذوي الإحتياجات الإضافية
دور رعاية المسنين
لجنة إمداد الإمام الخميني قدس سره 01 555717 - 76 641631

على الحافة

أيّ أخلاقيات لعلم وإعلام الكوارث؟

حبيب معلوف

بيّنت الهزات الأرضية التي ضربت المنطقة، ضعف الإطار العلمي المواكب، كذلك انعدام الاستعداد الرسمي والأهلي لهكذا أنواع من الكوارث. ومع أن مواعيد الكوارث الزلزالية متباعدة بالزمن، كما أنها غير مؤكّدة، هناك أنواع من الكوارث المناخية باتت أمراً واقعاً ولا تقلّ خطورة لناحية الأضرار.

بالإضافة إلى ضعف الدول في التعامل مع الكوارث على أنواعها، ظهر أيضاً ضعف المواكبة الإعلامية التي ضاعت بين أن تواكب، أو أن تطمئن، أو أن تزيد المشهدية إثارة، طمعاً باستجلاب نسب متابعة أعلى. كما ظهر ضعف التخصّص الإعلامي المواكب الذي كان يعظّم الأشياء الصغيرة ولا يعرف التعامل مع الكوارث الكبرى من زلزالية أو مناخية أو صحية.

على العموم ستصبح المظاهر المناخية المتطرّفة، من ارتفاع درجات حرارة الأرض وفيضانات وجفاف وأمراض جديدة... جزءاً من طبيعة الحياة القادمة التي ستعرفها البشرية ويفترض أن تتعايش معها، وأن تعمل على عدم مفاقمتها. فكيف يمكن مقاربتها بأفضل السبل الممكنة، وتحاشي هذه الفوضى التي حصلت في كيفية مواجهتها والتي بدت أنها بحدّ ذاتها كارثية أيضاً؟

المقاربة يجب أن تبدأ أولاً عند المسؤولين عن إنتاج الجانب العلمي. فهم عليهم أولاً، لأسباب علمية ومعرفية ومنهجية وقضائية لاحقاً، التمييز بين الكوارث الطبيعية وتلك المناخية، وطرق تفسيرها وتصنيفها... وكيفية تجنبها إذا أمكن. صحيح أن الكوارث الطبيعية (بالنسبة إلى النوع الإنساني) كانت موجودة مع تاريخ الأرض ومع تاريخ الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بالزلازل والهزّات والبراكين والعواصف... ولكن ما كان على الإنسان إلا أن يتكيّف معها ويتجنبها عبر احترام قوانين الطبيعة، بدل تحدّيها. أما حول غير أنواع من الكوارث، ومنها المناخية، فهي باتت تُصنّف "كوارث إنسانية" بسبب سوء تعامل الإنسان مع الطبيعة وتجاوز قوانينها. فالعمران على مجاري الأنهر، أو القريب جداً من الشاطئ، بالإضافة إلى كونه بمثابة اعتداء على الأملاك العامة، هو أيضاً يشكل اعتداء، على النظم الإيكولوجية، وأن طوفان النهر الذي يمكن أن يكون مدمراً لهذه المنشآت على ضفافه، أو اشتداد قوة موج البحر بسبب تغيّر المناخ أو بسبب "تسونامي"، لا يُعتبر كارثة طبيعية بل إنسانية. وهذا ينطبق على كوارث التسرّب النفطي وانهيار السدود الكبيرة (أو تسبّبها بتخريب النظم الإيكولوجية والصحية) وحرائق الغابات التي هي في معظمها مفتعلة وإنسانية. وهكذا يمكن تفسير أكبر تلوّث نفطي، الذي حصل إثر عدوان تموز عام 2006 بعد انسكاب 15 ألف طن من مادة الفيول أويل على الشاطئ اللبناني بسبب القصف الإسرائيلي لأحد خزانات محطة الجية الكهربائية، أن سبب انتشار الكارثة ناجم عن العدوان أولاً، من جهة، وعن عجز الدولة اللبنانية عن التعامل معها من جهة أخرى، حتى وصل التلوّث النفطي إلى الشاطئ السوري في منطقة طرطوس أيضاً. فكيف سيكون الحال إذا حصلت كوارث نفطية أثناء النقل والتفريغ أو أثناء التنقيب والاستخراج في حال حصل انفجار أو تسرب من بئر غاز أو نفط في عرض البحر بعد أن توجّه لبنان إلى التنقيب عن النفط والغاز في مياهه؟ وما هي الاستعدادات للتعامل مع هكذا أنواع من الكوارث المحتملة جداً لأن التنقيب والاستخراج سيكونان في أعماق بعيدة في البحر يصعب التحكم فيها؟!

ثم إن تصنيف الكوارث وتحديدها مهم جداً لناحية وضع الخطط العامة والخاصة وتحضير التجهيزات اللازمة للمعالجة والقيام بتدريبات خاصة لفرق متخصّصة. فمتطلبات معالجة حريق غابة تختلف تماماً عن معالجة حريق في مسكن أو متجر في المدينة، لناحية المعدات اللازمة والتدريبات الخاصة. كذلك الأمر بالنسبة إلى عمليات الإنقاذ من زلزال أو من فيضانات. كما أن التمييز بين كارثة إنسانية وأخرى طبيعية، سيكون مهماً جداً عند تحميل المسؤوليات تمهيداً للتقاضي ورفع الدعاوى القضائية وطلب التعويضات... وهذا يحتّم ضرورة الاستعداد عبر استحداث اختصاصات جديدة وتخصّصات دقيقة، إن لناحية تخصص القضاة أو تخصص المحامين أو لناحية تخصص الخبراء المحلّفين في المحاكم. وهذا ما يشجّع أيضاً على استحداث تخصّصات جديدة في الجامعات ومعاهد التعليم والأبحاث.

في السياق ذاته تعهّدت الأمم المتحدة العام الماضي بأن تصل إلى كل إنسان المعلومات والإنذار المبكر بحصول كوارث بحلول عام 2027، وخُصّصت ما يقارب الثلاثة مليارات دولار لإنشاء أنظمة الإنذار المبكر للكوارث حول العالم. وهذا ما يتطلب استخدام أنواع من الأجهزة الحديثة للإبلاغ غير تلك التي كانت تعتمد على المناداة عبر مكبرات الصوت أو الأجراس والمآذن. وإذ تغيرت وسائل الاتصال كثيراً حول العالم، بات السؤال الذي يُطرح في هذا المجال حول ما إذا كان بالإمكان تزويد كل سكان الأرض بهواتف نقّالة، كون أحدث طرق الإنذار هي عبر تطبيقات هذه الوسيلة العالمية؟!

كما لا يعفي كلّ ذلك الدول من أن تكون لديها استراتيجيات شاملة لإدارة الكوارث، تكون الرئاسة فيها تابعة لرئاسة الحكومة، لأن موضوع الكوارث يشمل كل القطاعات والوزارات تقريباً.

أما الحلول البعيدة المدى، فهي لن تكون كافية إلا إذا كانت على أسس حضارية، والتي تتطلب إعادة النظر في كل الأفكار المسيطرة عالمياً، والتي أوصلت إلى مثل هذه الكوارث وفي طليعتها التنمية والتقدم والرفاهية. وهذا الموضوع لن يحصل إلا بعد المصالحة بين العلم والمجتمع عبر إعادة عقلنة الغربية. وعودة الدول لاستعادة أدوارها في دعم البحث العلمي المجرد، لأنّ الدولة هي المؤتمنة على حقوق الأجيال وعلى ديمومة الموارد، والتنبه من كيفية توجيه الأبحاث العلمية حول العالم والتي باتت معظمها في خدمة مصالح الشركات الكبرى بدل الشعوب، ولا سيما أن موازنات دعم البحث العلمي حول العالم باتت عند القطاع الخاص أضعاف موازنات دعم البحث العلمي عند الدول. وهذا ما يفسّر عدم إيجاد حلول لمشكلة عالمية مثل تغيّر المناخ وعدم التنبؤ بحصول الكوارث ولا سيما الزلزالية منها، بسبب سيطرة الصناعات الاستخراجية وصناعة الأسلحة على علم الجيولوجيا، ما يعني سيطرة فكرة الاستثمار على الأبحاث والعلوم بدل سيطرة فكرة الحماية، أي سيطرة فكرة المعرفة من أجل الاستثمار والسيطرة وليس "المعرفة من أجل المعرفة" وحماية المجتمع.

وفي النهاية يأتي دور الإعلام، الذي يفترض أن يكون ملتزماً بقضايا الحقيقة والمجتمع وحفظ الحقوق وديمومة الموارد. وهذا الموضوع لم يعد جائزاً من دون التخصص في الإعلام العلمي والبيئي والصحي والتقني... ومن دون تبني مبادئ فلسفة العلم وأخلاقياته، المعطوفة على أخلاقيات الإعلام. كما يفترض بالإعلاميين والعلميين أن يتوافقوا على هذه الأخلاقيات بعد أن يتوافقوا على اعتماد لغة علمية مشتركة وميسّطة من أجل الجمهور المستهدَف. وليس هذا التوافق على كيفية تغطية الكوارث فقط، بل من أجل إعداد حملات إعلامية مشتركة، استباقية للكوارث والتحذير منها وتخفيف مخاطرها وأضرارها قبل أن تقع، بالإضافة إلى أهمية تغطية الكوارث التي تُعتبر اختصاصاً بحد ذاته.

توجّه السعودية نحو الصين: الخيارات والدلالات [4/1]

أحمد ملّي *

«- هل الصين صديقة أفضل للسعودية أكثر من الولايات المتحدة؟
- ليس بالضرورة أن تكون صديقاً أفضل، لكن صديقاً أقلّ تعقيداً»
[من مقابلة للأمير تركي الفيصل، سفير المملكة العربية السعودية الأسبق لدى واشنطن]

في شهر كانون الأول الماضي، قام الرئيس الصيني شي جين بينغ بزيارة تاريخية إلى المملكة العربية السعودية، استغرقت ثلاثة أيام، للمشاركة في ثلاثة احداث إقليمية رئيسة: قمة مجلس التعاون الخليجي، والقمة الصينية - العربية، والقمة السعودية - الصينية. وخلال الزيارة، رأى كلّ من الرئيس شي والملك سلمان أن هذه القمّة تبشّر بحقبة واعدة من العلاقات الصينية - السعودية.

تتناقض مظاهر الترحيب الفخم بالزعيم الصيني في الرياض - بحسب العديد من المراقبين - بالمقارنة مع الاستقبال المتواضع للرئيس بايدن في زيارته إلى جدّة في تموز الماضي، في مسعى منه لإعادة الزخم إلى العلاقات بين واشنطن والرياض، كما اتّضح ذلك من قرار «أوبك+» بخفض إنتاج النفط

> **إذا كان انطلاق العلاقات الصينية - السعودية مديناً للصواريخ الصينية، فإن ما أعطى لهذه العلاقات قوة الدفع والديمومة والاستمرار على مدى السنوات الثلاثين الماضية هو النفط**

الخام لمواجهة تداعيات الحرب في أوكرانيا، وقد عُدّت الموافقة السعودية على القرار إزدراءً بالرئيس بايدن.

وفي موقف لا يخلو من الكثير من الحَذَق، رأى وزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو، أن زيارة الرئيس الصيني شي إلى المملكة وما تعنيه من تقارب صيني - سعودي هي نتيجة مباشرة لما وصفها بـ«سياسة أميركية سيّئة»، منتقداً تعامل إدارة بايدن مع حلفاء الولايات المتحدة. هذا التوصيف للزيارة يبعث على الدهشة لما فيه من التبسيط، وتزداد الغرابة حين نعرف أن هذا التصريح لا يصدر عن وزير لم يشغل فقط إدارة الشؤون الخارجية لبلاده، بل شغل أيضاً من قبل منصب مدير المخابرات المركزية الأميركية (CIA) وهو من دون شك أحد الطامحين للترشح عن الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية المقبلة. كيف فات هذا الوزير الإحاطة بمسار العلاقات الصينية - السعودية وتطوّرها على مدى الثلاثين عاماً؟ إمّا إذا كان موقفه غير صادر عن اقتناع منه، بل يندرج في خانة المناكفة السياسية الداخلية وتسجيل المواقف ضدّ إدارة بايدن، فهذا أيضاً لا يعفيه من المسؤولية لما في ذلك من استخفاف بعقول النخبة الأميركية وكل المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية الأميركية.

على أيّ حال، التسرّع والخفّة ليسا بالأمرين الطارئين على الإدارات الأميركية المتعاقبة، وهناك شواهد كثيرة على قصر النظر وضحالة الإدراك الأميركي في العديد من قضايا السياسة الخارجية؛ فبعد العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 وآثاره الكارثية على الهيمنة الغربية في المشرق العربي، نتيجة الضرر البالغ الذي لحق ببريطانيا وفرنسا الشريكتين في العدوان على مصر، وما تلاه من صعود لـ«تسونامي» عبد الناصر في العالم العربي، وتحسباً للفراغ الناشئ في المشرق العربي والذي من المتوقع أن يملأه الاتحاد السوفياتي، أصدر الرئيس الأميركي أيزنهاور في بدايات عام 1957 «مبدأ أيزنهاور» الذي يحمل اسمه، لقطع الطريق على الاتحاد السوفياتي ومنع تمدّد تيار القومية العربية المتحالف معه، وكانت إدارة أيزنهاور بحاجة إلى وكيل إقليمي ليكون ناطقاً باسم مشروعها الجديد، فلم تجد إلا الملك سعود بن عبد العزيز، وكان هذا الخيار بائساً بكل المعايير، ولا بمتّ بأيّ صلة لناحية فهم الديناميات التي كانت تتشكل وتترك تداعياتها الحاسمة على ميزان القوى في المشرق العربي.

انطلاق العلاقات بصواريخ صينية

مع استعار الحرب الباردة، والذي تزامن مع تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، لم يكن هناك أيّ علاقات بين بكين والرياض. ويعزى ذلك إلى اعتراف حكومة الرياض بالحكومة الصينية المنفية في تايوان، وكانت العلاقات بين الصين الشعبية والسعودية على طرفي نقيض؛ فتحت قيادة ماو تسي تونغ، كانت الصين الشعبية تنتهج سياسة ثورية معادية للولايات المتحدة الأميركية وكانت حليفاً موثوقاً لموسكو، أقلّه حتى وفاة ستالين في عام 1953، بينما كانت السعودية دولة شديدة المحافظة ترفع رايةَ إسلامية ومعارضة بقوة للشيوعية وهي حليف موثوق للولايات المتحدة التي كانت تقيم في الظهران أكبر قاعدة عسكرية لها في الشرق الأوسط.

حملت أواسط الستينيات المزيد من التدهور في العلاقات الصينية - السعودية، فمع اندلاع ثورة ظفار في جنوب عمان ضد النظام الملكي في عام 1965 والتي كانت تتلقّى دعماً من الصين الشعبية، وهذا بالطبع أثار مخاوف السعوديين من انتشار العدوى الثورية في شبه الجزيرة العربية، وخاصة أنه سبق اندلاع هذه الثورة سقوط نظام الإمامة في صنعاء في عام 1962 وتفجّر الحرب الأهلية في اليمن الشمالي بين الجمهوريين والملكيين، وما تلاه ذلك من إرسال الرئيس جمال عبد الناصر قوات مصرية لدعم الجمهوريين، واشتدّت الكوابيس على السعوديين بعد الانسحاب البريطاني من عدن وقيام نظام ماركسي في اليمن الجنوبي يمّم وجهه منذ نشأته شطر موسكو وبكين.

هذه التطورات المتلهبة زادت من تشدّد السعودية ضد الصين الشعبية، فلم تلحق الرياض بركب واشنطن حتى حين ذهبت الأخيرة للاعتراف بالصين الشعبية، وكانت السعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي صوّتت ضد قبول جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة في عام 1971.

بقي هذا الوضع على حاله حتى أواخر السبعينيات، وترافق ذلك مع وصول قيادتين جديدتين في كلا البلدين، تمثّلت في بكين بزعامة دينغ هسياو بينغ في عام 1978 والذي دشّن ما سمّي بحقبة «الإصلاح والانفتاح»، وفي الرياض وبعد اغتيال الملك فيصل في عام 1975 بدأ حكم الملك خالد، لكن مقاليد الأمور كانت بين يدي وليّ العهد الرجل القويّ في الأسرة السعودية وهو الأمير فهد الذي صار ملكاً بعد وفاة أخيه الملك خالد في عام 1982.

بدأ هذا الموقف يتغيّر في أوائل الثمانينيات حيث اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية في أيلول 1980 بغزو العراق لإيران. كانت المملكة حليف العراق ومموّله. وكان الرئيس صدام حسين قد استعرض الحرب في اجتماع مع الملك فهد في الطائف في شهر آب، ولم يلبث أن تحوّل مسار الحرب بسرعة ضد العراق، ومع اشتداد أوار الحرب، انهمرت صواريخ سكود السوفياتية على البلدين، وشعر السعوديون بالتهديد من إيران فسعوا للحصول على صواريخ باليستية متوسطة المدى لردع إيران، وكانت وجهتهم الولايات المتحدة الأميركية المورّد الأول للسلاح السعودي، وكانت عينهم على امتلاك صواريخ «بيرشينغ»، لكن المشكلة التي واجهتهم أن هذه الصواريخ يمكن تعديل حمولتها التقليدية واستبدالها برأس حربي نووي، وهذا يشكّل تهديداً غير مقبول ضد «إسرائيل». وعليه، لم تكن هناك فرصة واقعية لواشنطن لإبرام مثل هذه الصفقة. لم يتأخر السعوديون للتحول نحو وجهة أخرى غير واشنطن، ولأول مرة بدت بكين المتخفّفة من حمولتها الإيديولوجية خياراً معقولاً، وأسندت المهمة في ذلك الوقت إلى السفير السعودي لدى واشنطن بندر بن سلطان، ولهذه الغاية تواصل بندر بشكل سري مع نظيره الصيني في واشنطن، هان شو، وسأله عمّا إذا كانت بكين على استعداد لتوفير الصواريخ، وسرعان ما جاء الرد من بكين بالإيجاب، بعدها سافر بندر إلى باكستان حيث التقى سراً بالمسؤولين الصينيين، وفي تموز 1985 قام بندر باول زيارة من ثلاث زيارات سرّية لبكين للعمل على تفاصيل إنجاز صفقة الصواريخ وتم الانتهاء من الصفقة في كانون الأول 1986: زوّدت بموجبها الصين السعودية بخمسين صاروخاً باليستياً متوسط المدى من طراز DF-3/Dong Feng-2، تحمل الاسم الرمزي «رياح شرقية» (East Wind)، وتبلغ قيمتها 5,3 مليارات دولار. لم يُبلَغ المسؤولون الأميركيون بالصفقة، ولم يعرفوا عنها حتى عام 1988.

وسط تزايد المصالح الاقتصادية بين الصين والعرب، أنشأت الصين منتدى التعاون الصيني - العربي (CASCF) في عام 2004، لمأسسة العلاقات مع الدول العربية وضمنا مجموعة الدول الخليجية، وعلى رأسها السعودية، وليكون هذا المنتدى «بمنزلة منصة لتبادل وجهات النظر بين الصين والدول العربية، وتعزيز التعاون في السياسة والاقتصاد والتجارة والثقافة والتكنولوجيا والشؤون الدولية أثناء العمل على تقدم السلام والتنمية». ومنذ ذلك الحين، عمل المنتدى كآلية مهمة لتسهيل التجارة والتعاون بين الجانبين. (وقد شارك كاتب هذه السطور في مؤتمر عقده مركز الدراسات الصيني - العربي التابع للمنتدى الصيني - العربي في نيسان 2019).

وفي خطوة تحمل الكثير من الدلالات وتعكس أهمية الصين بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، كانت بكين المحطة الأولى في أول رحلة خارجية قام بها الملك عبد الله بعد تتويجه ملكاً في عام 2005. كانت الرسالة شديدة الوضوح: الرياض تتطلع إلى الشرق، وليس إلى الغرب. وقّع عبد الله خلال هذه الزيارة، في كانون الثاني 2006، العديد من الاتفاقيات الرئيسية حول التعاون في مجال الطاقة. بدوره، ردّ الرئيس الصيني هو جينتاو على زيارة الملك عبد الله بزيارة مماثلة إلى الرياض في نيسان 2006، أعقبتها زيارة ثانية إلى المملكة في شباط 2009، وبعد قرابة ثلاث سنوات، قام رئيس مجلس الدولة، رئيس الوزراء، وِن جياباو بزيارة إلى الرياض في كانون الثاني 2012 حيث كانت مشاريع الطاقة على راس جدول اعماله، والشروع في هذا المجال في مشاريع مشتركة بين البلدين، وابرزها بناء مصفاة بقدرة 400 ألف برميل في اليوم في ميناء ينبع على البحر الأحمر، وهو علامة مبكرة على محاولة تعميق علاقة استدت في السابق إلى معادلة بسيطة هي إنتاج السعودية للنفط لكي تستهلكه الصين. هذا التطور في مأسسة العلاقات بين البلدين توّج من خلال زيارة دولة هي الأهم على الإطلاق، والتي قام بها إلى الرياض الرئيس شي جين بينغ في كانون الثاني 2016 ضمن جولة إلى المنطقة شملت مصر وإيران، وكان من الواضح تركيز الصين تحت قيادة الرئيس شي بشكل أكبر على المنطقة عامةً وعلى الخليج خاصةً، تأكيد يتجاوز المصالح الاقتصادية البحتة، وهذا ما ظهر بشكل جلي من خلال إصدار الحكومة الصينية عشية زيارة الرئيس شي «ورقة السياسة العربية» التي تؤكد فيها أنه، بجانب التجارة والاستثمار، تدعو الحاجة إلى تعزيز الجوانب السياسية والثقافية والأمنية بين الصين والدول العربية.

وأحدثت زيارة الرئيس شي إلى الرياض نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين، من خلال التوقيع على اتفاقية «شراكة استراتيجية شاملة» وهي أعلى مستوى في التسلسل الهرمي في العلاقات الدبلوماسية الصينية، وهذا يعني ارتفاعاً في مكانة المملكة لدى الصين باعتبارها من بين أهم شركائها في الشرق الأوسط، حيث تطورت العلاقات السياسية بينهما بشكل

مطّرد ونمت من علاقة ذات أهمية هامشية في الماضي القريب إلى «شراكة استراتيجية شاملة» في الوقت الحاضر. وقد عبّر البيان المشترك في ختام زيارة الرئيس شي إلى الرياض عن التزام البلدين بتعزيز «التعاون القوي في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والإنسانية والعسكرية والأمنية والطاقة».

وعلى هامش قمة العشرين التي انعقدت في الصين في آب 2016، وشارك فيها نائب وليّ العهد حينها محمد بن سلمان، أنشأت الدولتان آليّة ثنائية، وهي اللجنة المشتركة بين الصين والسعودية رفيعة المستوى (HLJC) لتفعيل اتفاقية الشراكة الشاملة، وكانت اللجنة برأسين: عن الجانب الصيني نائب رئيس الوزراء تشانغ غاولي، وعن الجانب السعودي وليّ العهد محمد بن سلمان، واجتمعت هذه اللجنة لاحقاً وكان من ثمرتها التوقيع على سلسلة بلغت 15 اتفاقية ومذكرة تفاهم شملت الطاقة والتعدين وتطوير الإسكان والتعاون الثقافي.

وأعقب ذلك قيام الملك سلمان بن عبدالعزيز بزيارة دولة إلى الصين في آذار من العام التالي 2017، وقّع خلالها على ما لا يقلّ عن 21 اتفاقية في مجالات مختلفة.

واستكمالاً للتقدم المطّرد في مسيرة العلاقات الصينية - السعودية، قام وليّ العهد الأمير محمد بن سلمان بزيارة إلى بكين في شباط 2019 في إطار جولة آسيوية. كانت هذه أول رحلة خارجية كبيرة لوليّ العهد منذ مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول في تركيا في تشرين الأول 2018 وما جلبته حادثة الاغتيال من أجواء عزلة على وليّ العهد السعودي في الأوساط الغربية، لم يثر أحد من المسؤولين الصينيين الذين التقاهم محمد بن سلمان خلال الزيارة قضية خاشقجي أبداً، ووصف كلا الجانبين العلاقة بأنها خالية من المشاكل، ووقّعت اتفاقية لبناء مجمع للتكرير والبتروكيماويات في محافظة لياونينغ في شمال شرق الصين، كمشروع سعودي صيني مشترك، وكذلك العديد من الصفقات الأخرى.

والأهم من كل ذلك، تشديد ولي العهد علناً على أن «للصين الحق في اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب والتطرف لحماية الأمن القومي»، في إشارة واضحة إلى الأحداث في إقليم شينغيانغ وهو منطقة حكم ذاتي في شمال غرب الصين تعيش فيه أقلية الأيغور المسلمة، وتشهر الدوائر الغربية، وخاصة الأميركية، دائماً ورقة مظالم الأيغور بوجه الصين. صدور هذا الموقف عن ولي العهد السعودي له أهميته بالنسبة إلى الصين كون الملك السعودي يحمل أيضاً لقب خادم الحرمين الشريفين.

وعلى هامش الزيارة، وبرغبة من الطرفين الصيني والسعودي بتفعيل الروابط بين الشعبين لتتعدّى الأجهزة والدوائر الحكومية، أعلن ولي العهد محمد بن سلمان عن مبادرة لإدراج اللغة الصينية وتدريسها في مناهج التعليم العام في المدارس والجامعات في المملكة، وتبعاً لذلك افتتح معهد كونفوشيوس في جامعة الملك سعود في الرياض في حزيران 2019، وسيوفر المعهد دورات اللغة الصينية بالإضافة إلى تعزيز الثقافة والتواصل بين شعبي البلدين.

هذه الزيارة بالذات لولي العهد إلى بكين والملابسات التي أحاطت بها بعد اغتيال الصحافي خاشقجي، تكشف لنا أن الكيمياء بين القيادتين الصينية والسعودية هي على ما يرام، وبلحاظ التفاوت الكبير في حجم القوة بين طرفي المعادلة، يمكننا الحديث عن انجذاب وإعجاب سعوديين بـ«النموذج الصيني»: دولة قوية تركز على التنمية الاقتصادية مع السيطرة المشدّدة على الإصلاح السياسي، ناهيك عن ضيق القيادة السعودية ذرعاً بالحملات الأميركية للتبشير بنشر الديموقراطية والمحاضرات التي لا تتوقف عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط.

الطاقة والاقتصاد: شراكة بلا حدود

إذا كان انطلاق العلاقات الصينية - السعودية مديناً للصواريخ الصينية، فإن ما أعطى لهذه العلاقات قوة الدفع والديمومة والاستمرار على مدى السنوات الثلاثين الماضية هو النفط، حيث تعمقت العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين البلدين، وبفضل تدفق هذا النفط، أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر للسعودية في منطقة الشرق الأوسط. إذ يستثمر كلا البلدين بشكل كبير في اقتصاد بعضهما البعض، فعلى سبيل المثال، تعدّ الصين أيضاً الشريك التجاري الأكبر لصناعة الكيماويات في السعودية، حيث تستحوذ على ما يقرب من ربع صادرات المملكة من هذا القطاع. ووفقاً لصحيفة «فايننشال تايمز»، تتصدّر المملكة قائمة الاستثمارات الصينية المعلنة في دول الخليج العربي، حيث فاقت قيمتها 100 مليار دولار على مدى السنوات العشرين الماضية.

علاوةً على ذلك، أدّت الاستثمارات الجديدة التي ضخّها البلدان إلى زيادة التبادل التجاري بينهما، وازدادت مشاركة بكين الاقتصادية مع السعودية بشكل أكبر خلال السنوات الماضية. ومع شروع البلدين في مأسسة العلاقات بينهما، كما مرّ معنا من قبل، كانت المبادرات في الغالب تأتي من الجانب الصيني وتقابل بانفتاح سعودي عليها، ولعل أولى هذه المبادرات إنشاء الصين لمنتدى التعاون الصيني العربي (CASCF) في عام 2004، ثم تلاها إطلاق الرئيس الصيني شي، بعد صعوده إلى السلطة، مبادرة «حزام واحد طريق واحد» (OBOR) في عام 2013. وفي خطابه أمام المؤتمر الوزاري السادس للمنتدى الصيني - العربي المنعقد في عام 2014، اقترح الرئيس شي نموذج «1+2+3» للتعاون مع الشرق الأوسط. ونظراً إلى أهمية هذه الوثيقة أعيد إدراجها ضمن «ورقة السياسة العربية» التي نشرت عشية الجولة الشهيرة التي قام بها الرئيس شي إلى الشرق الأوسط في كانون الثاني 2016.

في هذه المعادلة، يمثّل كل رقم وجهاً مختلفاً من التعاون تريد الصين التركيز عليه في انخراطها الاقتصادي في الشرق الأوسط، في هذا يمثّل «1» الطاقة، ويرمز «2» إلى إنشاء البنية التحتية والتجارة والاستثمار، بينما يشير «3» إلى الطاقة النووية والأقمار الصناعية والتكنولوجيا والطاقة المتجددة.

نحن هنا أمام ديناميات جديدة وإرادة سياسية عليا تنطلق من حجم وأرقام التجارة الثنائية بين الصين والسعودية والتي تنطوي على مبالغ ضخمة، وثمة اهتمام كبير لدى كلا البلدين بتطوير الاستثمارات والعلاقات التجارية الأخرى التي تتجاوز التجارة في النفط. وأعربت السعودية عن اهتمامها الكبير بالانضمام إلى مشروع البنية التحتية في الصين ومبادرة «الحزام والطريق»، بمعنى آخر، يسعى كل طرف منهما إلى تطوير التعاون الاقتصادي بما يخدم مصالحه المستقبلية. فعلى سبيل المثال، تبيع الصين المعدات والخدمات الصناعية والإنشائية والسلع المنسوجية والإلكترونيات والمواد الغذائية، بينما تظل قائمة الصادرات السعودية إلى الصين مقتصرة على مواد محدودة جداً، إذ يتكون أكثر من 95 في المئة من واردات الصين من المملكة في عام 2021 من زيوت البترول والبلاستيك والمواد الكيميائية العضوية. باختصار، اعتماد شبه كامل على الوقود الأحفوري، وفي عالم يبدو أكثر من أي وقت مضى يتهيّأ لمستقبل ما بعد الهيدروكربونات، تجد السعودية نفسها في ضعف كبير على المدى الطويل.

لتفادي هذا العطب، طرحت «رؤية 2030»، وهي عبارة عن برنامج تنويع اقتصادي كبير مصمّم لبناء نموذج اقتصادي لمرحلة ما بعد الريع النفطي في المملكة مع توقع ستة ملايين وظيفة جديدة، يستهدف البرنامج ثمانية قطاعات لتطويرها: التعدين والبتروكيماويات والتصنيع والتجزئة والبيع بالجملة والتجارة والسياحة والضيافة والرعاية الصحية والتمويل والبناء.

هل ثمة إمكانية للمواءمة بين «مبادرة الحزام والطريق الصينية» (OBOR) و«رؤية 2030» السعودية؟ هذا ما يؤكده الطرفان بكل قوة، حيث عُزّز التعاون واستحدثت آليات التنسيق الثنائية لخلق هذا التزامن بين «مبادرة الحزام والطريق» و«رؤية 2030» وقد أثمر ذلك تعاوناً مهماً في العديد من المجالات الاقتصادية والاستثمارية.

* أستاذ السياسات الدولية في الجامعة اللبنانية

لماذا يتهرّب النموذج الليبرالي من شبكات الأمان الاجتماعي؟

بشارة مرهج *

النموذج الليبرالي الذي تروّج له المؤسسات الأميركية المختلفة، والذي يتحمّس له كثيرون في لبنان والعالم العربي، يجب التعمّق في بحث مكوّناته ومعرفة خصائصه قبل تبنّيه أو رفضه.

صحيح أن هذا النموذج يؤمّن هامشاً من الحرّية الفردية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه من ناحية ثانية يطلق العنان للاحتكارات والكارتيلات كي تتلاعب بالأسعار وتحقق أرباحاً غير مشروعة، وأحياناً خيالية، تنقل الأموال من جيوب المواطنين إلى جيوب المحتكرين في ديناميةٍ مستمرة تعتمد على الخداع والغش والاحتيال وتعطيل أجهزة الدولة الرقابية.

إلى ذلك، تؤدّي الليبرالية، التي أثبتت قدرتها على التوحّش واحتواء سلطات الدولة في آن، إلى تدمير قيم التعاون والتآخي والمشاركة في المجتمع وإعلاء شأن الأنانية والتبذير والفساد بدلاً منها. وهذا الأمر يحوّل المجتمع إلى غابة تضيع فيها حقوق الناس والمؤسسات وتبرز فيها سلطات ونفوذ العصابات والطغم المالية والسياسية التي تتحكم بالأسواق والمؤسسات على حد سواء، من دون أي اهتمام جدي منها بالقطاعات الإنتاجية أو التربوية أو الصحية، ومن دون أي اكتراث لإقامة شبكات أمان اجتماعي تحمي المسنين والنساء والأطفال والعاطلين قسراً من العمل، فضلاً عن الطبقات متدنية الدخل والمتضررة من هيمنة وتسلط النافذين والطفيليين. فالنموذج الليبرالي الغارق في زهوه وعجرفته يعتبر، من دون أن يعلن عن ذلك، أن شبكات الأمان الاجتماعي تقلص أرباحه التي يريدها من دون سقف.

ومن خلال متابعتي لهذه القضايا كنت الاحظ دائماً أن دعاة الليبرالية، سواء كانوا مسؤولين في الدولة، أو في المؤسسات الدولية، أو في الأسواق، يحرصون على اختتام أطروحاتهم أو خطاباتهم بالتركيز على أهمية وضرورة إيجاد شبكات أمان اجتماعي ترافق أي مشروع اقتصادي يتطلب زيادة في الأسعار، بغية التخفيف من آثاره الاجتماعية على الطبقات الأشد حاجة والحفاظ على التوازنات المطلوبة في مجتمع يشكو من تفاوت في الدخل وتركز في الثروة بيد قلة مسيطرة تتناقص باستمرار فيما تشتد سطوتها على مفاصل الدول وتشتد قسوتها على الجماهير ومكونات المجتمع الأخرى.

> **عندما يبدأ السجال حول مصير شبكات الأمان الاجتماعي في مجلس النواب أو وسائل الإعلام تتضارب المعلومات وتشتد الاتهامات المتبادلة وسط ضباب كثيف من الإشاعات والأقاويل التي ترهق الجمهور**

كما كنت الاحظ، كلما انطلق المشروع، تحت مظلة الشروط المنوّه عنها أعلاه، كيف تتساقط الاعتبارات اللازمة، أو ذريعة الفوضى التي تسود عملية تنفيذ المشروع نتيجة تدخلات السياسيين وأصحاب المصالح الكبرى.

وعندما يبدأ السجال حول مصير شبكات الأمان الاجتماعي في مجلس النواب أو وسائل الإعلام تتضارب المعلومات وتشتد الاتهامات المتبادلة وسط ضباب كثيف من الإشاعات والأقاويل التي ترهق الجمهور، بخاصة بعد شحنه بمعلومات خاطئة تتكفل بها أجهزة إعلام محترفة تعرف دورها في التغطية على الحقائق وإثارة الشكوك، فتكون النتيجة في معظم الأحيان فقدان ذوي الحاجات لشبكات الأمان الموعودة وفوز أصحاب المشروع والمروجين له بكل الفوائد والأرباح المشروعة وغير المشروعة الناتجة منه. وأبلغ مثال على هذه الظاهرة يتجلى في الوعود التي أغدقتها الطبقة الحاكمة، بالتعاون مع جهات دولية، على الجمهور اللبناني، تضمّنته فيها بأنه سيكون بمأمن من الآثار السلبية لسياسات رفع الدعم التي ينبغي اتباعها في مختلف القطاعات لإعادة التوازن للاقتصاد الوطني ودفع عجلته إلى أمام بعد الكارثة الكبرى التي شهدتها البلاد منذ انهيار المصارف عام 2019.

وحين كانت تلك السياسات تأخذ طريقها إلى التنفيذ كانت الوعود المقابلة تتسلل هاربة تاركة الجمهور يواجه وحده الغلاء الفاحش في أسعار الخدمات الأساسية التي ينبغي للدولة أن تعتني بها عناية خاصة نظراً لمضمونها الاجتماعي، لا سيما في ميادين السلع الأساسية والصحة والأدوية وغذاء الأطفال والتعليم والمواصلات.

تبين التجارب أن الطغمة المالية الميليشياوية الحاكمة في لبنان لا تستطيع الوفاء بوعودها، وأحياناً كثيرة لا تريد ذلك على الإطلاق، لأنها تستسيغ احتكار الثروة ومراكمتها إلى مستويات خيالية كي تضمن نفوذها وتسلطها على الطبقات محدودة الدخل، هذه الطبقات التي ترى مدخراتها تتبخر أمام أعينها، وترى مداخيلها تتقلص بصورة دراماتيكية بسبب الغلاء الجنوني الذي يطاول السلع والخدمات من ناحية، وبسبب ارتفاع مستوى الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة بحجة توفير المال اللازم للإنفاق ودفع الرواتب.

إن هذه الطبقة المالية-السياسية التي تتهرب من اعتماد شبكات الأمان الاجتماعي تستبد بثروات البلاد وأموال المواطنين على حد سواء. وهي بعدما ذاقت طعم الثروة وأخذتها العزة بالإثم أصبحت تنظر للمال نظرة مادية خالصة. فالمال ضروري لتأمين رغد العيش ولكنه ضروري أيضاً لممارسة النفوذ والسلطة على الناس في كل الأوقات، إذ إن سطوة المال المبهرة قادرة، في نظر هذه الطبقة المركبة، على احتواء معارضة البعض، كما هي قادرة على تأمين قاعدة ولاء واسعة ومستقرة في معظم الأحوال.

ولذلك يعمل أفراد هذه الطبقة على مراكمة الأموال الضخمة، مستخدمين كل وسائل الغش والخداع لأنهم يعتبرون الثروة مرادفة للقوة، وكلما زادت ثرواتهم زادت قوتهم. وهذا يفسّر جشع هذه الطبقة وأحياناً إهمالها لحقوق الآخرين أو للناحية الاجتماعية في العملية الاقتصادية. وإذ يصبح الهدف الحفاظ على السلطة فلا حدود لجشع الاحتكار الذي يعتبر أنه لا مجال للتراجع في السباق المحموم نحو المال الذي يضمن شراء الذمم وتعطيل الأحكام وتزوير الحقائق وتثبيت التفاوت الطبقي الهائل في المجتمع.

وعندما يصبح المال هو الهدف بعينه بالنسبة للاحتكار تسقط الكثير من الاعتبارات الأخلاقية وتسقط التقاليد الاجتماعية الحسنة وتبرز آليات التلاعب بالأسعار وطبع العملة وليّ عنق القوانين وتعطيل مؤسسات الدولة التي تتحول بعهدة الاحتكار إلى أداة رخيصة بيد الأثرياء المعجبين بأنفسهم الكارهين لأي نوع من أنواع الضوابط الاجتماعية أو القانونية بما فيها قوانين السرية المصرفية والإثراء غير المشروع، تلك القوانين التي تعترف بها وتتشبث بأحكامها متى كانت الدفة لمصلحتها والتي تتنكر لها وتهمشها متى كانت الدفة لمصلحة الاقتصاد الوطني.

* كاتب، ونائب سابق

على الغلاف

أفلحت «حفلة الصواريخ» التي انهمرت على دولة الاحتلال من حزامَيها الجنوبي والشمالي، في حملها على التراجع خطوة عمّا كانت تعتزمه في المسجد الأقصى، عبر إعلانها منع اليهود من دخوله منذ اليوم الأربعاء وحتى نهاية شهر رمضان. مع ذلك، وعلى الرغم من أن إسرائيل تبدو مكبّلة بالكثير من القيود، المرتبطة من جانب بأزمتها الداخلية، ومن جانب ثانٍ بتبدّل معادلات القوّة في الإقليم، وتراجع مكانة الكيان العبري دولياً، ومن جانب ثالث بالاشتباك المستمرّ والمتصاعد على الساحة الفلسطينية، إلّا أنها لن تألو جهداً في محاولة ترميم ردعها المتآكل، وهو ما قد يغريها بالاستفراد بإحدى حلقات محور المقاومة، أو إعادة تفعيل سياسة الاغتيالات. لكن في المقابل، تُظهر أطراف «المحور» مدركةً تلك النوايا والمخطّطات، الأمر الذي يدفعها إلى تكثيف استعداداتها لحرب متعدّدة الجبهات لا يُعلَم توقيتها، لكنها قد تكون باتت أكثر قرباً

تراجع إسرائيلي في الأقصى

سيناريو الحرب الشاملة يَشغل العدو... ويكبّله

رام الله - أحمد العبد

مع انقضاء ثُلُثَي شهر رمضان، تتّجه الأنظار إلى الأيام العشرة المتبقّية، والتي يُنظر إليها كما لو أنها قنبلة ناسفة يمكن أن تنفجر في أيّ لحظة، إذا ما ارتكب العدو أيّ حماقة جديدة في المسجد الأقصى، وخاصة أن الأيام التي سبقتها أرست توازنات دقيقة لا يمكن التنازل عنها، إذ لم يكن المسجد الأقصى، في أيّ فترة سابقة، مسنوداً بهذا الزخم من المقاومة التي وصلت رسائلها إلى الاحتلال كما ينبغي، مفتتحةً مرحلةً جديدة من المواجهة. مرحلةً يبدو العنوان الرئيس لها، أن الاعتداء على الحرم القدسي والمعتكفين فيه بالشكل الهمجي الذي شهده الأسبوع الماضي، سيولّد انفجاراً كبيراً في المنطقة قد لا تمكن السيطرة عليه، وخصوصاً في ظلّ التنسيق العالي المستوى بين أقطاب محور المقاومة، وتحديداً في فلسطين ولبنان وسوريا، وهي الجبهات الثلاث التي اشتعلت بالتزامن في غضون ساعات، مُحوِّلةً إسرائيل إلى «ملطشة» تتلقّى الرشقات الصاروخية، بدءاً من جنوب لبنان الذي لم تفارق كوابيسه العدو، مروراً بجبهة الجولان التي بدّدت صواريخها الهدوء الهشّ هناك، وصولاً إلى قطاع غزة، وليس انتهاءً بالضفة الغربية، حيث الاشتباك اليومي، والضربات تحت الحزام التي توقِع الخسائر البشرية، وتسخر من مؤسّسة الاحتلال الأمنية، فيما يظلّ احتمال دخول جبهات أخرى من مثل اليمن أو العراق، على الخطّ قائماً. ويتّضح من طبيعة الردود تلك، والتي تُوِّجت بلقاء علني تراجعها في الأيام الماضية خطوة إلى الوراء، وقرارها عدم اقتحام المسجد القبلي بعد صلاتَي العشاء والتراويح لقمع المعتكفين فيه، وفق ما دأبت على فعله في محاولة لتمرير عيد الفصح اليهودي الذي كان عاصفاً، ولكن هذا لا يعني أن دولة الاحتلال لن تسعى إلى كسر تلك المعادلة، ولو بالقوّة. إلّا أن محور المقاومة يُظهر أنه الرَّمْز نفسه بتكرار المشهد عينه في حال وقوع أيّ استباحة جديدة تتجاوز الخطوط الحمراء للأقصى، بل قد يمكن القول إنه بدأ بالخطوة الأولى في حرب استنزاف طويلة الأمد ضدّ إسرائيل، فيما سيكون التحدّي الأكبر أمامه الآن هو تثبيت مبدأ «وحدة الساحات» وخاصة في ظلّ تقديرات من مستويات رفيعة بأن بشْرَ جيش الاحتلال عدواناً مفاجئاً على قطاع غزة بعد انتهاء ما يسمّى «عيد الاستقلال»، أو عمليات اغتيال لشخصيات ذات وزن كبير، على غرار ما جرى في غزة العام الماضي. وفي هذا الإطار، ربّما مَثّل الهجوم المنسّق لمحور المقاومة خطوة استباقية لإحباط مخطّط إسرائيلي مزدوج، يشمل الدفع نحو إحداث تغييرات في الوضع القائم حول المسجد الأقصى، وفي الوقت نفسه تنفيذ اغتيالات لقادة المقاومة أو ضرب أهداف رئيسة ومركزية. وفيما تتّجه الأنظار إلى خطاب نصرالله المرتقَب في «يوم القدس العالمي»، وما سيحمله من مواقف ورسائل، يستمرّ التأهّب على المقلب الإسرائيلي، وسط تقديرات باشتداد حاجة الكيان إلى خطوة ما، بسبب «تآكل» قدرة الردع، وتزايد السخط في صفوف المستوطنين على أداء القيادتَين السياسية والعسكرية.

> **انعكست التقديرات الأمنية المتشائمة على أداء بنيامين نتنياهو**

بين رئيس مكتب «حماس» السياسي والأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله، انضمّ إلى لقاءات سرّية مكثّفة بين قادة «المحور»، أنها لم تكن انفعالية أو لحظوية، بل هي جزءٌ من معادلة يجري العمل على تثبيتها ليلَ نهار.

في المقابل، يبدو أن إسرائيل استوعبت المعادلة جيّداً، وهو ما يشي به صداها لدى الدوائر الإسرائيلية والأميركية، فاتحةً الباب على جملة تقديرات وتكهّنات بشأن نوايا أطراف «المحور»، واستعداداتهم لأيّ مواجهة مقبلة، بل وخُططهم للتصعيد، إذ زعم مسؤول في إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، في حديث إلى قناة «سكاي نيوز»، أن «حزب الله يمدّ حماس بالصواريخ البعيدة المدى حتى تتمكّن من مهاجمة إسرائيل من الأراضي اللبنانية»، مضيفاً أن «الحرس الثوري الإيراني نقل المئات من عناصر حماس عبر مطار بيروت لتلقّي تدريب من قِبَل حزب الله في إطار نيّته فتْح جبهة شمالية ضدّ إسرائيل من دون تدخّل الحزب»، وأن «المخابرات الأميركية لديها معلومات تفيد بأن حزب الله يدرّب نشطاء حماس على تشغيل صواريخ بعيدة المدى متطوّرة». أمّا شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، «أمان»، فذهَبت إلى أن «احتمالات خوض إسرائيل حرباً خلال السنة القريبة قد ازدادت خلال الأشهر الأخيرة، وخاصة أن إيران وحزب الله وحماس هم على استعداد للمخاطرة والرهان بعمليات هجومية»، فضلاً عن أن التصعيد خلال شهر رمضان يندرج في إطار ثلاثة مسارات مركزية تؤدّي بمجملها إلى تغييرات في بيئة إسرائيل الاستراتيجية، وهي تراجع الاهتمام الأميركي بما يحدث في الشرق الأوسط، وتعاظُم ثقة إيران بنفسها، وتزايد انعدام الاستقرار على الساحة الفلسطينية.

وانعكست هذه التقديرات الأمنية المتشائمة على أداء بنيامين نتنياهو، الذي لم يجرؤ على اتّهام «حزب الله» بأيّ مسؤولية عن إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان، فيما وزير حربه، يوآف غالانت، رفض اقتراح رئيس «الموساد»، خلال المشاورات الأمنية، استهداف أيّ مواقع أو مراكز للحزب، داعياً إلى الاكتفاء بردّ بسيط يضمن عدم تطوّر الاشتباك. وعلى المنوال نفسه، استمرّ رئيس حكومة العدو في تلافي الحديث عن المقاومة في لبنان، قائلاً في تصريحات مساء الإثنين إن إسرائيل «تتعرّض لهجوم إرهابي»، مؤكّداً أن تل أبيب ستعمل على «منع حماس من إقامة بنية تحتيّة في لبنان»، علماً أن الأمين العام لـ«حزب الله» كان تعهّد بأن استهداف لبنان أو اغتيال أيّ شخص مهما كانت جنسيّته فيه، سيؤدّي إلى ردّ سريع ومباشر من الحزب. وعلى ضوء هذه التطوّرات، تعيش المقاومة في غزة حالة تأهّب، مُدركة أن الاحتلال قد يقدم على شنّ عدوان مباغت، يريد من خلاله نتنياهو تصدير صورة نصر إلى جمهوره. وإذا كانت المقاومة الفلسطينية، ومن خلفها المحور الداعم لها، قد كسبت جولة جديدة ومهمّة وذات أبعاد استراتيجية، إلّا أن ذلك يظلّ غير كاف، بالنظر إلى أن العدو لن يُسلِّم بسهولة بالتوازنات الجديدة، وهو يبحث عن ضربة سريعة ومفاجئة وقاسية تعيد ترميم قوّة ردعه، الأمر الذي قد يؤشّر إليه استدعاء وزير الحرب، قبل أيام، قوات الاحتياط في سلاح الجو والدفاعات الجوية، ودعوته إلى تهيئة مستوطني «غلاف غزة» لأيام صعبة للغاية.

وفيما تتزاحم السيناريوات المتوقَّعة على جبهات غزة ولبنان وسوريا، فإن جبهة الضفة الغربية تبدو ماضية في تصعيد ضرباتها الأمنية، كونها خاصرة العدو الرخوة، والتي منها يمكن المساس بأعمق مصالح إسرائيل، وتكبيد الأخيرة خسائر بشرية، فيما يفشل العدو إلى الآن في إنهاء حالة المقاومة المتصاعدة هناك، والتي تجلّت أحدث حلقاتها في عملية الأغوار التي قُتلت فيها 3 مستوطنات، ونجح منفّذوها في الانسحاب من المكان. وخلال الساعات الماضية، رُصد نحو 20 عملاً مقاوماً في الضفة والقدس، أبرزها حادثتا إطلاق نار، ووقائع إلقاء عبوات ناسفة وزجاجات حارقة واندلاع مواجهات، أدّت الى إصابة 3 جنود من جيش الاحتلال: أحدهم بعد رشقه بالحجارة خلال مواجهات في باب الأسباط في القدس، واثنان خلال اشتباكات في مخيم العين في نابلس.

وفي ما يتعلّق بالجبهات من الشمال والجنوب في وقت واحد، ناهيك عن الوسط (الضفة والقدس)، وهو ما يعني سقوط الآف الصواريخ يومياً، والذي جرت بلورته بناءً على قاعدة الخشية من تطوّر الأوضاع إلى مواجهة مفتوحة تتوحّد فيها الجبهات من الشمال والجنوب في وقت واحد، ناهيك عن الوسط (الضفة والقدس)، وهو ما يعني سقوط الآف الصواريخ يومياً، ما يسبب «تآكل» قدرة الردع، وتزايد السخط في صفوف المستوطنين على الجنوب إلى الشمال. كما حملت اعترافاً بأن مجرّد توجيه ضربات عسكرية هنا وهناك لا يعني بالضرورة القدرة على إملاء المعادلة، خصوصاً أن تل أبيب تفتقد الهامش الواسع في الردّ أيضاً، في ظلّ اضطرارها إلى التسليم بالمعادلات التي فرضتها المقاومة، وإدراكها المخاطر الكامنة في تجاوزها الحادّ لها. على أن أكثر ما يقلق إسرائيل، هو احتمال تحوّل الأحداث في اتّجاه دراماتيكي، في ظلّ القيود الدولية والإقليمية على الكيان، وتحوّل معادلات القوّة، واستمرار الانقسام الداخلي، والذي لم تنجح قيادة العدو، حتى الآن، في ردمه، على رغم النيران الصاروخية التي التقت حولها من عدّة اتّجاهات، وفي ظلّ توالي العمليات التي ضربت مجدّداً في تل أبيب. وفي مقابل تلك الرسائل، بأن بوضوح حرص العدو على توجيه ردود رمزية أكثر منها عملياتية، وهو أمر أقرّ به نتنياهو بشكل صريح، باعتباره أن الضربات التي نفّذها سلاح الجو هي «رسالة لحماس إزاء الثمن الذي سنجبيه منها لاحقاً إذا ما احتجنا إلى ذلك، وأن الرسالة تمّ استيعابها»، مع الإشارة هنا إلى أن ما يبدو لوهلة عدم تناسب في الأداء الإسرائيلي، إنّما تفسّره الحيثيات المغذّدة آنفاً في شأن الوضع الاستراتيجي لدولة الاحتلال.

أمّا بخصوص سوريا، فقد وجّه تهديداً مباشراً بأن النظام السوري سيدفع ثمناً كبيراً جداً في حال تواصل إطلاق الصواريخ والمسيّرات من الأراضي السورية، فيما لم يجد أمامه، في مواجهة لبنان، سوى تزييف الحقائق، قائلاً إن إسرائيل هاجمت جوّياً بنى تحتية لـ«حزب الله»، إلى جانب أهداف لـ«حماس»، وهو ما خلت منه حتى البيانات والتقارير الإسرائيلية نفسها. وفي شأن الضفة الغربية، عرض نتنياهو سلسلة اعتداءات تنوّعت ما بين اعتقالات وتصفيات، وهي خطوات أصبحت تقليديّة بفعل ما يمارسه جيش العدو بمناسبة وبغير مناسبة، على أن العبرة الأهمّ في هذا السياق، تتمثّل في إقرار نتنياهو بمجموعة حقائق تشكّل مؤشّراً كاشفاً إلى معالم المرحلة المقبلة؛ إذ لم ينكر الصدوع التي أصابت قوّة الردع الإسرائيلية، بل أقرّ بها، متعهّداً بـ«(أننا) سنرمّم الردع»، محاولاً طمأنة الجمهور الإسرائيلي بالقول إن هذا المسار لم يستنفد، وإنّما «ما زلنا في ذروة المعركة». ومع ذلك، أكد نتنياهو أن إسرائيل «لا تريد معركة واسعة، ونبذل كل جهودنا من أجل منْعها»، وهو ما يفسّر حرص تل أبيب على عدم تجاوز بعض الخطوط الحمراء تجنّباً لردود متنوّعة تدرك الأجهزة المختصّة أن إسرائيل ستتعرّض لها. لكن في المقابل، فإن الاستخبارات العسكرية، «أمان»، وعلى رغم تأكيدها أن «احتمالات الحرب ليست مرتفعة»، وذلك لأن إيران وحزب الله وحماس ليسوا معنيّين بالضرورة بمواجهة مباشرة وشاملة مع إسرائيل»، إلّا أنها حذّرت من أن هذه الجهات الثلاث «مستعدّة للمخاطرة والرهان بعمليات هجومية»، انطلاقاً من «تقليص (إسرائيل) حيّز مناورتها الاستراتيجية». وما بين الحدّين اللذين عبّرت عنهما تقديرات كلّ من الاستخبارات ونتنياهو، يظلّ المشهد مفتوحاً على أكثر من سيناريو. لكن الأكيد، إلى الآن، أن الخشية من احتمالات التدحرج نحو مواجهة واسعة ومن ثمّ شاملة تبقى حاضرة لدى منظومة صناعة القرار السياسي والأمني في تل أبيب، خصوصاً عندما يدور الحديث عن «حزب الله». ولعلّ ممّا يؤشّر إلى ذلك، الاعتداءات الأخيرة على الساحة اللبنانية، والتي استهدفت مناطق مفتوحة، تجنّباً لاستفزاز الحزب، الذي كشفت التقارير الإسرائيلية تباين أطراف المنظومة الأمنية حول تقدير رد فعله إذا ما كانت الضربة محدودة وبالمواصفات التي تمّت بها.

> **حملت مطالعة نتنياهو إقراراً ضمنياً بأن يد إسرائيل لم تكن هي العليا في الاشتباك الإقليمي المتقطّع**

نتنياهو لا يستسلم: ردعنا متآكل... ولكن

علي حيدر

باتت تعقيدات المشهد الإسرائيلي متشابكة إلى درجة أن كلّاً منها أضحى يغذّي الآخر ويُنمّيه. وتُواصل هذه التعقيدات، التي تتصدّرها الأزمة السياسية والتوتّرات الأمنية المترافقة أيضاً مع تراجع المكانة الإقليمية والدولية للكيان العبري، إثارة أسئلة حول قدرة تل أبيب على تجاوز أزماتها، فيما تتداخل المصالح الشخصية لزعمائها مع تلك العامّة، وتتآكل صورة ردعها على نحو لم يُعهَد الحديث عنه مجرّد فرضيّة أو قراءة تحليلية، وإنّما حقيقة يشمل الإقرار بها مجمل أطراف القوس السياسي الإسرائيلي. ومع ذلك، تتقاذف القيادات والأحزاب المسؤولية عمّا آلت إليه الأوضاع؛ وفي هذا الإطار، اختصر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، خلال افتتاح مؤتمره الصحافي أوّل من أمس، المشهد بالقول إن «دولتنا تتعرّض لهجوم إرهابي»، لكنه حرص أيضاً على تحميل الحكومة السابقة المسؤولية من خلال توقيعها اتفاق الغاز مع لبنان، والذي عاد ليصفه بـ«اتفاق الاستسلام»، إذ أدّى، بنظره، إلى تزايد الهجمات ضدّ إسرائيل، فيما تسبّبت حالات التمرّد الداخلي في إضعاف المناعة القومية الإسرائيلية. على أن رأس الهرم السياسي الإسرائيلي، المعروف بصعوبة إقراره بالواقع عندما لا يكون في مصلحته، لم يبادر إلى الاعتراف بتلك الحقائق إلّا بعدما لم يجد أمامه مفرّاً من ذلك، وبات يدفع ثمان إنكارها من رصيده السياسي والشعبي. ولذا، رمى بالمسؤولية على خصومه، وقدّم جردة حساب بما قام به من خطوات عملياتية أمام الجمهور، ليقول إن المشكلة ليست فيه، وإنه يقوم بما هو ملقًى على عاتقه. على أن أكثر ما يلفت في المشهد، أنه على رغم الأجواء الأمنية المتوتّرة وإمكانية حصول تصعيد عسكري في أيّ من الجبهات، إلّا أن خصوم نتنياهو حرصوا على عدم تمكينه من توظيف هذا التصعيد لمصالحه السياسية والشخصية. إذ واصلوا التظاهرات في تل أبيب وغيرها من المدن ضدّ خطّة الحكومة القضائية، فيما أشارت أحدث الاستطلاعات إلى تدهور مكانة نتنياهو إلى مستوى لم تنحدر إليه منذ سنوات طويلة.

وعلى أيّ حال، فقد حملت مطالعة نتنياهو إقراراً ضمنياً بأن يد إسرائيل لم تكن هي العليا في الاشتباك الإقليمي المتقطّع، بدءاً من داخل فلسطين، وصولاً إلى الجبهات التي تلتفّ حول كيان العدو من الجنوب إلى الشمال. كما حملت اعترافاً بأن مجرّد توجيه ضربات عسكرية هنا وهناك لا يعني بالضرورة القدرة على إملاء المعادلة، خصوصاً أن تل أبيب تفتقد الهامش الواسع في الردّ أيضاً، في ظلّ اضطرارها إلى التسليم بالمعادلات التي فرضتها المقاومة، وإدراكها المخاطر الكامنة في تجاوزها الحادّ لها. على أن أكثر ما يقلق إسرائيل، هو احتمال تحوّل الأحداث في اتّجاه دراماتيكي، في ظلّ القيود الدولية والإقليمية على الكيان، وتحوّل معادلات القوّة، واستمرار الانقسام الداخلي، والذي لم تنجح قيادة العدو، حتى الآن، في ردمه، على رغم النيران الصاروخية التي التقت حولها من عدّة اتّجاهات، وفي ظلّ توالي العمليات التي ضربت مجدّداً في تل أبيب. وفي مقابل تلك الرسائل، بأن بوضوح حرص العدو على توجيه ردود رمزية أكثر منها عملياتية، وهو أمر أقرّ به نتنياهو بشكل صريح، باعتباره أن الضربات التي نفّذها سلاح الجو هي «رسالة لحماس إزاء الثمن الذي سنجبيه منها لاحقاً إذا ما احتجنا إلى ذلك، وأن الرسالة تمّ استيعابها»، مع تأكيدها أن «احتمالات الحرب ليست مرتفعة»، وذلك لأن إيران وحزب الله وحماس ليسوا معنيّين بالضرورة بمواجهة مباشرة وشاملة مع إسرائيل»، إلّا أنها حذّرت من أن هذه الجهات الثلاث «مستعدّة للمخاطرة والرهان بعمليات هجومية»، انطلاقاً من «تقليص (إسرائيل) حيّز مناورتها الاستراتيجية». وما بين الحدّين اللذين عبّرت عنهما تقديرات كلّ من الاستخبارات ونتنياهو، يظلّ المشهد مفتوحاً على أكثر من سيناريو. لكن الأكيد، إلى الآن، أن الخشية من احتمالات التدحرج نحو مواجهة واسعة ومن ثمّ شاملة تبقى حاضرة لدى منظومة صناعة القرار السياسي والأمني في تل أبيب، خصوصاً عندما يدور الحديث عن «حزب الله». ولعلّ ممّا يؤشّر إلى ذلك، الاعتداءات الأخيرة على الساحة اللبنانية، والتي استهدفت مناطق مفتوحة، تجنّباً لاستفزاز الحزب، الذي كشفت التقارير الإسرائيلية تباين أطراف المنظومة الأمنية حول تقدير رد فعله إذا ما كانت الضربة محدودة وبالمواصفات التي تمّت بها.

شهيدان في كمين إسرائيلي

نصبت قوّات العدو الإسرائيلي، أمس، كميناً لمجموعة من المقاومين الفلسطينيين، الذين يزعم العدوّ أنهم كانوا قد أطلقوا النار باتجاه مستوطنة ألون موريه قرب نابلس، من دون وقوع إصابات بين المستوطنين. وبينما كان المقاومون يتنقّلون في سيارة على طريق قرب قرية دير الحطب جنوبيّ نابلس، أطلق جنود العدو النار على السيارة، ما أدّى الى استشهاد مقاومَيْن؛ هما الأسيران المحرَّران سعود الطيطي ومحمد أبو ذراع من مخيم بلاطة، وإصابة ثالث تمكّن من الانسحاب من المنطقة. كما زعمت قوات العدو العثور على 3 أسلحة من طراز «M-16» ومسدّسين، بحوزة المقاومين.

ماهر تركمان... «الحساب» طويل طويل

يوسف فارس

«تصفية الحساب»، هو التعبير الذي يستخدمه جيش الاحتلال لدى نجاحه في تصفية أيّ مقاوم، كان استطاع البقاء حيّاً عقب تنفيذ عملية تسبّبت بمقتل أو إصابة جنود إسرائيليين. على أن هذا بالضبط هو ما فشل العدو في تحقيقه صباح أمس، حينما اقتحمت قوّة إسرائيلية خاصة من وحدات المستعربين و«ماجلان» والمظلّيين، بلدة برقين في محافظة جنين، في محاولة لإغلاق ملفّ المطارَد ماهر تركمان «غوادرة»، إذ انتهى الهجوم الكبير باعتقال 5، أحدهم نجل ماهر، أحمد، فيما زعمت سلطات الاحتلال لاحقاً أن الخمسة كانوا يخطّطون لتنفيذ هجمات وشبكة ضدّ الجيش الإسرائيلي، من أن تُظهر أيّ مضبوطات تدلّ على صدق روايتها، باستثناء ملابس وغصب مطبوعة عليها شعارات خلايا المقاومة.

قصّة ماهر تركمان لم تبدأ في الثلث الأخير من أيلول 2022، حينما خطّط المطارَد الخمسيني ونفّذ، رفقة نجله الشهيد محمد وابن أخيه محمد وليد، «عملية البقيعة» في الأغوار، والتي أدّت إلى إصابة 6 جنود بجروح متفاوتة، إنّما تعود إلى سنوات طويلة من ظلم متواصلة عائلته التي تسكن منزلاً متوضعاً في تلك المنطقة، أخذةً نصيباً كبيراً من الحيف اللاحق بالفلسطينيين جميعاً. هناك، كان يقطن والده الذي ناهز عمره الـ90 عاماً، ووالدته المريضة المقعَدة، لكنّ إسرائيل لم تسمح للعائلة الفقيرة بأن تحصل على الخدمات المعيشية الأساسية من كهرباء ومياه وشبكة صرف صحّي، فـ«تمرّد ماهر عليهم ومدّد للمنزل كلّ الخدمات، لأن الرجل الحقيقي لا يقبل الظلم»، كما قالت والدته في مقابلة تلفزيونية. أمّا الطريق الطيني الوعر الذي يقود إلى البيت المرتفع على الأرض نحو 7 درجات، فقد أبقته سلطات الاحتلال قصداً من دون تعبيد، ورفضت السماح للعائلة برصفه حتى يُسهل نقل الأمّ المريضة إلى المستشفى منه وإعادتها إليه. وفي مطلع عام 2022، توفّي والد ماهر، وحصل الأخير على حقّه من الميراث، والمتمثّل في بندقية «M16» تجاوز سعرها الـ90 ألف شيكل. وفي اليوم التالي مباشرة، بدأ يخطّط للانتقام.

وفقاً للتحقيقات التي نشرتها المواقع العبرية، فإن ماهر شرع في إعداد مخطّط العملية في نيسان 2022، أي قبل التنفيذ بنحو خمسة أشهر، حيث جهّز مركبة جيب «تندر»، وزوّدها بخزان وقود ومضخّة. وفي صباح يوم التنفيذ، قطع بها طريق حافلة غير مصفّحة كانت تقلّ جنوداً من وحدة «كفير» لم يمض على التحاقهم بالجيش سوى أسبوعين، وأعطى إشارة إلى نجله وابن شقيقه بضخّ الوقود في اتّجاه الحافلة تمهيداً لحرقها، فيما بدأ هو بإطلاق النار على الجنود. غير أن القدر كان عنيداً، إذ لم تشتعل قاذفة اللهب، فيما حاول الرجال، بعدما أفرغوا ما لديهم من رصاص، التخلّص من الوقود والمضخة، لكنّ النيران اندلعت في السيارة، وأتت على الشابَّين اللذَين أصيبا بحروق بليغة، سهّلت عملية تتبّعهما ثمّ اعتقالهما، بينما تمكّن تركمان الأب من الانسحاب من الأغوار، قبل أن يظهر لاحقاً في جنين.

> **ماهر شرع في إعداد مخطط «عملية البقيعة» في نيسان 2022**

في منتصف تشرين الأول 2022، أعلنت سلطات الاحتلال استشهاد الأسير محمد ماهر تركمان، ليُظهر آنذاك والد الشهيد، الأب المطارَد، لأوّل مرّة كاشفاً عن وجهه إلى جانب والد الشهيدَين رعد وعبد الرحمن خازم. تحوّل الرجل إلى واحد من الأمثلة الحيّة على الفشل المستمرّ للمؤسّسة الأمنية الإسرائيلية. وفضلاً عن ذلك، بدا تركمان وكأنه مَن فتح الطريق، وأشار إلى بقيّة خلايا المقاومة شبه المنظّمة بقدر الامتياز الذي يوفّره العمل في بيئة الأغوار، إذ شهدت المدينة الأمنية المركزية لدى السلطة والاحتلال، مذّاك، ثلاث عمليات تسبّبت أخرها بمقتل ثلاث مستوطنات، فيما أعلن في وقت سابق من العام الجاري، انطلاق كتيبة «عقبة جبر» في أريحا.

(أ ف ب)

اليمن

موسم الهجرة إلى صنعاء
الرياض تريد نهاية... على ذوقها

تتواصل المحادثات المباشرة اليمنية - السعودية في صنعاء، وسط سعي مستمرّ من قِبَل الرياض لإخراج الأمور على النحو الذي يناسبها إعلامياً. وهو ما يفشر محاولتها فرض نفسها وسيطاً بين «أنصار الله» و«المجلس الرئاسي». وإذ تستمرّ المملكة في «التعمشق» على اتفاقها مع إيران، أملاً في فرض مخارج أو سرديات غير مقبولة من قِبَل صنعاء، تبقى الأخيرة على تفاؤلها الحذر مع اكتمال التفاهم حول الجزء الأكبر من البنود الإنسانية وترحيل تلك السياسية والأمنية إلى مرحلة لاحقة. فيما يبدو وضع القوى الموالية للسعودية والإمارات غامضاً، في ظلّ تضرّر العديد منها من الاتفاق العتيد، وتضارب المصالح الكبير في ما بينها.

لقمان عبدالله

سيمكّن الاتفاق المزمع توقيعه بين صنعاء والرياض، في مرحلته الأولى، الجانب اليمني من نيل المطالب الإنسانية التي هي في الأصل حقوق مشروعة وطبيعية، والتي أصرّ عليها منذ جولات المفاوضات الأولى. أمّا المرحلتان الثانية والثالثة، واللتان ترتبطان بملفّات سياسية وأمنية، فقد رُحِّلتا إلى أوقات لاحقة حتى يُجرى التفاوض عليها. وأيّاً يكن ما ستؤول إليه الأمور، فالأكيد أن صمود اليمنيين فرض على السعودية قرار إنهاء الحرب، بعد أن عجزت عن تحقيق أهدافها فيها. وهو قرار يأتي من ضمن استراتيجية جديدة في الإقليم والعالم، عنوانها مغادرة مربّع الحروب المباشرة (اليمن) أو عبر الوكلاء (سوريا والعراق)، والتي وصلت إلى طريق مسدود. هكذا، اضطرّت المملكة لصياغة سياسة جديدة قائمة على مدّ الجسور مع أطراف «محور المقاومة»، وعلى رأسهم إيران، بعد موازنة دقيقة بين القدرات والإمكانات والظروف الموضوعية، وبعدما أخفقت جميع خيارات وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، والتي عُدّت «مغامرة ومتطرّفة».

وإلى جانب اكتشافها حدود القوة، تنبّهت السعودية، متأخرة، إلى تهلهل مظلّة الحماية الأميركية عليها؛ إذ عمدت الولايات المتحدة إلى سحب منظومات الدفاع الجوي - «باتريوت» وغيرها - من العاصمة الرياض، وأبقت سماء المملكة مكشوفة في حالتَين على الأقلّ: الأولى في فترة ولاية الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، عندما اقتضت المصلحة الأميركية إبقاء أسعار النفط مرتفعةً بما يتماشى مع تكلفة إنتاج النفط الصخري؛ والثانية في زمن الإدارة الحالية في محاولة لتطويع القيادة السعودية. كذلك، بدا واضحاً للرياض أن واشنطن لم تمكّنها حتى من تسييد حلفائها في الخليج، حيث عمدت إبّان الأزمة مع قطر إلى إمساك العصا من الوسط، مشتغلةً على تنمية «الفتنة» بين الطرفين، من دون أن تمكّن أيّاً منهما من الانتصار. ولم تتوقّف الصفعات الأميركية للجانب السعودي على ما تَقدّم، بل أسمع مسؤولون في إدارة جو بايدن، نظراءهم السعوديين، بأن الولايات المتحدة ليست مقاولاً لديهم، وأنها تنفّذ أجندتها فقط، وعلى الأطراف الحليفة لها مراعاة المصلحة الأميركية.

على هذا النحو، أدّى قرار واشنطن الامتناع عن الانجرار إلى مواجهة عسكرية مع طهران، إلى شعور لدى الحلفاء الخليجيين المتحمّسين لتغيير النظام في إيران بالياس والإحباط، فلم يكن من الأخيرين إلّا المسارعة إلى طلب المهادنة مع الإيرانيين، درءاً لمخاطر حملها انكشاف توزّط السعودية والإمارات ودول أخرى في موجة الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها الجمهورية الإسلامية. وإذ لجأت الولايات المتحدة إلى خيار إدارة الأزمة مع إيران بأقلّ الخسائر الممكنة - مع الإشارة هنا إلى أن كباشها مع كلّ من روسيا والصين صبّ في الاستراتيجية المتّبعة ضدّها -، فقد أيقن الخليجيون جميعهم ولا سيّما السعوديون منهم، مع الوقت، أن البيئة الاستراتيجية المحيطة بهم لا تفتأ تحبل بمخاطر على نموّ دولهم وتطوّرها ورياداتهم الاقتصادية، وهو ما أسّست له أصلاً الضربات التي تعرّضت لها الرياض وأبو ظبي ودبي بشكل متكرّر من الأراضي اليمنية، والتي مثّلت جرس إنذار بالنسبة إلى الدول المستهدَفة، وأرغمتها على طلب التهدئة بغية إبعاد الكأس المرّة عن نفسها.

> أدّى فهم حدود القوة لدى القيادة السعودية إلى الاضطرار القسري لصياغة استراتيجية جديدة

في هذا السياق تماماً، جاء الاتفاق السعودي - اليمني المنجَز برعاية عُمانية منذ بداية العام الجاري، في أعقاب زيارات متكرّرة قام بها مبعوثون سعوديون إلى صنعاء، على أن المماطلة السعودية في إمضائه وإعلانه لم يكن غرضها سوى تأكيد السردية القائلة بأن العدوان على اليمن جاء لـ«قطع يد إيران»، وبما أن الرياض اتّفقت مع طهران على استعادة علاقاتهما، فسيتمّ وضع حدّ للنزاع تلقائياً، وفق ما يَجري ترويجه في وسائل الإعلام الخليجية. تعتقد السعودية أنها بذلك الأسلوب قادرة على تغطية إخفاقها في الحرب، وهو ما يحملها على نشر روايات زائفة، من مثل الربط بين زيارة الوفد السعودي التقني لطهران للتجهيز لفتح السفارة فيها، وبين زيارة السفير السعودي، محمد آل جابر، لصنعاء، أو الحديث عن نقل قنواتَي «المسيرة» و«الساحات» اليمنيتَين من بيروت إلى صنعاء بوصفه نتيجة للتفاهم الإيراني - السعودي، علماً أنه مقرَّر منذ زمن، وكان ينتظر استكمال الترتيبات التقنية واللوجستية.

صمود اليمنيين فرض على السعودية قرار إنهاء الحرب (أ ف ب)

على أيّ حال، يُعدّ اتفاق الهدنة الموسّعة (في حال وُقّع) بين «أنصار الله» والسعودية، تحوّلاً تاريخياً في مسار الصراع، بل يمكن القول إنه إنّما يبرم بين ضفّتَي الجزيرة العربية: الشمالية ممثّلة بالمملكة والدول التي شاركت إلى جانبها في العدوان (الإمارات والبحرين والكويت بنسبة أقلّ)، والضفة الجنوبية أي اليمن، لينهي - لدى اكتماله - حرباً استمرّت ثماني سنوات، واستخدمت فيها دول العدوان مختلف الأدوات والقدرات العسكرية، بالتعاون مع الدول الغربية، وبالتحديد الولايات المتحدة وبريطانيا.

السعودية تهتمّ بالمخرج: فلْنكن وسيطاً

أحمد الحسني

مع قرب تحقُّق السلام في اليمن، جاءت زيارة الوفدَين السعودي والعُماني إلى صنعاء، خلال اليومَين الماضيَين، بمثابة اختتام لجولة ما قبل الإعلان عن الاتفاق النهائي بين الجانبَين، والمتضمّن وقْف الحرب ورفْع الحصار، والانخراط في معالجة الملفّات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. ولعلّ حالة الهمس الدبلوماسي المتبادل بين صنعاء والرياض، والذي رافق وصول الزائرين إلى العاصمة اليمنية، في ظلّ جفاء سعودي مع المكوّنات الموالية للمملكة، تكشف عن تغييرات شاملة ستشهدها الساحة اليمنية خلال المرحلة المقبلة، في ما يخصّ ترتيب العلاقات مع السلطة التي ستتصدّر مشهد ما بعد الحرب.

وبحسب مصادر سياسية مطلعة، وبهذا، تكون المملكة قد دشّنت عملية تحدّث إلى «الأخيار»، فإن الخلاف بات متركزاً حول شكليات التوقيع على الاتفاق وتوقيت إعلانه. وفي هذا المجال، تكشف مصادر أن السعودية تقترح توقيع الصفقة بين حركة «أنصار الله» و«المجلس الرئاسي»، وهو ما ترفضه الحركة بشكل تامّ. ويأتي ذلك على رغم أن السعوديين قطعوا تواصلهم مع أغلب القيادات السياسية في «الرئاسي»، كما مع الحكومة في عدن، وأبقوا على قنوات الاتصال مفتوحة فقط مع رئيس المجلس رشاد العليمي، ونائبه عبدروس الزبيدي.

ظروفاً محلّية وإقليمية ودولية دفعت الرياض نحو مفاوضات جادّة لإقفال ملفّ الحرب.

ولعلّ من أبرز الأسباب الداخلية، الخشية من استهداف صنعاء مصالح سعودية من شأن ضربها أن يلحق أضراراً أكبر بـ«رؤية 2030»، وبالنسبة إلى العوامل الإقليمية، مهّد الخلاف السعودي - الإماراتي، الأرضية لذهاب الرياض منفردة للتفاوض مع صنعاء، خصوصاً بعد الزحف الإماراتي في المحافظات الجنوبية الشرقية، وطرْد القوات الموالية للسعودية منها. وفي هذا الإطار تحديداً، وجدت السعودية نفسها أمام حليف يتربّص بها، فيما رأت أن الاتجاه إلى عقْد صفقة سلام في اليمن، سيقطع الطريق على الإمارات قبل أن تتمكّن من إخراج المملكة من المشهد اليمني.

لم يكن هذا العامل الإقليمي هو الوحيد، بل إن التطبيع السعودي - الإيراني، والسعودي - السوري، صبّا أيضاً في اتّجاه التهدئة التي تعمل المملكة على بلورتها انطلاقاً من الملفّ اليمني، على اعتبار أن هذا الأخير يشكّل أكبر عوامل القلق بالنسبة إليها. وإلى العوامل المحلّية والإقليمية، مثّل الخلاف السعودي - الأميركي، أو ترتيب العلاقات بين البلدَين الحليفَين، كما يصفه السعوديون، عنصراً آخر مهّد لعملية سلام المشار إليها.

وانطلاقاً من كلّ ذلك، تندفع الرياض نحو السلام، على رغم العراقيل التي ستواجه مسعاها هذا، خصوصاً أن المكوّنات اليمنية الموالية لـ«التحالف» لم تشارك في جلسات النقاش حول بنود الاتفاق، فضلاً عن غياب أبو ظبي عن ملفّ التفاوض، وهو ما يفسّر الامتعاض الإماراتي من التحوّلات المتسارعة التي شهدتها جولات المفاوضات بين صنعاء والرياض، والتي دفعتها إلى التصعيد سياسياً وإعلامياً رفضاً لعملية السلام.

ولا يزال غير معلوم ما إذا كان في مستطاع الإمارات والمكوّنات الموالية لها، فرْض واقع في المحافظات الجنوبية، بعيد من مسار التسوية التي تسعى السعودية إلى إنجاحها. وإلى ما قبل أسابيع قليلة، كانت المملكة خارج الحراك السياسي والعسكري والأمني في المحافظات الجنوبية، غير أن تشكيلها قوات «درع الوطن»، ونشرها في مختلف هذه المحافظات، شكّل صدمة لـ«المجلس الانتقالي» ولأبو ظبي معاً، خصوصاً أن الرياض تهدف من وراء نشْر تلك القوات، إلى تأمين الجنوب وتكبيل يد «الانتقالي» قبل إتمام عملية السلام.

التفاؤل الحذر يلفّ اليمن: الملفّ الإنساني قيد الحسم

صنعاء ـ رشيد الحداد

على رغم ارتفاع سقف التوقّعات بحدوث اختراق كبير في مسار السلام في اليمن خلال الأيام المقبلة، إلّا أن الأجواء السائدة في صنعاء لا تزال تميل إلى الحذر والتريّث، إذ إن الرياض التي أرسلت لجنة فنّية إلى العاصمة اليمنية، برئاسة سفيرها لدى اليمن محمد آل جابر، لاستكمال مسوّدة «اتفاق المبادئ» التي جرى حسم معظم بنودها بوساطة عُمانية الشهر الفائت، لا تزال تميل إلى المراوغة، مُحاولةً تقديم نفسها كوسيط بين «المجلس الرئاسي» وحركة «أنصار الله»، وهو ما سبق لها أن رفضته على لسان زعيمها، عبد الملك الحوثي، ورئيس «المجلس السياسي الأعلى»، مهدي المشاط. وبحسب المعلومات، فإن المفاوضات المباشرة الجارية حالياً، والتي يكتنفها شيء من الغموض، لا تزال في مرحلتها الأولى، الأمر الذي أكده عضو «السياسي الأعلى»، محمد علي الحوثي، بقوله إن «الحوار المباشر لم يتجاوز الملفّ الإنساني، وفي مقدمة ذلك رواتب موظّفي الدولة»، مشدّداً على أن «صنعاء تحاور الرياض باعتبار الأخيرة هي التي تقود العدوان على اليمن بعد واشنطن».

من جهتها، أوضحت مصادر سياسية في صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، أن النقاشات التي دارت بين الجانب اليمني والوفد السعودي الذي ضمّ قيادات رفيعة في وزارة الدفاع، بحضور الوفد العُماني، تركّزت حول المطالب الإنسانية المتضمّنة رفع الحصار، ودفع رواتب الموظفين من مبيعات النفط الخام، وفتح الطرقات المغلقة كافة في مختلف المحافظات، واستكمال الإفراج عن الأسرى وفق قاعدة «الكلّ مقابل الكلّ»، كشروط لتجديد الهدنة. وبيّنت المصادر أن المرحلة الأولى من المسوّدة أُنجز منها نحو 80% خلال الأشهر الماضية، فيما ثمّة مقترحات لمعالجة ملفّ المرتّبات الذي لا يزال محلّ خلاف بين الطرفين. وفي هذا الإطار، أشارت إلى أن الوفد السعودي حمل ملاحظات منسوبة إلى «المجلس الرئاسي» الذي اجتمعت قياداته بالمسؤولين السعوديين في الرياض الأسبوع الماضي، حين عُرضت عليهم مسوّدة استيراد نحو 200 مادّة صناعية إلى الأسواق اليمنية الأسبوع الماضي، فضلاً عن إلغائها آلية التفتيش المفروضة على السفن القادمة إلى الموانئ اليمنية منذ ثماني سنوات، وهو ما أدّى إلى انسياب حركة السفن التجارية وفقاً لآلية التفتيش المباشر التي كانت قائمة قبل الحرب.

ووصل السفير السعودي إلى صنعاء السبت، برفقة 13 أسيراً أفرجت عنهم سلطات بلاده، في مقابل أسير سعودي سبق لـ«أنصار الله» أن أطلقت سراحه عنه خلال زيارة سابقة غير معلَنة قام بها آل جابر إلى العاصمة اليمنية. وعلى الرغم من أن الزيارة الأحدث سبقتها خطوات مماثلة غير معلَنة خلال الأشهر الماضية، إلّا أنها أثارت سخط القوى والشخصيات الموالية لـ«التحالف»، والتي اتّهمت الرياض بـ«التضحية بالشرعية»، وتقديم حلفائها كـ«كبش فداء» بهدف التقارب مع صنعاء. كما تعرّض «المجلس الرئاسي» لهجوم إعلامي من الموالين له، الذين اتّهموه بالضعف والفشل والتوقيع على اتّفاق لم يشارك فيه، معتبرين زيارة آل جابر لصنعاء ولقاءه مسؤوليها اعترافاً ضمنياً بأن حركة «أنصار الله» والحكومة التابعة لها هما اللتان تمثّلان «الشرعية» في اليمن. وفي محاولة لتخفيف موجة السخط تلك، قال وزير خارجية حكومة عدن، أحمد بن مبارك، إن الزيارة تمّت بالتنسيق والتشاور مع «المجلس الرئاسي».

تقرير

دعوة «مراجعة» تستثير المعارضين
السعودية أسيرة الجدل الفقهيّ

منذ أيام، يحتدم النقاش على وسائل التواصل الاجتماعي في السعودية والخليج، حول طرح أحد الدعاة المثيرين للجدل، صالح المغامسي، مسألة إنشاء مذهب فقهي إسلامي جديد يتيح إجراء مراجعة للفقه القائم على المذاهب الأربعة المعروفة لدى السُّنّة. ولعلّ مردّ ذلك الجدل أن طرح المغامسي يأتي في الوقت الذي يواصل فيه وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، مساعيه لتغيير الصيغة الدينية التي حكمت المملكة منذ نشوئها، لتتماشى مع «رؤية 2030». وبالتالي استبدال الركائز الشرعية للحُكم

حسين إبراهيم

عكس كلام الداعية السعودي، صالح المغامسي، عن الحاجة إلى إنشاء مذهب فقهي إسلامي جديد، احتدام النقاش في السعودية حول التغييرات الجاري إدخالها على الهوية الدينية للبلاد، والتي يسعى وليّ العهد، محمد بن سلمان، لمواءمتها مع «رؤية 2030»، بما تتطلّبه الأخيرة من انفتاح مجتمعي يمهّد لتقبّل الدور الجديد المرسوم للمملكة. وإذ لا تزال دعوة المغامسي، المتّهَم من قِبَل خصومه بالسعي للتقرّب من وليّ العهد، تثير جدلاً واسعاً على وسائل التواصل الاجتماعي منذ أيام، فهي ما كانت لتمرّ مرور الكرام في العهود السابقة، حينما كانت الوهّابية متخندقة في النظام، وتُمثّل أحد جناحيه، المولّج بتنظيم الحياة الاجتماعية للسعوديين، بما يطوّعها لتخدم استتباب الأمور للحكم، في مقابل ضمان استمرار توارث المؤسسة الدينية داخل أسرة آل الشيخ، تماماً كما يتمّ توارث الحكم بين أفراد أسرة آل سعود. ومع ذلك، ما زالت التقاليد المحافظة وما أدخلته عليها الوهابية عمداً عبر السنوات، متجذّرة في السعودية، ولن يكون تجاوزها سهلاً ولا سريعاً، على رغم أن ورشة التطوير الانفتاحي الجارية في المملكة، تستهدف فئة الشباب أساساً، والغرض منها توفير البيئة المناسبة للدور المقبل للسعودية، التي يُنتظر أن تصبح مركزاً مالياً وتجارياً إقليمياً، يُفترَض بالمواطنين السعوديين تقبُّل مقتضياته، كما يحصل في دول الخليج الأخرى التي سبقت المملكة إلى هذا الدور.

وبالعودة إلى الجدل الذي أثاره المغامسي، الذي لا يُعدّ من كبار رجال الدين، فقد أخذ عليه مُعارضوه تقلّبه في مواقفه بين ما قبل طرح رؤية ابن سلمان وما بعده. فعلى سبيل المثال، يُظهر أحد الفيديوهات المتداولة له تأكيده أن الغناء حرام، في حين أنه عندما سئل بعد تشكيل «هيئة الترفيه» برئاسة تركي آل الشيخ، وما أقامته الهيئة من حفلات غنائية وراقصة، لم يعترض، بل دعا بالتوفيق للأخير. لكنّ السؤال الأساسي، يظلّ: هل يمكن أن يُطرح داعية هكذا مسألة من تلقاء نفسه، أم أنه يفعل ذلك بدفع من جهة ما؟ هذا السؤال يستمدّ مشروعيته من أن طرح المغامسي يتسنّم مع ما تحدّث به ابن سلمان نفسه في إحدى مقابلاته عن أحاديث الآحاد ووجوب تنقيح كتب الأحاديث، وهو ما قد يفسّر أيضاً أن الطرح المذكور حظي ببعض التأييد على وسائل التواصل الاجتماعي.

> دعا صالح المغامسي إلى إنشاء مذهب فقهي إسلامي جديد

انطلاقاً من أن باب الاجتهاد يبقى مفتوحاً، نتيجة الحاجة إلى غربلة الفقهيات التي لا يوجد عليها دليل. وحتى المغامسي نفسه، بعد أن دعا الله أن يتمّ إنشاء مذهب فقهي جديد «على يدي»، استند إلى أن «الفقه الإسلامي صناعة بشرية ويجب مراجعته، وهذا يمكن أن يحصل بإقامة مذهب إسلامي جديد».

من جهتها، قطعت «هيئة كبار العلماء» في السعودية الطريق على طرح المغامسي، في مسعًى لمنع الجدل حوله من الخروج عن السيطرة، معتبرةً، في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية، أن «هذه الدعوة تفتقد الموضوعية والواقعية، وأن الفقه الإسلامي بمذاهبه الفقهية يستجيب لجميع مطالب الحياة الحديثة، ويوفّق بين حاجاتها والشريعة الإسلامية»، إلّا أن مجرّد الطرح أعاد تحريك نقاش قائم في المملكة، على خلفية التغييرات التي طاولت المؤسسة الدينية، سواء بإلغاء «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» واستبدال «هيئة الترفيه» بها، أو بالاعتقالات وعمليات الإبعاد عن الخطابة والوعظ، والتي طاولت معظم الدعاة البارزين والمؤثّرين، وكتمت عملياً كلّ الأصوات التي يمكن أن تنتقد التغييرات الحاصلة، وفي المقابل أتاحت خروج أصوات تؤيّد ما طرحه المغامسي، مسايرةً لتلك التغييرات، ليصف البعض الرجل بأنه «مجتهد ولكلّ مجتهد نصيب».

وفي إطار ذلك الأخذ والردّ، هبّ معارضو ابن سلمان الإسلاميون ممّن هم خارج المملكة إلى شنّ حملة على المغامسي، متّهمين إيّاه بـ«الميل إلى التصوّف والتشيّع»، وبأنه «سطحي الثقافة الشرعية»، وبحلم بأن يكون «شعراوي السعودية»، تيمّناً برجل الدين المصري الواسع الشعبية، محمد متولّي الشعراوي، الذي يُشتهر باستخدام اللغة الشعبية البسيطة في تفسير القرآن، إذ يقول المعارض فهد الغفيلي إن المغامسي يعتمد أسلوب «التبكبك، وهذا أسلوب الشيعة، لكسب عوام الناس»، فيما ربط آخرون بين ما يجري وبين تغييب الدعاة البارزين، فتحدّثوا عن الحاجة إلى أمثال الداعية السجين، عوض القرني، للردّ على المغامسي كما كان يفعل مع «الرويبضة»، التي تعني باللغة الفقهية «التافهين الذين يتكلّمون في أمور العامة»، وتخوّف قسم ثالث من إزالة الكثير ممّا وصفوه بـ «الحديث الصحيح» خلال العقد المقبل.

وإلى جانب ما تقدّم، اعتبر معارضون أن المغامسي لا يملك ثقافة شرعية عميقة، ونقلوا عنه قوله بنفسه إنه «لم يكن متفوّقاً دراسياً، ولم يحصل على تقدير امتياز خلال دراساته، ولم يحصل على الماجستير أو الدكتوراه»، فيما سخر آخرون من أن باتي مثله لاستحداث مذهب فقهي خامس، بعد 1200 عام من موت أحمد بن حنبل، صاحب آخر المذاهب الأربعة الفقهية المعروفة. لكنّ الأكثر إثارة كان اتّهامه بأنه مدعوم من «دويلة عربية كثُرت فيها البدع وعبادة الأبقار والكنائس والمعابد لغير الله»، في إشارة إلى الإمارات التي تشهد علاقتها بالسعودية توتّراً في هذه الأيام، حول ملفّات كثيرة، يظلّ أهمّها محاولة ابن سلمان انتزاع دور المركز المالي والتجاري الذي تلعبه الدولة، وهو ما يقع في صلب أسباب التغييرات الجارية في المملكة.

يؤخذ على المغامسي تقلّبه في مواقفه بين ما قبل طرح رؤية ابن سلمان وما بعده (أ ف ب)

روسيا

«خازوق» التسريبات يعقّد حسابات الغرب
موسكو - كييف: سباق استعدادات لـ«حرب الربيع»

مع اقتراب شهود مسرح العمليات الأوكراني هجوماً جديداً يدفع الغرب، كييف إليه، علّه يكون حاسماً في ترجيح كفّة الحرب لمصلحتها لا يظهر أن دفْق السلاح (الغربي) المستمرّ منذ بدء العملية العسكرية الروسية، سيكون مفتوحاً إلى ما لا نهاية، في ظلّ حالة التململ المتزايدة في الولايات المتحدة، والتي تُعبّر عنها خصوصاً المعارضة الجمهورية. لكن ما تقدّم لا يعني بأيّ حال أن الغرب لن يجرّب كلّ ما في مستطاعه في سبيل كسْب الحرب، وهو ما بيّنته التسريبات الأخيرة لوضعية القوات الأوكرانية والسلاح الثقيل المرتقب وصوله إليها لإطلاق «هجوم الربيع». في هذا الوقت، تتهيّأ القيادة الروسية بدورها للمعركة المُعتمِدة، مقتنعةً بأن عامل الوقت لا يزال يلعب في مصلحتها مُشكِّكةً في مدى قدرة حلفاء كييف على مواصلة دعمها عسكرياً وماليّاً إلى ما بعد ربيع العام الحالي. ومُرجِّحةً أن تعود تلك الأطراف إلى تفضيل خيار المفاوضات

الهجوم الأوكراني المرتقب بات مسألة أسابيع وربما أيام لا أكثر (أ ف ب)

خضر خروبي

رويداً رويداً، يتهيّأ مسرح العمليات الأوكرانية لـ«هجوم الربيع» الذي يَدفع الغرب، كييف في اتّجاهه منذ أشهر، على أمل تغيير خريطة السيطرة الميدانية هناك منذ نجاح القوات الأوكرانية في تسجيل تقدُّم كبير في منطقتَي خاركيف على الجبهة الشمالية الشرقية، وخيرسون على الجبهة الجنوبية، أواخر الصيف الماضي. فصول تلك الحرب شهدت مراوحة شبه تامة خلال فصل الشتاء، ووسط مساعٍ من جانب القوات الروسية لتوسيع نطاق سيطرتها، وإنْ بوتيرة بطيئة وتدريجية، وهي تبدو بالفعل على وشك الإطباق الكامل على مدينة باخموت، الواقعة في «جمهورية دونيتسك الشعبية» في الشرق. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، توالت الأنباء عن نيّة عواصم غربية عدّة تزويد كييف بأعداد جديدة من الدبابات والمدرعات، إضافةً إلى الطائرات المقاتلة وأنظمة الدفاع الجوي.

الجانب الأبرز من ذلك الدعم، كشفته وثائق مسرّبة من داخل وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، نشرتها صحيفة «نيويورك تايمز» مطلع الشهر الجاري، حين أشارت إلى أن «اللواء 82» في الجيش الأوكراني سيتسلّم، خلال وقت قريب، 14 دبابة بريطانية من طراز «تشالنجر- 2»، و40 مدرّعة ألمانية من طراز «ماردر»، فيما سيتلقّى «اللواء 33»، بدوره، عشرات الدبابات من طراز «ليوبارد- 1» و«ليوبارد- 2» الألمانية مقدَّمة من عدد من دول «الناتو». وعلى رغم أن الوثائق المنشورة أثارت بلبلة في أوساط دول «الأطلسي»، وبخاصة في الولايات المتحدة، كوْنها تضمّنت معلومات سريّة وحسّاسة حول وضعيّات الجيش الأوكراني، ورسوماً بيانية لتسليم الأسلحة المتوقّع، وقدرات القوات والكتائب وأحجامها، إلى جانب معلومات أخرى عن برامج تدريب وتسليح القوات الأوكرانية، فإنّ تلك المعلومات تجد ما يؤيّدها في تصريحات علنية لقادة ومسؤولين من دول غربية، على رأسها ألمانيا، والولايات المتحدة، عكست موافقتهم، بعد طول تردّد وموجة تباينات بداعي الخوف من إثارة غضب موسكو، على تعزيز القدرات العسكرية لأوكرانيا قبل الجولة المقبلة من التسخين على الجبهات.

الثابت، أن الهجوم الأوكراني المرتقب بات مسألة أسابيع وربما أيام لا أكثر، فيما هناك مؤشرات إلى إمكانية وقوعه خلال شهر نيسان/ أبريل الجاري، مع أن تسريب الوثائق في شأن وضْع قوات كييف أرغم الأخيرة على إجراء مراجعة في خططها العسكرية، وفق ما تكشف مصادر مقرّبة من زيلينسكي. في هذا السياق، تُقدّم المجريات الميدانية في باخموت مؤشراً حول ما ينتظر باقي الجبهات في أوكرانيا في الفترة المقبلة. فالمعركة التي تمكّن فيها العسكريون الأوكرانيون في المدينة، وجلُّهم من المجنّدين، والمتطوّعين الجدد، قليلي الخبرة، من إثبات قدرتهم على المقاومة والصمود، في ظلّ التفوّق العددي والتسليحي لأعدائهم، جاءت بأثمان باهظة في العتاد والأرواح، مع اضطرار هؤلاء العناصر إلى اعتماد أسلوب التقنين في استعمال ذخائر المدفعية، حصراً في حالات التصدّي لهجوم واسع من قِبَل عشرات الجنود الروس، بسبب قرار القيادة العسكرية الأوكرانية تأخير الاستعانة بعناصر القوّة الضاربة لديها، في انتظار تعليمات القيادة السياسية لاستخدامهم في المعركة القادمة. في المقابل، وبعد نجاحها في تضييق الخناق على القوات الأوكرانية، لجأت موسكو، لأشهر خلت، إلى اعتماد تكتيكات عسكرية، ولا سيما على خطوط جبهة باخموت، تتوخّى إرهاق أعدائها، وإشغالهم عن الهجوم. كما عمدت روسيا، في انتظار اكتمال خططها برفع عديد الجيش إلى 1,15 مليون وتدريب المزيد من الجنود، إلى نشر عناصر عسكرية غير نظامية في الخطوط الأمامية، كالاستعانة بقوات شركة «فاغنر»، حيث تفاخر الزجّ بوحدات عسكرية ميكانيكية كبيرة هناك، بينما ركّزت على استخدام الطيران المسيّر، وتكثيف ضرباتها المدفعية ضدّ المواقع الأوكرانية والتي تجاوز عددها في بعض الأحيان 200 ضربة في اليوم الواحد. كذلك، واصل الروس تحصين مواقع تمركزهم في أكثر من جبهة، ولا سيما عبر حفر الخنادق وزرع الألغام.

أمّا على صعيد استهلاك الذخائر، فإن الأمر أصبح يشكّل معضلة أخرى على الجبهة الأوكرانية - الروسية. وممّا أظهرته الوثائق أخيراً، أن أوكرانيا تستخدم نحو 2750 قذيفة مدفعية، و4 صاروخ «هيمارس» دقيق التوجيه أسبوعياً. كما أنّ ذخائر نظام الدفاع الجوي «SA-10» و«SA-11»، المعروف باسم «PUK»، نفدت خلال شهر آذار/ مارس الفائت، بينما يُتوقع أن تنفد ذخائر نظام «S-300» مطلع شهر أيار/ مايو المقبل. وضمن الإطار نفسه، جاءت توجيهات الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بتعزيز القدرات الإنتاجية للصناعات الدفاعية لبلاده، ومنْح العمالة الماهرة العاملة في تلك الصناعات إعفاءات مؤقتة من أداء الخدمة العسكرية، ردّاً على توجهات غربية مماثلة لرفع معدّلات إنتاج بعض صنوف الأسلحة والذخائر بوجه عام، وقذائف المدفعية بوجه خاص، بمقدار ستّة أضعاف. وبحسب خبراء عسكريين أميركيين، فإن الطرف الذي سيتمكّن من كسْب سباق إعادة تسليح قواته في الأشهر المقبلة، سيكون له الأفضلية في الميدان في المراحل اللاحقة من الحرب. وبناءً على هذه المعطيات، يبدو أنّ القيادة الروسية ما زالت على اقتناعها بأن عامل الوقت يلعب لصلحتها، إذ يشكّك الرئيس الروسي في مدى قدرة حلفاء كييف الغربيين على مواصلة دعمها عسكرياً وماليّاً إلى ما بعد ربيع العام الحالي، مرجّحاً أن تعود تلك الأطراف إلى تفضيل خيار المفاوضات في وقت قريب.

وانطلاقاً من الحصيلة الثقيلة من القتلى والجرحى التي تكبّدها الجيش الأوكراني خلال الحرب، بشكل عام، والمقدّرة بنحو 100 ألف جندي، من أصل تعداد الجيش الأوكراني قبيل الحرب البالغ 260 ألفاً، هرعت دول وحكومات «الناتو» إلى تعويض تلك الخسائر البشرية، بتدشين برامج تدريب عسكري للقوات الأوكرانية سواء داخل البلاد، أو خارجها. كذلك، تعمل وزارة الدفاع في حكومة زيلينسكي على إعادة تشكيل ما كان يُعرف بـ«كتيبة أزوف»، ذات الميول القوميّة المتشدّدة، بعدما قُتل وجُرح معظم أفرادها خلال معارك ماريوبول. وبالعودة إلى الوثائق المسرّبة، فإن البرامج تشمل تدريب ما لا يقلّ عن 12 لواءً أوكرانياً، تسعة منها تمّ تدريبها وتزويدها بالعتاد من قِبَل الولايات المتحدة وحلفاء «الناتو» الآخرين، على رأسهم ألمانيا. وبحسب الوثائق، يُتوقع اكتمال تدريب معظم أفراد هذه الألوية، من ضمنها قوات ما يُسمى وحدات «الحرس الخاص بالعمليات الهجومية»، التي يفوق عديدها 30 ألف عنصر، خلال شهر نيسان/ أبريل الجاري، أي الفترة المتوقّعة لشنّ «هجوم الربيع». وبينما تتكتّم حكومة زيلينسكي عن العدد المطلوب لإنجاح هذا الهجوم، والمرجّح، وفق أحد السيناريوات، أن يستهدف اختراق الدفاعات الروسية جنوباً حيث السهول الزراعية الواسعة، والممتدّة على طول خطّ ساحل بحر أزوف، بعمق لا يقلّ عن 80 كيلومتراً في اتجاه مدينة ميليتوبول، وذلك بهدف قطع أوصالها مع شبه جزيرة القرم، الواقعة على البحر الأسود، أو العمل على مباغتة القوات الروسية في إقليم دونباس، شرقاً، وفق سيناريو آخر، تبيّن الوثائق الحاجة إلى أكثر من 250 دبابة و350 مدرعة لهذا الغرض.

وبخصوص فرص نجاح الهجوم الذي تتوخّاه كييف، والغرب كلّ لأهدافه الخاصة، تشدّد مديرة «معهد ماكين» للدراسات، إيفلين فاركاس، على أنّ اكتمال تدريب العناصر العسكرية الأوكرانية وتسليحها، في الوقت المناسب، من شأنه أن يمنح أوكرانيا القدرة على إلحاق خسائر بالجيش الروسي يمكن أن يترتّب عليها تبعات جيوسياسية بعيدة المدى، سواء لناحية إضعاف موقف روسيا العسكري في أوروبا الشرقية، أو تقليص حدّة تأثيرها على مسار المفاوضات لوقف الحرب مستقبلاً. من جهة أخرى، يشير باحثون غربيون إلى أنّ نجاح خطّة الهجوم الأوكراني خلال فصل الربيع، غير مضمون إطلاقاً، ولا سيما أن عدداً من دول «الناتو» تباطأت في توريد الأسلحة إلى قوات زيلينسكي، على رغم إتمام الآلاف من عناصرها مشاركتهم في دورات تدريبية مكثّفة في مجال التكتيكات العسكرية الهجومية.

وكصورة أوّلية عن استعدادات كييف لشنّ عملية عسكرية واسعة ضدّ القوات الروسية، بالتزامن مع نشرها صوراً لتسلّمها دبابات «تشالنجر»، وعربات «ماردر»، وإعلان وزارة الدفاع الأميركية أن الأطقم الأوكرانية أنهت تدريباتها على نظام «باتريوت» للدفاع الجوي قبل أيّام داخل الولايات المتحدة، فقد وضعت القوات الأوكرانية الأسلحة والمعدّات العسكرية اللازمة في حالة الجهوزية تحضيراً لاستخدامها قريباً في اختراق خطوط التحصينات المعادية، وعبور حقول الألغام. ومع ذلك، بشكّك خبراء عسكريون غربيون في ما إذا كانت تلك التحضيرات كافية، كمّاً ونوعاً، لتحديد الساعة الصفر لـ«هجوم الربيع». وبحسب تقديرات هؤلاء، فإن الهجوم المضادّ الذي تعمل عليه وزارة الدفاع الأوكرانية، بالتعاون مع حلفائها الغربيين، يمكن أن يقتصر، وخاصّة في مراحله الأولى، على محاولة اجتياز العقبة المتمثّلة بحقول الألغام الواسعة التي زرعها الروس، تزامناً مع قصف مدفعي مكثّف في اتجاه نقاط معيّنة من خطوط الاشتباك، على أن يعقبه تقدُّم الدبابات فور نجاح الفرق الهندسية في إزالة الألغام. تأسيساً على ذلك، تشير صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أنّ الأسلحة الغربية الجديدة، التي تشمل نحو 100 دبابة «ليوبارد» الألمانية، و30 دبابة «أبرامز» الأميركية، يمكن أن تكون حاسمة في تغيير الأوضاع على الجبهة. وتلفت إلى أنّ تمكّن كييف من نزع الألغام التي وضعتها القوات الروسية على جبهات القتال، وبخاصّة في الشرق والجنوب، يأتي ضمن المتطلّبات الحاسمة لإنجاح أيّ هجوم أوكراني مضاد.

يبقى القول، إنّه ليس من المعلوم مصير الدعم الغربي لكييف مستقبلاً. وعلى ما يبدو، فإن بقاء الدعم السياسي والاقتصادي منوط بنجاح أوكرانيا في تسجيل نجاحات ميدانية خلال الأيام المقبلة. وإذا كان «هجوم الربيع» المرتقب مرتبطاً بأهداف حكومة زيلينسكي الرامية إلى «دحر الاحتلال الروسي» من الأراضي التي ضمّتها موسكو منذ بدء الحرب، فإن للأمر ارتباطاته بجدول أعمال أميركي ينطلق من ضرورة أن تستعيد كييف مزيداً من تلك الأراضي، بهدف تبرير دعمها المستمرّ عسكريّاً وماليّاً لحكومة زيلينسكي، وسط تعالي حدّة المعارضة «الجمهورية» لمقاربة إدارة الرئيس جو بايدن حيال ملفّ الحرب في أوكرانيا. وسبق ذلك، تأكيد من جانب سفير الولايات المتحدة السابق لدى أوكرانيا، ستيفن بيفر، أن «من الصعب الحفاظ على الدعم الغربي لأوكرانيا، إذا أصبحت الحرب هناك حرباً طاحنة بلا نهاية تلوح في الأفق». بدوره، دعا رئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال مارك ميلي، في وقت سابق، إلى عدم التسرّع في تقييم استعدادات كييف لشنّ هجمات مضادة في جبهات الجنوب والشمال الشرقي ضدّ الروس، مؤكداً أنّ «الحرب لم تنتهِ»، وأنّ «روسيا دولة كبيرة»، في إشارة إلى صعوبة تحقيق نصر عسكري أوكراني حاسم. ولشرح الرهانات الأميركية في أوكرانيا، يوجز الباحث في «مجموعة أوراسيا لتقييم المخاطر السياسية»، كليف كوبشان، الأمر بالقول إنّ «النقطة الجوهرية لدى النخبة السياسية في واشنطن تتعلّق بضرورة تحقيق أوكرانيا انتصارات ميدانية واسعة» فور تحوّلها من وضعية الدفاع إلى الهجوم في المرحلة المقبلة التي يستعدّ لها طرفا النزاع، ويترقّبها العالم.

> بقاء الدعم السياسي والاقتصادي لكييف منوط بنجاحها في تسجيل نجاحات ميدانية خلال الأيام المقبلة

قضية

يتابع مسار الانفتاح السوري - التركي، المدفوع من روسيا وإيران، تباطؤه على وقع إصرار دمشق على وضع اسس لهذا الانفتاح، يكون خروج الجيش التركي من الاراضي السورية نتيجة موكّدة لها، مقابل محاولة حكومة الرئيس رجب طيب إردوغان استثمار الوقت في البحث عن حلّ وسطي يحقّق لها اقصى فائدة ممكنة من هذه العملية. ويأتي ذلك في وقت تُواصل فيه السعودية سعيها لتحويل القمّة العربية التي تستضيفها في التاسع عشر من شهر ايار المقبل إلى «تاريخية»، عبر دعوة سوريا إليها وهو ما بات راجحاً جدّاً

إعادة انتشار تركية في إدلب
أنقرة - دمشق: مسار التطبيع لا يتحفّز

علاء حلبي

بعد اجتماع على مستوى نواب وزراء خارجية «الرباعية» في موسكو، أظهرت خلاله دمشق صرامة في موقفها من الانفتاح على أنقرة، والذي ربطته بخطوات يجب على الأخيرة أن تتّخذها بشكل ينهي الوجود العسكري التركي غير الشرعي في الشمال والشمال الغربي من البلاد، تأجّل لقاءً كانت تسعى تركيا إلى عقده على مستوى وزراء الخارجية، يهدف هو الآخر إلى التحضير لقمّة تجمع الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، بنظيره السوري، بشار الأسد. اللقاء الذي أعلنت مصادر روسية وتركية إرجاءه إلى مطلع الشهر المقبل، خرج وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، للتعقيب على تأجيله، بالقول خلال لقاء تلفزيوني إن الانفتاح على دمشق «تحوّل إلى ضرورة بعد تعثّر الحلّ السياسي طيلة السنوات الماضية»، مشيراً إلى أن «الهدف من اللقاء هو إحياء العملية السياسية، ومكافحة الإرهاب، وضمان سيادة ووحدة الأراضي السورية، وعودة اللاجئين السوريين في تركيا إلى سوريا بأمان». واعتبر تشاووش أوغلو، الذي سعت بلاده منذ بداية العام الحالي إلى تسريع وتيرة التطبيع مع سوريا للتخلّص من عبء الملفّ السوري، أنه «لن تكون لدينا أيّ ميزة في الانتخابات إذا التقينا بالنظام أو الأسد أو وزرائه قبل الانتخابات أو بعدها، وربّما يكون لذلك جانب سلبي»، مضيفاً أن حكومته «لا تهتمّ بحسابات الانتخابات هنا، لم تؤدّ هذه الطريقة أو أيّ طريقة أخرى إلى حلّ الأزمة التي استمرّت لأكثر من 11 عاماً، ويحتاج البلد (سوريا) إلى سلام دائم لإعادة بنائه»، وفق تعبيره.

وبالتزامن مع تأجيل اللقاء الرباعي على مستوى وزراء الخارجية، أجرى الجيش التركي المتمركز في عشرات النقاط في إدلب، تغييرات ميدانية خلال الأيام الماضية، إذ أفادت مصادر ميدانية، «الأخبار»، بأن الجيش التركي استقدم تعزيزات جديدة عبر الحدود، وأعاد الانتشار في بعض النقاط في منطقة جبل الزاوية، التي تمثّل الجيب الذي تسيطر عليه «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة) على طريق حلب - اللاذقية المغلَق، في وقت سعت فيه مجموعة تابعة لـ«الهيئة» لشنّ هجوم على مواقع للجيش السوري غربي حلب، في محاولة هي الثالثة من نوعها منذ بداية شهر رمضان، تصدّى لها الجيش السوري.

> ثالث هجوم في رمضان: القواعد الأميركية غير محصّنة

الحسكة - أيهم مرعي

للمرّة الثالثة خلال شهر رمضان، استهدفت «المقاومة الشعبية»، المدعومة من إيران، قواعد الاحتلال الأميركي في سوريا، من دون ورود معلومات عن حجم الخسائر. وسُمع، عصر أوّل من أمس، دويّ عدد من الانفجارات داخل قاعدة «معمل غاز كونوكو» التابعة لـ«التحالف الدولي» شمال دير الزور، وهو ما أعقبه استنفار أميركي في محيط القاعدة، وتحليق للطيران الحربي والمسيّر. وأتبع «التحالف» في هذه الإجراءات تكتيكاً دفاعياً جديداً؛ إذ أطلق عدداً من الطائرات المسيّرة، بالإضافة إلى بالون مراقبة، بهدف رصد أماكن إطلاق الصواريخ، تمهيداً لإسقاطها عبر منظومة دفاع جوّي تمّ نصبها داخل كونوكو»، للتصدّي لأيّ هجمات متوقَّعة عليها. وبينما ذكرت وسائل إعلام تابعة لـ«قسد» أن «التحالف» تمكّن من إسقاط طائرة مسيّرة إيرانية خلال تحليقها في أجواء القاعدة، أصدرت القيادة الوسطى الأميركية بياناً أكدت فيه أن «هجوماً صاروخياً استهدف قوات التحالف الدولي في موقع دعم المهمّة في كونوكو شمال شرق سوريا، من دون أيّ ضرر يذكر»، موضحةً أن «صاروخاً سقط بالقرب من موقع التحالف، فيما عُثر على قاعدة إطلاق صاروخ آخر، في نقطة انطلاق الصاروخ الأوّل نفسها»، مضيفةً إن «الهجوم لم يسفر عن أيّ إصابات أو أضرار في القاعدة أو ممتلكات التحالف».

ويشي البيان الأميركي بنجاح جديد للمقاومة الشعبية، متمثّل في تنويع أدوات الهجمات وأماكنها، إذ ثبت استهداف قواعد «التحالف» من داخل مناطق سيطرة «قسد»، وهو ما تجلّى في تأكيد الأوّل العثور على منصّة إطلاق صاروخ خلال عمليات تفتيش في محيط «كونوكو». كذلك، نُفّذ هجوم مطلع رمضان بطائرة مسيّرة مصنّعة يدوياً، انطلقت من الحدود السورية - العراقية في اتّجاه أكثر القواعد تحصيناً في مطار خراب الجير في الريف الشمالي الشرقي للحسكة. وفي هذا السياق، يؤكّد مصدر ميداني، لـ«الأخبار»، أن «الهجوم على قاعدة كونوكو يحمل رسالة إلى الأميركيين بأن كلّ التعزيزات الأخيرة التي استقدموها إلى قواعدهم، غير مجدية أمام إصرار المقاومة على ضرب هذه القواعد»، مضيفاً إن «المقاومة نجحت مرّة أخرى في اختراق أنظمة المراقبة الحديثة والدفاع الجوي التي تصبها التحالف أخيراً». وينفي المصدر «كلّ الأنباء عن إسقاط طائرة مسيّرة في أجواء كونوكو»، متوقّعاً أن «تتواصل عمليات استهداف القواعد الأميركية إلى حين تحقيق هدف المقاومة، وهو خروج قوات الاحتلال الأميركي من سوريا».

> أجرى الجيش التركي المتمركز في عشرات النقاط في إدلب، تغييرات ميدانية خلال الأيام الماضية

أجرى الجيش التركي المتمركز في عشرات النقاط في إدلب، تغييرات ميدانية خلال الأيام الماضية (أ ف ب)

> سوريا إليها، ولا سيما بعدما تمكّنت الولايات المتحدة من إفشال محاولات سابقة للجزائر في هذا الاتجاه، ليقتصر الحضور السوري بحجم تأييد دعوة سوريا، والتي باتت محطّ شبه إجماع عربي، باستثناء قطر التي تتصدّر، في الوقت الحالي، المشهد المعارض للحكومة السورية. ويأتي الانكباب على تلك المسألة على رغم أن الأسد أعلن، خلال زيارته لموسكو الشهر الماضي، أن العلاقات الثنائية مع الدول العربية أكثر أهمية بالنسبة إلى بلاده من المشاركة في القمّة، معتبراً أن «سوريا لا يجوز أن تعود الى الجامعة العربية وهي عنوان للانقسام (...) تعود فقط عندما تكون عنواناً للتوافق».

العالم
سوريا

زار رئيس «الاتحاد الوطني»، بافل طالباني، الحسكة، والتقى قيادات «قسد» (أ ف ب)

«قسد» - «الاتحاد الوطنيّ»: تحالف المصلحة

الحسكة - **أيهم مرعي**

لم يَعُد التحالف بين حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«قوات سوريا الديموقراطية» خَفيّاً، في ظلّ حرص الطرفين، أقلّه حديثاً، على تظهيره كعلاقة استراتيجية، تستند، شكلياً، إلى مبدأ «وحدة كردستان» في سوريا والعراق، فيما عملياً ترتكز على أهداف مصلحية مرتبطة بـ«الخصومة» المشتركة مع «الحزب الديموقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود برزاني. وانطلاقاً من ذلك، جاءت زيارة رئيس «الاتحاد الوطني»، بافل طالباني للحسكة، ولقاؤه قيادات «قسد» و«حزب الاتحاد الديموقراطي»، في 21 كانون الثاني الفائت، والتي حملت رسائل إلى برزاني باستعداد الأوّل للانفتاح على «حزب العمّال الكردستاني» من بوابة «قسد»، وللتساوق مع أهداف «التحالف الدولي» في العراق عبر قوات «مكافحة الإرهاب»، في مقابل وجود تيّار كردي يتّهم طالباني بأنه يقود مخطّطاً مدعوماً من تركيا للتغلغل في «قسد» وضربها من الداخل، خدمةً لأهداف أنقرة. وبدأت العلاقات بين الحزبَين بالتطوّر بعد زيارة بافل للحسكة، ووصلت إلى حدّ تسريب معلومات عن سعي «جهاز مكافحة الإرهاب» في «الاتحاد الوطني» إلى تدريب مقاتلي «قسد» على قيادة مروحيات، بالاستفادة من مروحيتَين اثنتَين حصل عليهما الحزب عبر صفقة مجهولة، ومن دون التنسيق مع قيادة إقليم كردستان، وفق بيانات صادرة عن المنفذ الإقليم. ولعلّ مما أشّر إلى ذلك، حادثة تحطّم مروحية كانت تقلّ جنوداً من «قسد» مع عناصر من الجهاز المذكور، أعادها «الاتحاد» إلى سوء الأحوال الجوّية أثناء انتقال المروحية بين دهوك والسليمانية، فيما وجّهت أطراف كردية أخرى أصابع الاتّهام بالمسؤولية عنها إلى تركيا.

وبعد وقت قصير من تلك الحادثة، جاءت محاولة اغتيال القائد العام لـ«قسد»، مظلوم عبدي، في قصفٍ طاول مطار السليمانية، لتكشف مجدّداً عن إرادة الحزبَين المُضيّ في تحالفهما وتعزيزه، من خلال استضافة «الاتحاد الوطني»، عبدي، على أراضي كردستان العراق، ومحاولة تعويمه إقليمياً. وعلى رغم أن «قسد» حرصت، حتى اللحظة الأخيرة، على تمويه علاقتها بـ«الاتحاد»، لإدراكها أن ذلك سيثير خلافات داخلية في الإقليم، ويسبّب إحراجاً لحكومته أمام تركيا، في ظلّ الحساسية التي تبديها الأخيرة ضدّ «العمّال الكردستاني»، وجناحه السوري المتمثّل في «وحدات الحماية الكردية»، إلّا أن هذا الموقف عاد في «الاتحاد الوطني» بتقديم معلومات إلى تركيا حول مكان وجود عبدي، منقولٍ عن مسؤولين في الجهاز من غير الراضين عن أداء بافل طالباني، الذي يتزايد قلق أنقرة من كونه يقدّم نفسه على أنه صديق لـ«العمال الكردستاني» والجماعات الموالية له، بحسب الموقع. ولا يُعدّ الاتّهام المُشار إليه الأوّل من نوعه، بل سبقته تسريبات كردية وأميركية متقاطعة اتّهمت قيادة «الاتحاد» بالتسبّب بتحطّم المروحية التي كانت تقلّ نُخبة من قيادات «قسد».

> **عبدي: «موقف حزب الاتحاد الوطني الكردستاني القومي المساند لاشقائه في سوريا، يزعج تركيا»**

على أن الأخيرة لم تقرأ في كلّ تلك الاتّهامات إلّا محاولة لخلق فتنة بينها وبين قيادة «الاتحاد الوطني»، فاختارت الردّ على ذلك بتظهير العلاقة مع الحزب بشكل أكبر، وهو ما تجلّى في إصدارها بياناً أعلنت فيه أنها «نفّذت، للمرّة الأولى، عملية ضدّ خلايا داعش، بالشراكة مع جهاز مكافحة الإرهاب التابع لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وبدعم من التحالف، في بلدة مركدة في ريف الحسكة الجنوبي». وحمل هذا الإعلان رسالة واضحة بأن العلاقة بين الطرفين انتقلت إلى مستوى استراتيجي، من خلال تنفيذ عمليات مشتركة بالتنسيق مع «التحالف»، وهو ما سيكون من شأنه إثارة حساسية كلّ من أربيل وأنقرة حتماً. وسبقَ ذلك تصريحٌ لمظلوم عبدي نفسه، إلى مواقع كردية، رأى فيه أن «موقف حزب الاتحاد الوطني الكردستاني القومي المساند لأشقّائه في سوريا، يزعج تركيا»، معتبراً «حادثة الاستهداف رسالة واضحة من تركيا بأنهم منزعجون من ذلك، ويعارضون علاقتنا الدولية ويريدون تخريبها». وتحدّث عبدي عن «وجود غرفة عمليات مشتركة مع أجهزة مكافحة الإرهاب في العراق وإقليم كردستان بعلم من التحالف الدولي، وهي دائماً تثمر نتائج جيّدة لصالح الاستقرار في كلا الطرفَين العراقي والسوري».

وتبدّل لاحقاً، إذ بعدما نفت «قسد» وجود قائدها في السليمانية أثناء القصف، جاء بيان القيادة المركزية الأميركية، والذي أكّد وقوع غارة على قافلة ضمّت أفراداً من الجيش الأميركي هناك، من دون أن يؤدّي إلى وقوع إصابات، ليضطرّها إلى الاعتراف بالحادثة، وتبرير نفيها إيّاها ابتداءً بأنه في إطار «الحرص على سلامة عبدي الشخصية». في المقابل، برزَ ما نشره موقع «المونيتور» الأميركي من اتّهام لـ«جهاز مكافحة الإرهاب»

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وسما سموري المستدعى ضدهم علي وسناء وخليل غانم وأحمد وهيثم وعلي وناصر وإبراهيم ودانيا فؤاد اللحاف وعلي ومحمد داهود فتوني وحسن وإبراهيم خليل غنام وإنعام محمد اللحاف وأدهم خليل أمهز وإلهام وعلي ومحمد وسهاد وحسين أدهم أمهز ومحمد حسن أحمد الحاف، والمجهولي محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2123/2023 والمقامة من ابتسام محمد حسن الحاف بموضوع إزالة شيوع على العقار /82/ من منطقة الحلوسية العقارية.

والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان

صادر عن السجل التجاري في بيروت

بموجب محضر الجمعية العمومية العادية تاريخ 2022/12/20 تقرر بتاريخ 2023/3/20 حل شركة سايفيس ش.م.ل. رئيس مجلس إدارتها مديرها العام طارق نور الدين القدسي وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مسجلة تحت الرقم 1024643 ورقم تسجيلها في وزارة المالية 3466252.

فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.

أمين السجل التجاري
بالتكليف مارلين دميان

إعلان قضائي

بتاريخ 2023/3/14 قرر رئيس محكمة بداية صيدا القاضي محمد الحاج علي نشر خلاصة عن الاستدعاء المقدم من ربيع اللهيب والمسجل برقم 2023/2225 والذي يطلب فيه شطب إشارة الدعوى عن العقار رقم 1278 القسم رقم 12 من منطقة حارة صيدا العقارية الأولى برقم يومي 3334 تاريخ 1970/12/24 دعوى مقامة لجانب المحكمة المنفردة المدنية في صيدا من المدعين جرجي الخوري يوسف واكيم ورفاقه ضد ورثة فارس نقولا الحداد والثانية برقم يومي 3333 تاريخ 1970/12/24 دعوى مقدمة لجانب المحكمة المنفردة المدنية في صيدا تاريخ 1970/12/19 من المدعين خلف الياس خلف ورفاقه ضد بقية ورثة فارس نقولا الحداد.

فمن له مصلحة بالاعتراض أن يتقدم به خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان

إنذار صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا موجه إلى المنفذ عليها: نادية أمبارك محفوظي المجهولة محل الإقامة تنذركم هذه الدائرة سنداً للمادة 408 و409 محاكمات مدنية بالحضور إليها لتسلم الإنذار التنفيذي في المعاملة رقم 2023/53 المتكونة بينك وبين علاء عفيف أبو بخال /25/ يوماً من تاريخ النشر واتخاذ محل إقامة مختار ضمن نطاق الدائرة وإلا عُد قلمها مقاماً مختاراً تتبلغون بواسطته كل الأوراق الموجهة إليكم في المعاملة المذكورة.

مأمور التنفيذ
عباس حمادي

إعلان نشرة فقرة حكمية

تدعو محكمة الغرفة الإبتدائية الثانية في البقاع/ زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضدها صديقة سليم شحادة المقيمة سابقاً في الفرزل والمجهولة محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنها قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2023/3/21 برقم 2023/34 بالإستدعاء المقدم من المستدعية نوال داود الزمار بوكالة المحامي رشيد فرح المسجل لدينا برقم أساس 2022/22 تاريخ الورود 2022/5/10.

مضمون الحكم:

أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم 1579 الفرزل للقسمة العينية بين الشركاء للأسباب المذكورة في متن هذا القرار.

ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشركاء بواسطة دائرة التنفيذ المختصة على أن يعتمد للطرح في المزايدة الأولى قيمة التخمين المجرى من قبل الخبير حسن بوكالة المحامي عياض فارس المسجل لدينا برقم أساس 2022/6 تاريخ الورود 2023/3/1 مضمون الحكم:

أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم /1756/ القرعون العقارية للقسمة العينية بين الشركاء سنداً للأسباب الواردة في متن القرار.

ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين العموم بواسطة دائرة التنفيذ المختصة على أن يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى قيمة التخمين المجرى من قبل الخبير محمد فواز البالغة بمقدار /201729/ دولاراً أميركياً دون التوقف على ما أشاره الخبير حول سعر صيرفة للدولار الأميركي وعلى أن يعتبر هذا التقرير جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار وعلى أن يوزع الثمن بين الشركاء في ملكية العقار كل بحسب حصصه في الملكية.

ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار رقم /1756/ القرعون العقارية بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً.

رابعاً: تضمين المستدعي النفقات كافة.

وللمستدعى ضدهم مهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر آخر إعلان.

رئيس القلم
راغب شحادة

إعلان نشرة فقرة حكمية

تدعو محكمة الغرفة الإبتدائية الثانية في البقاع/ زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضدهم سلطانة الدبس وإبراهيم وخليل ومريم جرجس الدبس ونجا ورجا وصبرا وادواردو ونيتو واولفا واليس وجورجيت وسيليست وهندومة وليا عبدالله صبرا واميلي إبراهيم قصار المقيمين سابقاً في رعيت والمجهولي محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2023/3/21 برقم 2023/32 بالاستدعاء المقدم من المستدعين سامر الياس قصار وربيع جبران قصار بوكالة المحامي رشيد فرح المسجل لدينا برقم أساس 2022/4 تاريخ الورود 2022/2/8.

مضمون الحكم:

أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم 1080 رعيت للقسمة العينية بين الشركاء للأسباب المذكورة في متن هذا القرار.

ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشركاء بواسطة دائرة التنفيذ المختصة على أن يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى قيمة التخمين المجرى من قبل الخبيرة ناتالي معلوف والبالغة /36080/ د.أ.

وعلى أن يعتبر هذا التقرير جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار وعلى أن يوزع الثمن بين الشركاء كل بحسب حصته في الملكية.

ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار 1579 الفرزل بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً.

رابعاً: تضمين المستدعية النفقات كافة.

وللمستدعى ضدها مهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بإنقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر آخر إعلان.

رئيس القلم
راغب شحادة

إعلان نشرة فقرة حكمية

تدعو محكمة الغرفة الإبتدائية الثانية في البقاع/ زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضدهم سلطانة الدبس وإبراهيم وخليل ومريم جرجس الدبس ونجا ورجا وصبرا وادواردو ونيتو واولفا واليس وجورجيت وسيليست وهندومة وليا عبدالله صبرا واميلي إبراهيم قصار المقيمين سابقاً في رعيت والمجهولي محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2023/3/21 برقم 2023/32 بالاستدعاء المقدم من المستدعين سامر الياس قصار وربيع جبران قصار بوكالة المحامي رشيد فرح المسجل لدينا برقم أساس 2022/4 تاريخ الورود 2022/2/8.

مضمون الحكم:

أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم 1080 رعيت للقسمة العينية بين الشركاء للأسباب المذكورة في متن هذا القرار.

ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشركاء بواسطة دائرة التنفيذ المختصة على أن يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى قيمة التخمين المجرى من قبل الخبير محمد فواز البالغة بمقدار /201729/ دولاراً أميركياً دون التوقف على ما أشاره الخبير حول سعر صيرفة للدولار الأميركي وعلى أن يعتبر هذا التقرير جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار وعلى أن يوزع الثمن بين الشركاء كل بحسب حصصه في الملكية.

ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار رقم /1756/ القرعون العقارية بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً.

رابعاً: تضمين المستدعي النفقات كافة.

وللمستدعى ضدهم مهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر آخر إعلان.

رئيس القلم
راغب شحادة

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وسما سموري المستدعى ضدهم علي وسناء وخليل غانم وأحمد وهيثم وعلي وناصر وإبراهيم ودانيا فؤاد اللحاف وعلي ومحمد داهود فتوني وحسن وإبراهيم خليل غنام وإنعام محمد اللحاف وأدهم خليل أمهز وإلهام وعلي ومحمد وسهاد وحسين أدهم أمهز ومحمد حسن أحمد الحاف، والمجهولي محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2055/2023 المقامة من أحمد عبد السلام البيطار ورفاقه بموضوع إزالة شيوع على العقار 325 من منطقة الدكرمان العقارية والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وسما سموري المستدعى ضدهم علي وسناء وخليل غانم وأحمد وهيثم وعلي وناصر وإبراهيم ودانيا فؤاد اللحاف وعلي ومحمد داهود فتوني وحسن وإبراهيم خليل غنام وإنعام محمد اللحاف وأدهم خليل أمهز وإلهام وعلي ومحمد وسهاد وحسين أدهم أمهز ومحمد حسن أحمد الحاف، والمجهولي محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2123/2023 والمقامة من ابتسام محمد حسن الحاف بموضوع إزالة شيوع على العقار /82/ من منطقة الحلوسية العقارية.

والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

نتائج اللوتو اللبناني

32	41	40	27	17	6	2

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2099 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 2 - 6 - 17 - 27 - 40 - 41

الرقم الإضافي: 32

■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**

- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 411,301,800 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 11 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 37,391,073 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية: 411,301,800 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 737 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 558,076 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 946,080,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 11,826 شبكة
- الجائزة لكل شبكة: 80,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 7,768,217,554 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2099 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 55733

■ **الجائزة الأولى: 400,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة
- قيمة الجائزة الإفرادية: 400,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 5733.**

- الجائزة الإفرادية: 5,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 733.**

- الجائزة الإفرادية: 400,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 33.**

- الجائزة الإفرادية: 40,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 400,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1321 وجاءت النتيجة كالآتي:

- يومية ثلاثة: 106
- يومية أربعة: 8237
- يومية خمسة: 62653

استراحة

كلمات متقاطعة 4288

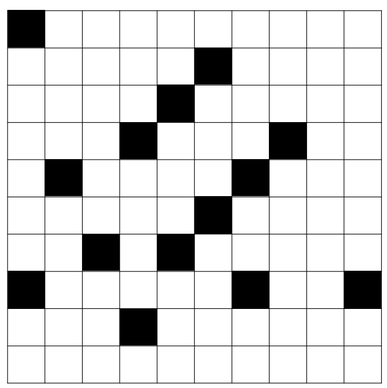

أفقيا

1- أحد أنهار سوريا – 2- ضعيف – ماركة سيارات – 3- جزيرة سورية – معلمّ – 4- حرف نصب – كشف الكنز واستخرجه – أحد أبناء نوح – 5- سبّ ولعن – جنرال فرنسي شارك في الحرب العالمية الأولى – 6- شريان – دولة اسيوية – 7- سلسلة جبال تركية – من الحبوب – 8- حرف جر – من ايام الأسبوع – 9- ولائمنا الشهية – حصل على مكافأة – 10- رواية للكاتب الروسي ليون تولستوي

عمودياً

1- عاصمة أفريقية – إسم موصول – 2- رئيس أميركي راحل – 3- من الطيور – من المشروبات الغازية – 4- كثير الشكوى والأنين – نوتة موسيقية – بواسطتك – 5- عالج جلد الحيوانات للمحافظة عليه – وكالة أنباء عربية – 6- للتاوه – في نبتة الورد – مدينة إيرانية – 7- سباحة – جزيرة يونانية – 8- مدينة بريطانية – من الألوان – 9- بلدة لبنانية في قضاء الشوف – ينجزا الوعد – 10- مطربة مصرية راحلة – للنفي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الفريد نقاش – 2- باريس – كانت – 3- سدوم – لغو – 4- ظنّ – أقرع – لتّ – 5- بوّاب – الرسغ – 6- يا – طاحون – 7- بنزول – حار – 8- وسل – كتّ – 9- برن – يالطا – 10- يوسف ستالين

عمودياً

1- ابو ظبي – ربّي – 2- لا – نوّاب – رو – 3- فرس – تونس – 4- ريدا بطرس – 5- بسوق – اوليس – 6- مراحل – ات – 7- ثلّ – علو – كلا – 8- قال – رنح – طل – 9- انغلس – اكاي – 10- شتوتغارت

sudoku 4288

6	3				8	5		
	8	2			5		7	6
	7			3				
3					6			2
4					3			7
	6	7			1	9	3	
				9			2	3
2	1				4		8	9
		9				3		6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4287

1	2	5	7	9	3	6	8	4
8	4	7	6	2	5	3	9	1
9	3	6	1	8	4	7	5	2
5	9	1	2	4	7	8	6	3
7	6	3	8	5	1	4	2	9
2	8	4	9	3	6	5	1	7
4	5	8	3	1	9	2	7	6
6	1	2	4	7	8	9	3	5
3	7	9	5	6	2	1	4	8

مشاهير 4288

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتبة وناقدة لبنانية عاشت في دمشق (1913-1991). إهتمت بأدب المرأة. من مؤلفاتها «مرايا الناس»

6+9+10+11+7 = عاصمتها نيروبي ■ 8+5+2+3 = ركود الأعمال ■ 4+1 = حُب

حل الشبكة العاطية: **ماركوس غارفي**

إعداد
نعوم مسعود

سينما

«هردبشت» محمد دايخ: مرآة الواقع الموجعة

بدءاً من يوم غد الخميس، سيتمكّن الجمهور اللبناني من اكتشاف أول عمل سينمائي من إخراج محمد دايخ. كما يدلّ عنوانه، يدخلنا «هردبشت» في أحياء الفوضى والإهمال التي تعيش ضمنها شخصياته المستوحاة إلى حدّ كبير من حياة المخرج نفسه.

ساندرا الخوري

اتّخذ محمد دايخ من التلفزيون منصةً تمكّن من خلالها من جذب انتباه الجمهور ومحطة موقّتة لكي ينكبّ على ما يحب إنجازه فعلاً في مسيرته وهو المسرح والسينما. في حديث مع «الأخبار»، مليء بالفكاهة واللهجة الساخرة، يؤكد دايخ أن هدفه الأساسي لم يكن يوماً التلفزيون بل السينما: «لا أحب التلفزيون. وكل ما أفعله لأجله لا قيمة له بالنسبة إليّ. لكنني اضطررت إلى اللجوء إلى علي

> أحداث قاسية وشخصيات عنيفة تعكس البيئة الاجتماعية والمكان الذي تعيش فيه

علوية وكوثراني لأنزل عند الجمهور اللبناني وأشدّه لياتي إلى مسرحي، ولكي أريه كيف أصنع السينما. أنجزت مع قناة LBCI موسماً واحداً فقط، وهو أمر لا يحدث عادةً. لا تزال لدينا خمس حلقات بعد رمضان ولكنني لن أدنو من التلفزيون بعد الآن إطلاقاً».

منذ لقطات الفيلم الأولى، يعرف المُشاهد أنه سيكون أمام أحداث قاسية وشخصيات عنيفة تعكس البيئة الاجتماعية والمكان الذي تعيش فيه. نرى شخصيتي حسين (حسين قاووق) وأبو الفضل (حسين دايخ) ليلاً وتعاملهما العنيف مع شاب لأخذ حقّهما منه. تعيش الشخصيتان مع أمّهما أم حسين (رنده كعدي) وشقيقهما حمّودي (محمد عبدو) في أحياء الأوزاعي الفقيرة ويعملان في ترويج المخدّرات. أجواء الفوضى التي يعيشون ضمنها ستؤدي إلى سلسلة من التطورات الخارجة عن السيطرة وسترميهم في دوّامة عنف. كان من المفترض أن تُصوَّر المشاهد في ضاحية بيروت الجنوبية، لكنّ التصوير جرى في النهاية في الأوزاعي لأن متطلبات التصوير هناك أقل تعقيداً، لذلك أجرى المخرج بعض التعديلات على الملابس واللهجة وتركيبة الشخصيات تماشياً مع خصائص هذه المنطقة. يحبّ دايخ كلمة «هردبشت» التي اختارها عنواناً لباكورته، وخصوصاً أنّ كل شيء كان متداخلاً عندما كتب النص الذي لم تكن له بنية بدءاً. كانت سلسلة مشاهد وصل في ما بينها في رأسه، فحتى كتابة النص كانت «هردبشت» على حدّ تعبيره.

عن موضوع الفيلم واستناده إلى حياة دايخ الحقيقية، يخبرنا الأخير: «منذ زمن أرغب في أن يكون أول فيلم أنجزه في حياتي شوارعياً، يتكلّم عن قسم من حياتي التي عشتها في الضاحية الجنوبية. جمعت أحداثاً حصلت معي وخلطتها في هذا الفيلم الذي يتضمّن معالجة درامية لنفسي ولأمي وإخوتي، كما في الفيلم. عائلتنا مؤلفة من شبان فحسب، وشعرت أنني أصوّر فيلم العائلة. هو مستوحى من حياتي الخاصة بكل نواحيها، باستثناء جريمة القتل التي تحدث وهي أمر لم يحصل معنا». يرفض دايخ من جهة أخرى اعتبار فيلمه «كوميديا سوداء» كما روّج له البعض على الرغم من الفكاهة التي لا تخلو منها بعض الحوارات بفجاجتها، مضيفاً: «إن نزلت إلى أي شارع شعبوي اليوم، لا يخلو الأمر من المزح والكوميديا السوداء. أنا أنقل مرآة الواقع كما هي وللأسف هي موجعة، لكن في الوقت عينه، لا اعتبار فيلمه «كوميديا سوداء» كما روّج له البعض على الرغم من الفكاهة التي لا تخلو منها بعض الحوارات بفجاجتها، مضيفاً: «إن نزلت إلى أي شارع شعبوي اليوم، لا يخلو الأمر من المزح والكوميديا السوداء. أنا أنقل مرآة الواقع كما هي وللأسف هي موجعة، لكن في الوقت عينه، لا بد من أن يكون هناك بعض الفكاهة الجريئة». الكل بات يعلم مدى جرأة دايخ وعدم تردّده في قول ما يفكّر فيه بصوت عالٍ. هذه المرة، وبعيداً من التلفزيون والمسرح، ينقل ما يراه من واقع في مكان عاش فيه على الشاشة الكبرى، وهو يعي تماماً أنه لن يلقى تقبّل الجميع: «للأسف هذه البيئة لا تريد إلا أن تظهر ما هو جميل فيها، في حين يجب أيضاً أن نظهر الجانب السلبي لكي نعالجه أو نوعي الناس وأنفسنا. هو نقد ذاتي. أنا من هذه البيئة وأنتقدها. ولكن هذا آخر ما أنجزه عنها. ضقت ذرعاً. هذا الفيلم أشبه بخاتمة عن هذه البيئة التي ترعرعت وولدت وعشت ضمنها، وقد ساعدتني في الأفكار والمحتوى، ولكن حاولت معها ونكرتني. سبق أن تكلّمت عن الموضوع في المسرح والتلفزيون والآن في السينما. انتهى الموضوع».

حسين قاووق في العمل

رنده كعدي في الفيلم

يشكّل «هردبشت» أول فيلم من إنتاج شركة «فينيسيا» لصاحبها أمير فواز الذي اهتمّ في الماضي بتوزيع الأفلام في المنطقة، وقد بدأت تركز جهودها على تعزيز الإنتاج اللبناني. وكان لدايخ أسلوب فكاهي في رسم الصورة والتحدث عن أولى خطوات فواز في الإنتاج وفي دوره داعماً للفيلم ومساعداً على إتمام المشروع: «هو أول فيلم لشركة الإنتاج التي عادة ما تورّع، لا تنتج. لم يطّلع فواز على الفيلم. هو فعلياً قد يُصدَم كالناس. أنا متأكد بأنّه بعد هذا الفيلم، لن يعود الى إنجاز فيلم شاعري. قد لا يتصل أيضاً بي. أنا لا أجيد طرق الأبواب. وكنت على موعد معه لكي أبيعه مسلسلاً كتبته مع منتج آخر، فاقترح عليه أن أرسل له شيئاً من عملي. صوّرت حلقة تجريبية مع الشباب أعجبته كثيراً وتبعاً لنصيحة من حوله، طلب مني تحويلها إلى فيلم».

لا يحبّ دايخ كلمة محترف عندما يتعلّق الأمر بالممثلين. عن مزجه بين ممثلين معروفين أمثال رنده كعدي، وغيريال يمّين وفؤاد يمّين والكسندرا قهوجي وأشخاص عاديين لم يمتهنوا التمثيل يقول: «أكثر ناس عملت معهم على الشخصية هم يُفترض أن يكونوا محترفين. أحب أن آتي باشخاص من الشارع، «زعران» لا تشعرين أنهم يؤدون دوراً. المحترف يأتي أحياناً بتاريخه وبالإيغو، على عكس من يرغب في إنجاز شيء جديد في حياته. أنا بعيد عن الأكاديميين والمحترفين. وجدت أن غابي (غابريال يمّين) يليق بتأدية دور رجل يملك بورة حديد ويأتي إليه الأطفال. اخترته لأن وجهه يليق بهذا الدور وليس لأنه محترف. رنده كعدي أمّ بالنسبة إليّ. وقلت إن الأوزاعي لا تليق إلا لهذا الوجه. فكّرت أولاً بكارول عبّود في هذا الدور ولكنها خافت من الفيلم. أما رنده فلم تتردد وتبنّت الدور ومكثت مع أمي لأسبوعين لتلتقط اللهجة الجنوبية». اتّبع الممثلون نصاً مكتوباً بحواراته، لكنّ دايخ ليس مع الأشخاص الذين يلتزمون كثيراً بالنص. «يهمني الالتزام بالفحوى. كتبت مئات المشاهد ورحت أستكشف كل مشهد وما الذي يعنيه لي. فكل مشهد في الفيلم يبدو كأنه كُتب وحدَه. حتى لو لم يكن موجوداً في الفيلم، يمكن أن تفهميه. في أحد المشاهد، يصوّب الدركي المسدس نحو زميله في المخفر، ويعلّق صورة الرئيس ليغطي الفساد. قد أعتبر هذا المشهد مثلاً كوميديا سوداء».

واجه فريق العمل الصعوبات، وخصوصاً أنّ الميزانية ضئيلة والتصوير في هذه المنطقة غير سهل. يقرّ دايخ أن «مايكدنغ أوف» العمل هو فيلم بذاته وقد يصلح لأن يكون كوميديا. عن صعوبات التصوير في المنطقة وخصوصيتها، يجيبنا: «اضطررنا لدفع المال. وفي الوقت عينه ما ساعدني هو أنني ابن هذه البيئة وتمكّنت من التكلم معهم وبلغتهم. كان المشهد مضحكاً، إذ كنت أنا المخرج أصوّر نصف عار وأتوجّه بلغتين مختلفتين إلى فريق التصوير والناس هناك».

بعيداً من المواضيع الاجتماعية التي تتمحور حول محيطه، يعدّ دايخ حالياً لفيلمين يكتبهما ويبحث عن إنتاج لهما. أحدهما مبني على مسرحيته «بقولو اسماعيل انتحر» فيه شخصيتان تتبادلان الكلام لمدة ساعة ونصف ساعة. يقرّ بأن البقاء هنا لم يعد يهمّه، بل يرغب حالياً في السفر والعمل على مواضيع بعيدة من هموم البلد الحالية.

«هردبشت» بدءاً من يوم غدٍ الخميس في الصالات اللبنانية

في الصالات

«ويكند» خفيف مع فؤاد و«حماته» (المستقبلية)

نزار نمر

بعد تأجيل عرضه بسبب جائحة «كوفيد» والأزمة المتفاقمة في البلاد، طُرح أخيراً فيلم «ويكند» (2021) اللبناني، ليكون بمثابة «متنفّس» خلال فترة الأعياد. الفيلم كوميدي مع لمسة رومانسية، من

> يؤدّي الممثّلون أدواراً مقنعة بعيداً عن التصنّع والمبالغة

كتابة سامي كوجان وإخراجه، وبطولة كارلا بطرس وفؤاد يمّين والمغنّية شيراز في أولى تجاربها التمثيلية، بالإضافة إلى أدوار نزيه يوسف وملاك الحاج وجوزيف زيتوني وأنطوني نجم ودوري السمراني.

يعرّف المنتجون عن عملهم بأنّه «مقتبس عن قصّة حقيقية»، ما يضفي طابعاً واقعياً على الأحداث. فالعمل يصوّر عائلة لبنانية، لكن بغير ما اعتدنا تصويرها. لسنا أمام العائلة اللبنانية «التقليدية» بكامل أفرادها من عمّات وأعمام وأخوال وخالات وجدود وأحفاد وحموات وجدّات. «جَمعة» آخر الأسبوع حول مائدة الطعام ليست مثالية هنا، وليس هناك مشهد المشاوي والدبكة وشرب العرق وكأنّ كلّ شيء على ما يرام، ولا «عادات» غير موجودة غير في طريقة تصوير السينما والمسلسلات للثقافة الجماعية اللبنانية. صحيح أنّ الأفلام اللبنانية في الآونة الأخيرة باتت تحاول الابتعاد عن التصوير المثالي للحياة، وانتهاج لغة «تجميل البشاعة» عبر أسلوب فكاهي ساخر، وكسب مشاعر الجمهور عبر مطابقة الأحداث بواقعه قدر الإمكان، لكنّ «ويكند» اقترب من الواقعية أكثر من غيره بكثير، وتجرّأ على نقل حالة اجتماعية موجودة بكثرة، وفي الوقت نفسه لم يبالغ في العمل الدرامي كما يحصل في المسلسلات، ما أنتج فيلماً «خفيفاً» تجارياً مسلّياً، ولو أنّه ليس من أفضل ما أعطتنا السينما اللبنانية ولا سيّما كوميدياً.

القصّة تذكّرنا بالفيلم الأميركي الشهير «الخرّيج» (1967) الذي يروي قصّة غرام شابّ خرّيج حديثاً بفتاة كان قد أقام علاقة مع والدتها سابقاً. تدور أحداث «ويكند» حول عمر (فؤاد يمّين) الذي تربطه علاقة بامرأة متزوّجة اسمها سمر (كارلا بطرس) قبل أن ينفصلا، ليتعرّف بعد فترة إلى جوانا (شيراز) ويُغرم بها قبل اكتشافه أنّها ابنة سمر، وهنا تتوالى الفصول الدرامية والكوميدية، وتتكشّف تباعاً خبايا أخرى بين السطور لم تكن في الحسبان. لكنّ المفاجآت لا تبتعد عن المنطق، رغم وجود بعض التقلّبات في سرعة وقوع الأحداث وبعض الفراغات في الحوار كان يمكن تعبئتها بسهولة لتجنّب «الصمت المحرج» في غير مكانه المقصود. أمّا من حيث العامل الكوميدي، فالنكات نادرة بعض الشيء بالنسبة إلى فيلم كوميدي لكنّ توقيتها صائب، ما يرفع من مستواها حتى لو كانت مكرّرة.

يؤدّي الممثّلون أدواراً مقنعة بعيداً عن التصنّع والمبالغة. بين فؤاد يمّين وكارلا بطرس كيمياء واضحة أمام الكاميرا. كلاهما يجعل من السهل التعاطف مع شخصيّته، ويضيف يمّين خفّة ظلّ وحسّاً فكاهياً عوّد الجمهور ألّا يظهر من دونهما. أمّا شيراز، فرغم خوضها تجربتها التمثيلية الأولى إلّا أنّها تقدّم أداءً فوق المستوى، ومن الواضح أنّه يمكنها التحسّن أكثر في المستقبل ولعب أدوار مهمّة. الممثّلون الآخرون لا يقلّون شأناً، فأداء نزيه يوسف طحنته الحرب، لجهة الفوضى والعشوائية والعنف. أطفال ومراهقون يبتكرون أوقاتاً للهو، ونساء هاربات من جحيم الحرب إلى جحيم العبودية. أشواق مشتعلة، وأجساد للبيع، وحوادث اغتصاب، وشهوات تتسرّب من وراء الستائر، وعدسة توثّق بالتناوب، الحياة في المخيّم داخلاً وخارجاً بمشهديات مؤثرة عن يوميات جدّة، وشخصيّتاها مضحكتان.

في المحصّلة، فيلم «ويكند» ليس مملّاً، يمكن لكلّ الأعمار الاستمتاع به، فلا نكون مخطئين إذا وصفناه بالفيلم العائلي الذي يناسب موسم الأعياد.

weekend في الصالات

zoom

ايمت زيدان في الفيلم (أشرف زينة)

«رحلة يوسف» في جحيم الحرب السوريّة

خليك صويلح

في شريط «رحلة يوسف» يتوقع جود سعيد (إنتاج المؤسسة العامة للسينما - دمشق)، لن يبقى من بياض الثلج سوى ذلك الطريق المتعرّج مثل لطخة سوداء، هي آثار عجلات العربة التي يقودها حصان بصحبة رجل أرهقته الرحلة في اقتفاء أثر ثلاثة شبان هربوا من جحيم الحرب، وها هو يعود من درب الآلام إلى حيّ شبه مهدّم بجثّتين فقط، مثل صيّاد خائب. ليس الحي وحده من أصابته رصاص الحرب، إنما «يوسف» (أيمن زيدان) أيضاً، إذ بقي وحيداً مع حفيده المراهق، وأرملة شابة (ربا الحلبي) مع ابنة أختها، وصديق (سامر عمران) يعيش أقصى حالات العبث قبل أن يهدي حياته كاملةً من أجل الآخرين في موتٍ شجاع، ليُدفن تحت شجرة، في رحلة هروب جماعية، من بطش أمير إحدى الجماعات التكفيرية الذي قرّر الزواج من الفتاة عنوة، ما يضع يوسف أمام محنة أخرى، في الدفاع عن قصة حب حفيده للفتاة. هكذا يتجهون إلى مخيم للاجئين عند الحدود اللبنانية السورية كعائلة واحدة في سجلّات ووثائق الأمم المتحدة، لكن الأرملة تخبر يوسف بأنها موافقة على الزواج منه فعلياً، وليس على الورق فقط، بإغواء عطش الجسد. يرتبك العجوز أمام امتحان فرق السن بينهما، ثم يخوض التجربة مرغماً. ستتكرر ثيمة الاقتلاع بأكثر من إحالة، إذ يحمل وتد الخيمة، وعصا الرجل مجازاً لشهوة العيش فوق أرض صلبة، وبشتل جذور جديدة في المكان الطارئ. في المخيم، سنرتطم بحيوات مختلفة، تبدو كما لو أنها ماكيت مصغّر عن بلاد طحنتها الحرب، لجهة الفوضى والعشوائية والعنف. أطفال ومراهقون يبتكرون أوقاتاً للهو، ونساء هاربات من جحيم الحرب إلى جحيم العبودية. أشواق مشتعلة، وأجساد للبيع، وحوادث اغتصاب، وشهوات تتسرّب من وراء الستائر، وعدسة توثّق بالتناوب، الحياة في المخيّم داخلاً وخارجاً بمشهديات مؤثرة عن يوميات جدّة، وشخصيّتاها مضحكتان.

في المحصّلة، فيلم «ويكند» ليس مملّاً، يمكن لكلّ الأعمار الاستمتاع به، فلا نكون مخطئين إذا وصفناه بالفيلم العائلي الذي يناسب موسم الأعياد.

weekend في الصالات

بعض السلوكيات الأليفة التي تمنح قسوة العيش مذاقاً مختلفاً للإنسانية المبدّدة. هكذا تتراكم فواتير الخسارة بالنسبة إلى يوسف بحضور عمّ الفتاة لاسترجاعها عقوبة على هروبها إلى المخيّم وعدم الخضوع لرغبة أمير الجماعة التكفيرية، كأن الماضي لا ينفك يطارد الشخصيات وهي تبحث عن عتبة حياة مختلفة وسط ضبابية اللحظة. عند هذا المنعطف، سيقترح الشريط (كتابة جود سعيد ووسيم كنعان) فضح نوع من الأفلام التي حاولت استثمار أوجاع اللاجئين بتحقيق أفلام وثائقية تدّعي النزاهة والتضامن مع هؤلاء البشر المخذولين، لكنها ضمناً تتطلع إلى أجندات أخرى وفقاً لرغبة جهة التمويل، وبذلك تبدو حكاية الحفيد وشغفه بكرة القدم بالنسبة إلى المخرجة التي حضرت إلى المخيم لاصطياد «وثائقي» مؤثر، مجرد ذريعة لتحقيق فيلم بالمواصفات المطلوبة لتصدير بضاعة الألم. وعلى المقلب الآخر، سنتعرّف إلى سيرة الجدّ وعلاقته بحفيده في اعترافات مرتبكة أمام الكاميرا، ذلك أن العاطفة تعمل بطاقتها القصوى في تشريح معنى الحب والخذلان، وكشف جزء من سيرة «يوسف» منذ أن كان يعمل سائقاً على خط الخليج، وكيف فقد ابنه في حادثة تصادم على الطريق، وها هو يرعى الحب بيد، ويدفن أحبابه باليد الثانية، كما لو أن مهنته الجديدة هي دفن موتاه وحسب، في المسافة الفاصلة بين محنة وأخرى. مشهد هروب الحفيد وحبيبته من بطش العمّ، في شاحنة قمامة بالاختباء تحت الأكياس، يختزل جانباً من المصير البائس الذي ينتظر اللاجئين ولو كان الأمر يتعلّق بقصة حب بريئة، فالعفونة تهبّ بقوة من كل جهات المخيّم. يبرع صاحب «مسافرو الحرب» في التقاط نبض الحياة في شوارع المخيّم، ورسم خريطة المأساة المنسيّة، بتعويض خسائر البشر هناك، ببهجة لونية للأقمشة العازلة التي تزيّن الجدران، بين خيمة وأخرى، أو المشاهد البانورامية للمخيم، إذ تُبنى العمارة البصرية (كاميرا وائل عز الدين) بمهارة على أربع حركات، تبعاً لتعاقب فصول السنة، بعناوين سردية ترصد أحوال الشجن العميق مرّةً، والبهجة العابرة مرّةً أخرى. عناوين يحرسها يوسف كقدّيس مزّقته الأقدار هنا وهناك، بحضور تراجيدي آسر، مشتبكاً بحكايات الآخرين وأوجاعهم، كمن يؤرّخ للنسيان والنزوح و اللاأمل، في مكان يضيق تدريجاً على قاطنيه إلى أن يصير «مترين بمتر»!

> يبرع جود سعيد في التقاط نبض الحياة في شوارع المخيّم

الأخبار
al-akhbar
الأربعاء 12 نيسان 2023 العدد 4893

رحيل

مارك رودين لم يندم على شيء يا فلسطين

عبد الرحمن جاسم

جيل الثورة من الفلسطينيين لا يعرف اسم مارك رودين (1945 ـ 2023) الذي رحل قبل أيام، لكنه يعرف «جهاد منصور». وإذا لم يعرف البعض الاسم، فإن رسومات الفنان السويسري المقاوم تربّعت على عرش ملصقات الشهداء والثورة التي زيّنت معظم شوارع المخيمات والمناطق التي سكنها فلسطينيون ومعظم من أيّدوا الثورة الفلسطينية وحقّها بالمقاومة. رودين السويسري الجنسية والأصل، اختار لنفسه اسماً حركياً مشتقاً من أصل الفكرة في عقله: جهاد منصور، كأحد أصدق وأعلى الأصوات التي «عولمت» الثورة الفلسطينية وقدّمتها كثورة محقّة وقدّمت شعبها كأسطورة حقيقية للمقاومة.

تقرّب رودين الذي درس الرسم (والرسم الغرافيكي)، من «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في ستينيات القرن الماضي، وحارب في صفوفها في سبعينيات القرن الماضي، كانت له صولاتٌ وجولات في أوروبا، حتى إن بعض المصادر تشير إلى أنه اشترك في «هجماتٍ على مصارف» في أوروبا لتأمين مصادر دخل للثورة الفلسطينية. وإثر ملاحقة الأمن السويسري له، والتضييق عليه، سرعان ما شدّته عواصم المقاومة كبيروت ودمشق، فقرّر الانتقال إلى لبنان، ولاحقاً إلى دمشق بعد الاجتياح الصهيوني لبيروت عام 1982. سكن في مخيمات صيدا، التي وصلها أولاً من سويسرا عبر مينائها. هنا أثبت الشاب الوسيم الأبيض البشرة، ذو اللحية الكثّة، أنه أفضل من صمّم البوستر الفلسطيني وأعطاه سحره. رسم قرابة 200 بوستر لتأريخ وتثبيت الثورة الفلسطينية التي كان عودها قد اشتدّ، وقدّمها كثورةٍ حضارية مثقّفة تمثّل شعباً حراً واعياً. يومها، أفاد رودين الثورة الفلسطينية في اتّساع رقعة تأثيرها وانتشارها، وخصوصاً بين أوساط اليساريين في أوروبا الذين لم يكونوا يعرفون الثورة الفلسطينية إلا عبر نشرات الأخبار. ثم غادر رودين العاصمة السورية في عام 1991.

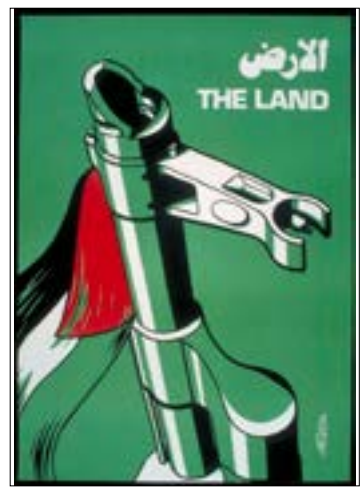

مارك رودين ـ 1980 ـ موقع «أرشيف ملصق فلسطين»

أرّخ رودين للثورة الفلسطينية، ورسم منذ لحظات وصوله ذلك المزيج بين الثورة، الإنسان، والمقاومة، فضلاً عن العائلة. أتت غالبية لوحاته محمّلة بأجواءٍ خاصة اعتمد فيها تكثيفاً للمعاني وإن لم تغب عن باله نقاط رئيسية: المباشرة، البساطة، البراءة، وبالتأكيد الفعل المقاوم، سواء بالبندقية، أو حتى بنظرة عينَي الشخصية المرسومة. أبّن رودين الأديب الفلسطيني الراحل غسان كنفاني إبّان استشهاده عام 1972، وخلّده ببوسترٍ شهير لا يزال حتى اليوم جزءاً أساسياً من الذاكرة الفلسطينية. ثم عاد ورسم كنفاني، في ساحة بلدته السويسرية بعد عودته إليها مخلّداً صديقه المقاوم في جداريةٍ كبيرة هناك. في الوقت نفسه، لم ينسَ الثورات الشعبية المقاومة التي دعمت الشعب الفلسطيني، فرسم لوحاتٍ وملصقاتٍ تدعم الثوار في كوبا والسلفادور ودول أميركا اللاتينية والشمالية، مؤكداً «وحدةَ المسار والمصير» بين هذه الشعوب التي تقاوم الامبريالية. شارك في مئات المعارض الداعمة لفلسطين، واشتهر باسم «جهاد منصور» أكثر من اسمه الحقيقي؛ وحتى اللحظة يمكن اعتبار رودين واحداً من الأسماء الحركية الأشهر لا لشخصٍ فحسب، بل للقضية الفلسطينية عموماً.

تعرّض رودين لتجربة الاعتقال والأسر بعدما ألقت الشرطة التركية القبض عليه عام 1991، وأبقته في سجونها لمدّة عامٍ ونصف عام، لتعود وتسلّمه لاحقاً إلى الدنمارك التي كانت تلاحقه بتهمة تنفيذ عمليات لصالح الجبهة الشعبية. يومها، حوكم للمرة الثانية وسُجن لثمان سنواتٍ كاملة، ليعود بعدها إلى سويسرا. لم يتوقف رودين حتى وفاته عن دعم القضية الفلسطينية، ونُقلت عنه جملة بعد خروجه من الأسر: «لست أندم على شيء يا فلسطين».

على بالي

أسعد أبو خليل

دفق الوثائق السريّة الأميركيّة عن الحرب في أوكرانيا يطرح تساؤلات. هل أنّ الوثائق صحيحة أم لا؟ من الأكيد أنّها صحيحة والحكومة الأميركيّة لم تنفِ صحّتها وهي شكّلت لجان تحقيق للكشف عن مصدر التسريب (في لبنان، هناك من الشديدي النباهة والاحتراز ممن لا يزالون يشكّكون في صحّة وثائق «ويكليكس» فيما لا يزال أسانج يعاني من عسف وظلم الحكم الأميركي بسبب نشره للوثائق). التسريب لم يكن نتيجة «هاكينغ» أو تسريب إلكتروني. الصور (يقول الخبراء في الصحف) تُظهر أنّ شخصاً ما صوّرها على عجل بعد اجتماع ما. الحكومة الأميركيّة تقول إن بعض الجمل قد حُوِّرت، وهي طبعاً تكشف عن وضع ضعيف للقوات الأوكرانيّة. هذه الكذبة، عن أنّ الحكومة الروسيّة حوّرت في بعض الجمل، دليل آخر على صحة الوثائق لأنّ أميركا تريد أن تعالج الإحراج الذي أصيبت به. والكشف عن عمليّات تجسّس أميركي (متوقّعة) ضدّ أصدقائها في إسرائيل وكوريا الجنوبيّة وأوكرانيا دليل آخر على صحّتها لأنّ أميركا تجهد كي تحافظ على سريّة التجسّس على أصدقائها. مع كل هذا، يذكّرني صديق: الوثائق ليست حقائق دامغة. هي الرؤية الأميركيّة لواقع الحرب. أي أنّ الحرب قد تكون أسوأ بكثير لأوكرانيا والراعية الأميركيّة وخصوصاً أنّ أجهزة الاستخبارات الأميركيّة شهيرة بتقديم صورورديّة زاهية عن حقائق الحرب التي لا تسير وفق الرغبة الأميركيّة. أجهزة الاستخبارات في الستينيّات كانت واثقة من هزيمة الفيتكونغ الأبطال. لن يغيّر نشر الوثائق مسار الحرب لكنّ النشر سيؤدّي إلى: 1) تحوّط روسي من اختراق أميركي استخباراتي في القيادة العليا. 2) القيادة الأوكرانيّة ستكون حذرة في تعاملها مع راعيتها الأميركيّة لعلمها أنّ أميركا لا تثق بها أو بقدراتها. 3) نفاد مخزون صواريخ الأرض ـ جو الـ «إس.300» في أوكرانيا قد يغيّر من مسار الحرب لأنّ استفادة روسيا من استخدام سلاح الطيران ستقلب المعادلات. 4) المداولات بين حلفاء أميركا حول مدّ أوكرانيا بالمزيد من السلاح ستأخذ طابعاً سريّاً أكثر. 5) ستحدّ الحكومة الأميركيّة من توزيع تقاريرها السريّة عن أوكرانيا بين مسؤوليها وخبرائها.

المفكرة

غادة والرفاق: «بدنا نضلّ»

■ ضمن فعاليات «رمضانيات»، يحتضن «مسرح المدينة» (الحمرا) يوم الإثنين المقبل حفلة بعنوان «بدنا نضلّ»، يذهب ريعها إلى دعم أساتذة الموسيقى في لبنان. يحيي الأمسية المرتقبة الفنانون: غادة غانم (الصورة) وفادي رشيد وإيلي رزق الله ونضال أبو سمرا، بمشاركة ألين شالفارجيان وسارة كوزي وستيفاني عبود.

حفلة «بدنا نضلّ»: الإثنين 17 نيسان (أبريل) الحالي. الساعة التاسعة والنصف مساءً. «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753010. البطاقات متوافرة في «مكتبة أنطوان».

موعد مع الفلامنكو

■ بعد غدٍ الجمعة، تحطّ فرقة «روخو ديل ليبانو» (الصورة) في «برزخ» في الحمرا، حيث تُحيي حفلة تقدّم خلالها أعمالاً تتّبع فيها أسلوباً جديداً ومتميّزاً في الوسط الفنّي اللبناني والعربي، قائماً على إعادة إحياء الثقافة المشتركة ما بين الغناء العربي والفلامنكو الأندلسي الذي يدين للحضارة العربية بجزء كبير من أسباب نشوئه وتطوّره. تتألّف الفرقة من طارق شهيّب (غيتار)، صلاح نصر (غناء)، ستيفاني الخوري (غناء) وضياء حمزة (هارمونيكا).

حفلة فرقة «روخو ديل ليبانو»: بعد غدٍ الجمعة. الساعة التاسعة مساءً. «برزخ» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 78/909472

الجاز يملأ الأشرفيّة

■ تعود كريستينا كيروز (الصورة) مع فرقتها إلى «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية) في 29 نيسان (أبريل) الحالي، حيث تحيي أمسية جاز. وفيها، سيكون الجمهور على موعد مع استعادات لعناوين معروفة من الريبرتوارَين الغربي والشرقي، بصوت صاحبة الفنانة الشابة التي تعتمد على الإحساس في التعبير. تتألف الفرقة المرافقة لها من الموسيقيين: ألان مندلق (بيانو)، شارل هبر (غيتار)، صمويل أرنيليان (ساكسوفون) وحنّا يزبك (درامز).

حفلة كريستينا كيروز والفرقة: السبت 29 نيسان 2023. السابعة والنصف مساءً. «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

منير شفيق: حوار مفتوح

عند الساعة التاسعة من مساء اليوم، يُجري المناضل والمفكّر الفلسطيني منير شفيق (الصورة) حواراً مفتوحاً عبر تطبيق «زوم»، حول التطوّرات السياسية والميدانية في القدس وفلسطين المحتلّة ودور الشعب الفلسطيني في الشتات. كما تتناول الندوة العديد من العناوين والأسئلة المتّصلة بواقع المقاومة الفلسطينية والتحديات الراهنة، الوضع الداخلي على المستوى الوطني، وكذلك العقبات التي تعترض بناء جبهة وطنية فلسطينية موحّدة.

حوار مفتوح مع منير شفيق: اليوم الأربعاء. الساعة التاسعة مساءً. تطبيق «زوم» (رابط المشاركة على موقعنا).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com